الانتِصَارُ

لتَصحِيحِ حَدِيثِ: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»

والرَّدُّ المُفَصَّلُ عَلَى مُحَدِّثِ العَصرِ العَلَّامَةِ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلبَانِيِّ في تَضعِيفِهِ

قَالَ إِمَامُ السُّنَّةِ أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ (ت٢٤١): هَذَا الحَدِيثُ صَحِيحٌ [رِوَايَةَ إِسحَاقَ بنِ مَنصُورٍ الكَوسَج]

قَالَ الإِمَامُ الكَبِيرُ إِسحَاقُ ابنُ رَاهُوَيه (ت٢٣٨): قَد صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ

وفي آخِرِهِ رَدُّ شَيخِ الإِسلام ابنِ تَيميَّةَ على مَن ضَعَّفَهُ

بَحثٌ مُستَلٌّ مِن كِتَابِ

شَدُّ العَزِيمَةِ في الذَّبِّ بالحَقِّ عَن إِمَامِ الأَئمَّةِ ابنِ خُزَيمَة

في إِبطَالِ مَا زُوِّرَ عَلَيهِ مِن تَأوِيلِ حَدِيثِ الصُّورَةِ

كَتَبَهُ

الفَقِيرُ إِلَى سِترِ رَبِّهِ الحَفِيِّ

أَبُو العَبَّاسِ الشِّحري

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحَمدَ لله، نَحمَدُهُ، ونَستَعِينُهُ، ونَستَغفِرُهُ، ونَعُوذُ بالله مِن شُرُورِ أنفُسِنَا، ومِن سَيئاتِ أعمَالِنَا .

مَن يَهدِهِ الله؛ فَلَا مُضِلَ لَهُ، ومَن يُضلِل؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وأَشهَدُ أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وأَشهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عَبدُهُ ورَسُولُهُ .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران] .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب] .

❑ ❑ ❑

أَمَّـا بَـعـدُ :

فـإنَّ مـن الـمـتـقـرِّر عـنـد الـعـقـلاء :

أنَّ الـمـبـاحـثـات الـعـلـمـيَّـة إذا اتَّـسـمـت بالإنـصـاف، وقـصـد الـوصـول إلى الـحـقِّ، وعـفَّـة اللِّـسـان عن الأعـراض، واتِّـهـام النَّـوايـا؛ فـهـي مـن أعـظـم مـجَـالات العِلـم النَّـافـع .

وفيها من غَـزيـر العِـلـم، ودَقـيـقـه، وعَـالـيـه، وشَـريـفـه مـا تُـشـدُّ لـمـثـلـه أنـفـسُ الـرِّحـال، ويـسـتـعـظـمـهـا كُـبـراءُ الـرِّجـال .

❑ ❑ ❑

فـدُونـكَ - أيُّـهـا الـقـارئ الـمـكـرَّم- هـذا الـجـزء الـحـديـثـيَّ الـنَّـافـع - إن شاء الله تعالى- في الـذَّبِّ عن حـديـث عـظـيـم مـن أحـاديـث رسـول الله ﷺ؛ وهـو حديث: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ» .

وقـد صـرَّح كـبـار أئمَّـة السـنَّـة بـتـصـحـيـح نـسـبـتِـه إلى لـفـظِ رسـول الله ﷺ[1]، وتواتـرَ الاحـتـجـاج بـه في كـتـب عـقـائـد السَّـلـف الصـالـح

---

(١) حتَّى قال الإمام الجهبذ المجتهد إسحاق بن راهوية (ت٢٣٨) - رحـمـه الله تـعـالى- بعد أن رواه بإسناده: «قال إسحاقُ: «**وإِنَّـمـا عليه أن يَنطِقَ بِمَـا صـحَّ عَـن رسـول الله أَنَّـهُ نَـطَـقَ بِـهِ**» انتهى، وسيأتي - إن شاء الله تعالى- في الفصل الأول في المطلب الأوَّل .

وقال الإمام الجليل أبو عبد الله ابنُ بطَّة (ت٣٨٧) - رحـمـه الله تـعـالى- حين رواهـا: «**ونـقـف مـن لـفـظـهـا، وروايـتـهـا حـيـث وقـف أئـمَّـتـنـا، وشـيـوخـنـا**» انتهى .

العتيقةِ، وأمروا بالإيمان به، وإمراره كما جاء، وفوَّضوا علم كيفيَّته إلى الباري - جلَّ جلاله، وتقدَّست أسماؤه- .

❑ ❑ ❑

قال الإمام الجَليلُ الحُجَّة أبو بكر الآجُرِّي (ت٣٦٠) - رحمه الله تعالى- بعد أن خرَّجه بإسناده :

«قال محمد بن الحسين - رحمه الله - :

هذه من السنن التي يجب على المسلمين :

الإيمان بها، ولا يقال فيها: كيف؟، ولم؟ .

بل تُستقبل بالتسليم، والتصديق، وترك النظر، كما قال من تقدَّم من أئمَّة المسلمين» انتهى .

❑ ❑ ❑

وقال الإمام أبو عمر ابن عبد البر (ت٤٦٣) - رحمه الله تعالى- :

«قال أبو عمر :

الذي عليه أهل السنة، وأئمَّة الفقه، والأثر في هذه المسألة، وما أشبهها :

الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتصديق بذلك، وترك التحديد، والكيفيَّة في شيء منه» انتهى[1] .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «التَّمهيد لما في الموطَّإ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٤٧-١٤٨)، ونحوه في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٣-٩٤٤) .

وفي عصرنا كتبَ في تضعيف هذا الحديث محدِّث العصر العلَّامة ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى-، **وحشد ما أمكنه من الحجج لردِّه، وتضعيفه** - اجتهادًا منه-؛ **فأخطأ في ذلك** - غفر الله له، ورحمه-، كما سترى - إن شاء الله تعالى- في المناقشة التفصيليَّة للعِلل المُدَّعَاة .

ولمَّا أدرك طائفة من كبار علماء السُّنة خطأ الشَّيخ - رحمه الله تعالى- **في هذا التَّضعيف، وخطأه** - أيضًا- **في تأويل حديث «خلق الله آدم على صورته»** - وهو أعظم !-، **كتبوا في ذلك أجزاءً نافعة** - لمن تأمَّلها-؛ **فأحسنوا، وأجادوا** - جزاهم الله عن الإسلام، والسُّنة، وعن الشَّيخ - أيضًا- خيرَ الجزاء - .

وهم :

الأوَّل : العلَّامة المجاهد حمود بن عبد الله التُّويجري (ت١٤١٣) - رحمه الله تعالى- .

صنَّف جزءا حافلا سمَّاه : «**عقيدة أهل الإيمان في أنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحمن**»، وهو نفيس في بابه .

وقد قرَّظه الإمام سماحة الشيخ مفتي المسلمين عبد العزيز ابن باز - رحمه الله تعالى- بتقريظ حافل مرصَّعٍ بالتَّقريرات الحسان .

الثاني: العلَّامة محدِّث مَدينة رسول الله ﷺ حمَّاد بن محمَّد الأنصاري (ت١٤١٨) - رحمه الله تعالى- .

صنَّف كتابه : «**تعريف أهل الإيمان بصحَّة حديث خلق آدم على صورة الرَّحمن**»، وقرَّظه العلَّامة الكبير تقيُّ الدين الهلالي (ت١٤٠٧) - رحمه الله تعالى- بتقريظ نفيس جدًّا .

الثالث: المحدِّث الحافظ النابغة عبد الله بن محمَّد الدُّويش (ت١٤٠٩) - رحمه الله تعالى- في كتابه : «**دفاع أهل السنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرَّحمن**»[(١)] .

وقد تعقَّبهم العلَّامة ناصر الدِّين الألباني - رحمه الله تعالى- في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، وغيرها، كما تعقَّبوه، وناقشهم كما ناقشوه .

❑ ❑ ❑

---

(١) وبعد انتهائي من هذا الكتاب، وقفت على (**انتصَارٍ**)، و(**تَعضيدٍ**) لمَا كتبه العلَّامة محدِّث العصر ناصر الدِّين الألباني - رحمه الله تعالى- كتبه تلميذه فضيلة الشيخ الدُّكتور المكرَّم (**الوليد بن محمد آل سيف النصر**) - حفظه الله، ووفقه- في تحقيقه للجزء السَّابع من كتاب «الإبانة الكبرى» للإمام ابن بطة (٧/ ٢٤٤-٢٥٨)، تعقَّب في مناصرته هذه العلَّامةَ الشيخ عبد الله الدويش (ت١٤٠٩) - رحمه الله تعالى-، وذكر أنَّه لم يصنع شيئا في ردِّه، ولا أضاف جديدًا في مجال البحث العلمي الحديثيِّ ! ... إلى آخر كلامهِ، وأهمُّ ما رأيتُه في مناصرته هذه ما زاده من (**علَّة خامسة**)، قال عنها: «**وهذه العلَّة وحدها كافية في تضعيف الحديث، واعتباره شاذًّا، أو منكرا**»، وقد كنتُ - ولله وحده الحمد، والمنَّة- قد ناقشتُها قبل أن أقف على كلامه، واستدلاله، **وبيَّنتُ مراد الأئمَّة بكلامهم بما فيه مَقنعٌ** - إن شاء الله تعالى- للمُتجرِّد، وسترى - إن شاء الله تعالى- البحثَ في آخر مناقشة العلَّة الثَّانية، أسأل الله تعالى لنا جميعا التَّوفيق، والهداية .

ومع ما جرى بينهم من الرُّدود العلميَّة؛ فقد كانوا إخوة في الله تعالى، وكانت صدورهم عامرة بالمحبَّة، يعتذر المجتهد منهم للمجتهد مع تخطئته له؛ فرحم الله أولئك الكبار، ورضي عنهم، وأرضاهم، ورفع في الجنَّة منازلهم- [1] .

ولمَّا يسَّر الله - تبارك، وتعالى- لي، وهداني، وأعانني - والفضل، والمنَّة له وحده، لا شريك له- دراسةَ هذا الحديث الجليل دراسة موعبة بان لي بجلاء ضعف ما قرَّره - رحمه الله تعالى-، **ولم أجد** - إلى ساعة كتابتي- **مَن شفَى في نقض كلام العلَّامة محدِّث العصر ناصر الدِّين** - رحمه الله تعالى- **على (طريقة المحدِّثين)** .

فرأيتُ ضرورة الرَّدِّ عليه - وإن كنتُ لا أساوي شيئًا- **ذبًّا عن هذا الحديث العظيم من أحاديث رسول الله** ﷺ؛ لئلا يغترَّ بما ذكره - في قابل الزَّمان- أحدٌ من طلبة العلم النَّافع .

وقديمًا قيل: «زلَّة العالِم زلَّة العالَم» .

❑ ❑ ❑

والشَّيخ - رحمه الله تعالى- له جهود عظيمة، وأياد بيضاء مشكورة في الدَّعوة إلى الله تعالى، وخدمة سنَّة رسول الله ﷺ، لا ينكرها، أو يستصغرها إلَّا جاحد مكابر، وقد أثنى عليه مشايخنا الكبار - رحمة الله عليهم جميعا- [2] .

---

(١) وهذه أخلاق أهل السنَّة والجماعة .

(٢) وثناؤهم عليه مستفيضٌ، ومنه ما قاله سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى-، وصورته : «**الشَّيخ ناصر الدِّين الألباني من خواصِّ إخواننا الثِّقات، المعروفين بالعلم، والفضل، والعناية بالحديث** =

ولـمَّـا كـان أهـل العلـم بشـرًا يـصيـبـون، ويـخـطـئـون كـان بـيـان مـا أخـطـئـوا فيـه بالـحـجَّـة، والبرهـان - مـع حـفـظ مـنـازلـهم-، مـن جـلـيـل الأعـمـال الصَّـالـحـة؛ لـمَـا فيـه من حـفـظ الدِّين، وصـون الشَّـريعـة الغـرَّاء عـن الـخـطـإ .

ليلة السبت الـ٢٩ من شهر جمادى الآخرة لعام ١٤٤٧
وتـمَّـت مـراجـعـتـه، وتـصـحـيـحـه
ليلة الثلاثاء الـ٢٥ من شهر رجب الـحـرام لعام ١٤٤٧

❑ ❑ ❑

الشَّـــريف تصحيحًا، وتضعيفًا، وليس معصومًا؛ بل قد يخطئ في بعض التَّصحيح، والتَّضعيف، ولكن لا يجوز سبُّه، ولا ذمُّه، ولا غيبته، بل المشـــروع الدُّعاء له بالمزيد من التَّوفيق، وصلاح النيَّة، والعمل» انتهى من «مجموع فتاويه» (٢٥/ ٧١) .

وقالت اللَّجنة الدَّائمة للإفتـاء - رحـمـة الله عليـهم جـمـيـعـا- : «**الرَّجل معروف لدينا بالعلم، والفضل، وتعظيم السنَّة، وخدمتها، وتأييد مذهب أهل السنَّة والجمـاعـة في التَّحذير من التَّعصُّب، والتَّقليد الأعمى، وكتبه مفيدة، ولكنه كغيره من العلمـاء ليس بمعصوم؛ يخطئ، ويصيب، ونرجو له في إصابته أجرين، وفي خطأه أجر الاجتهاد، كمـا ثبت عن النبي ﷺ**» انتهى من «فتاويها» (١٢/ ٣٢٤/ المجموعة الأولى) برئاسة سمـاحة الشيخ ابن باز، وعضوية المشايخ: ابن غديان، وابن عفيفي، وابن قعود .

بين يدي الكتاب

سبب شدَّة العلامة محدِّث عصره ناصر الدين الألباني في نقده لحديث (على صورة الرَّحمن)

اعلم - وفَّقني الله وإيَّاك- أنَّ الشيخ - رحمه الله تعالى- اعتقد نكارة لفظ هذا الحديث: «**فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**»؛ وصرَّح - غير مرَّة- أنَّها لفظة منكرة، ووصفها - أيضًا- بأنَّها زيادة منكرَة ![1] .

وسبب هذا الحكم من الشَّيخ - غفر الله له- أنه اعتمد ما جاء في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه- في الصَّحيحين بلفظ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»، ثم أوَّله بعود الضَّمير إلى غير الله تعالى !، **وهذه مخالفة منه لمَا قرَّره السَّلف في تأويل حديث «عَلَى صُورَتِهِ»، وأنَّ الضَّمير يعود إلى الله تعالى، لا إلى المخلوق**[2] .

---

(١) انظر - مثلا- : «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٦)، وسيأتي - إن شاء الله تعالى- قوله عن هذا الحديث في الـ(٣/ ٣٢١) - مرَّتين!- **(الحديث المنكر)** ! .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن حديث «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**» : «**هذا الحديث لم يكن بين السَّلف من القرون الثَّلاثة نزاع في أنَّ الضَّمير عائد إلى الله؛ فإنَّه مستفيض من طرق متعدِّدة عن عدد من الصَّحابة، وسياق الأحاديث كلِّها يدلُّ على ذلك**» انتهى المراد من «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣) .

ومن آمَن بهذا حقَّ الإيمان لم يكن عنده في هذه المسألة أدنى إشكالٍ !، والله وحدَه المُستعَان .

فلأجل هذا عظم عنده لفظ: «**عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**»؛ وهو نصٌّ - لا مِريةَ فيه- في عود الضَّمير إلى الرَّحمن جل جلاله، كما هي عقيدة أئمَّة السَّلف إلَّا من شذَّ عنهم، وأخطأ ممَّن جاء بعدهم، وطوائف من المتأخِّرين .

وهذه «المقدِّمة» لا بدَّ من فهمها في تحقيق موقف الشَّيخ - رحمه الله تعالى- من هذا الحديث، وقد أشار إلى ذلك في ثنايا كلامه .

إذا فهمت هذا؛ فالجواب :

أنَّ هذا اللَّفظ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ» لا أعلم - الآن- **من أئمَّة الحديث المتقدِّمين، وجهابذته المطَّلعين، ونقاده الأساطين، ممَّن هم على عقيدة السَّلف الصَّالح مَن صرَّح بنكارة لفظة: «عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ» .**

وهذه كتب السُّنَّة قد خرَّجت هذا الحديث، ولم يعلُّوه بالنَّكارة، لا في كتب العِلل، ولا غيرها من كتب الحديث التي بين أيدينا، ولا نقلوا ذلك - أيضًا- .

حتَّى إنَّ الإمام ابن خزيمة[1] - فيما يُنقل عنه من نقده لهذه الرِّواية- - رحمه الله تعالى- **لم يصرِّح بنكارتها، بل جعلها لفظة «غامضة الفهم» عند كثير ممَّن سمع بها - وهذا الغموض إنمَّا يكون في نظر بعض النَّاس، لا في نفس الأمر-، كسائر الألفاظ التي فيها نوع من الغموض**؛ ولهذا قال:

«**وقد رويت في نحو لفظة أغمض**[2] - يعني من اللفظة التي ذكرناها-[3] .

---

(١) وهو عمدة الشَّيخ في تضعيف إسناد الحديث .

(٢) وهذا الوصف دقيق، وقد وصف به ابن خزيمة كثيرًا من الأحاديث الصَّحيحة، التي أشكل فهمها على بعض الناس .

(٣) انظر: «التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٨٥) .

ثم ختم كلامه؛ فقال :

«**فإن صحَّ هذا الخبر مسندًا بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت، وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح، وصحَّ أنه عن ابن عمر على ما رواه الأعمش؛ فمعنى هذا الخبر ..** » انتهى المراد[1] .

❑ ❑ ❑

ولو كانت اللَّفظة غير محفوظة، ومنكرة؛ فإنَّه لا ينفعها أن يصحَّ بها الإسناد؛ فتدبَّر .

❑ ❑ ❑

وسترى – إن شاء الله تعالى – **اعتمادَ الأئمَّة الكبار لها، وتفسيرهم حديث «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» بها، وهذا لا يكون إلَّا وهي لفظة محفوظة، غير منكرة .**

❑ ❑ ❑

قال الإمام اللُّغوي أبو محمد ابن قتيبة (ت٢٧٦) – رحمه الله تعالى – :

«**فإن صحَّت رواية ابن عمر عن النبي ﷺ بذلك؛ فهو كما قال رسول الله ﷺ؛ فلا تأويل، ولا تنازع فيه**» انتهى[2] .

❑ ❑ ❑

وهو كلام نافع مفيد؛ فهذه اللَّفظة إن صحَّ إسنادها، وسلمت من التَّعليل؛ فهي الفيصل في الخلاف، والحُجَّة القَاطعةُ لأيِّ نزاع إلَّا عند الجاهل، أو المُكابر المُعاند ! .

---

(١) انظر: «التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٨٧-٨٨) .

(٢) انظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٢١) .

ولو كانت منكرة - في نفس الأمر- **لم يكن لها قيمة، ولو صحَّ إسنادها** - ألف مرَّةٍ-، **وتعدَّدت طرقها إلى مئينٍ؛ لأنَّ المنكر أبدًا منكرٌ**[1] **؛ فتدبَّر .**

ومن المتقرِّر عند أهل الحديث :

ما قرَّره الشيخ - رحمه الله تعالى-؛ فقال :

«**فثبت أنَّ (الشَّاذَّ)، و(المنكر) لا يُعتدُّ به، ولا يستشهد به، بل إنَّ وجوده، وعدمه سواء !**» انتهى[2] .

ولأجل هذا الخطإ من الشيخ - غفر الله له، ورحمه- **في اعتقاده نكارة حديث «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»** -ولا سلف له ممَّن يعتبر قوله من النُّقاد- **منعَ تقويةَ الحديث، ولم يحفل بأيِّ طريق عاضدٍ له !، واعتبر وجودوها!، وعدمها سواءً !! .**

❑ ❑ ❑

وهذا على خلاف طريقته في كتبه من تلمُّس الشَّواهد، وتقوية الطُّرق المحتمَلة (بعضها) بـ(بعض) ما كان من أعظم ما تميَّز به في أهل الحديث المتأخِّرين .

❑ ❑ ❑

ولهذا تراه يقول :

---

(١) كما قال الإمام أحمد بن حنبل كما في «مسائل ابن هانئ» (رقم ١٩٢٥)، وانظر: «شرح علل التِّرمذي» (١/ ٣٨٥) .

(٢) انظر: جزءه «صلاة التَّراويح» (ص٦٦) .

«**وقد يقال: إن الحديث يقوَى بما رواه ابن لهيعة بسنده عن أبي هريرة**[(١)] ..» .

ثم قال :

«**قلتُ: قد كان يمكن ذلك لولا أن الحديث بهذا اللفظ منكر، كما سبق بيانه آنفا؛ فلا يصح حينئذ أن يكون شاهدا لهذا الحديث** انتهى **!!**»[(٢)] .

وقال رادًّا على الشيخ حمَّاد - رحمه الله تعالى- في سوقه لبعض الطُّرق :

«**والشيخ**- عافانا الله، وإياه- **يسوقها لتقوية الحديث المنكر !!**، إلى أن قال: .. **الذهبي كلامه في الحديث الصَّحيح، وليس في الحديث المنكر!!**» انتهى[(٣)] .

❑ ❑ ❑

ولأجل اعتقاد الشَّيخ أنَّ حديث «**فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» **حديث منكر!، لم يلتفت إلى مجيء حديث ابن عمر** - رضي الله عنهما- **هذا من حديث أبي هريرة** - أيضا- **من طريقين عن أبي هريرة** - رضي الله عنه- : (**طريق**

---

(١) ومن الغريب من الشيخ - هنا- أنه ساق (لفظًا) رُوي في أحد طرق حديث أبي هريرة، وهو: «**صُورَةِ وجه الرَّحمَنِ**»؛ ليوجِّه رأيه !، وترك اللَّفظ المشهور المحفوظ في حديث أبي هريرة بلفظ: «**صُورَةِ الرَّحمَنِ**»، وهو الوارد في عامَّة الطُّرق إلَّا طريقًا واحدة !، وسترى بيان ذلك في تخريج حديث أبي هريرة - إن شاء الله تعالى-؛ **فكان هذا قصورا كبيرا من الشيخ** - رحمه الله، وغفر له-، والله المستعان .

(٢) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٨) .

(٣) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣/ ٣٢١) .

أبي يونس عن أبي هريرة)، و(طريق الأعرج عن أبي هريرة)، والطريقان حسنان في الشَّواهد .

قلتُ: غفر الله للشيخ، وهذه زلَّـة منه في تقرير هذه الـمـسـألـة؛ انبنَى عليها تـحـامـلـه في نقد هذه الرِّواية، واجـتـهـاده في ردِّها، وخـروجـه عن منهجـه في النَّـقـد، واللهُ يـغـفـر لـه، ويـرفـع درجـتـه في الـجـنَّـة .

الفَصْلُ الأَوَّلُ

تَـخـريـجُ حَـديـثِ

«فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»

الفَصْلُ الأَوَّلُ

تَـخـريـجُ حَـديـثِ

«فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»

اعلم – رحـمـك الله – أن هذا الـحـديـث جـاء عن صحـابيين جليلين :

الأول: عبد الله بن عمر – رضي الله عنه– .

والثاني: أبو هريرة – رضي الله عنه– .

وإليك تفصيل القول في طرق الحديث في هذين المطلبين :

المطلب الأول: تخريج طرق حديث عبد الله بن عمر – رضي الله عنه– .

المطلب الثاني: تخريج طرق حديث أبي هريرة – رضي الله عنه– .

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

[تَخريجُ طُرُقِ حَدِيثِ عَبدِ الله بنِ عُمَرَ - رَضيَ اللهُ عَنهُ-]

أما حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنه- :

فقد جاء حديثه من طريق: الأعمشِ، عن حبِيبِ بنِ أَبِي ثابِت، عن عطاء، عنِ ابنِ عمر - رضي الله عنه- قال :

قال رسول الله ﷺ : «**لا تُقَبِّحُوا الوَجهَ؛ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» .

ورواه عن (الأعمش) راويان :

الأوَّل: (جرير بن عبد الحميد الضبي أبو عبد الله الكوفي) ثقةٌ مشهورٌ .

والثَّاني: (مُحاضر بن المُوَرِّع الهمداني اليامي الكوفي) صدوقٌ، بل ثقةٌ .

[الطَّريق الأولى]

فأمَّا طريق (جرير بن عبد الحميد عن الأعمش)؛ فرواها عنه تسعة من أصحابه، وهُم :

/ ١ / إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الذي يقال له: ابن راهُويه أحد الأئمَّة الجهابذة الحفَّاظ المجتهدين، ولعلَّه أثبتُ النَّاس في (جرير بن عبد الحميد) .

أَخرجه الإمام أبو بكر الخلال (ت٣١١) - رحمه الله تعالى- في «علله» كما في «المنتخب من علل الخلال» (١/ ٢٦٥/ رقم ١٦٨) :

«[أخبرني حرب] حدَّثنا إِسحاق: ثنا جرِير، عنِ الأعمشِ، عن حبِيبِ بنِ أَبِي ثابِت، عن عطاء، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال :

«**لا تُقبِحوا الوَجهَ؛ فَإِنَّ الله خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» .

هذا إسناد صحيح .

قال أبو بكر الخلال :

«أخبرني حرب، قال: سمعتُ إِسحاق بن راهويه يقول: **قد صَحَّ عنِ النَّبِي** ﷺ أَنَّه قال: «**إِنَّ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» .

قال إِسحاقُ: «**وإِنَّما عليه أن يَنطِقَ بِمَا صحَّ عَن رسول الله أَنَّهُ نَطَقَ بِهِ**» .

ومن هذا الطَّريق :

أخرجه الإمام أبو الآجري (ت٣٦٠) - رحمه الله تعالى- في «الشريعة» (٣/ ١١٥٢-١١٥٣/ رقم ٧٢٥)، قال :

«وأخبرنا أبو محمد عبد الله بن صالح البخاري قال: نا إسحاق بن إبراهيم المروزي قال: نا جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ :

«**لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن عز وجل**» .

وشيخ الآجري: (أبو محمد عبد الله بن صالح البخاري) (ت٣٠٥): **ثقة معروف**، قال أبو علي الحافظ عنه : «**الثقة المأمون**»، وقال أبو بكر الإسماعيلي: «**ثقة**

ثبت»[1]، وقال أبو الحسين ابن المنادي: «**أحد الثقات والصلاح، والفهم لما يحدث به**»[2].

قلت: هذا إسناد صحيح.

وعلق الإمام أبو بكر الآجري؛ فقال ملخِّصا **عقيدة السلف الصالح**:

«قال محمد بن الحسين - رحمه الله-:

هذه من السنن التي يجب على المسلمين:

الإيمان بها، ولا يقال فيها: كيف؟، ولم؟.

بل تُستقبل بالتسليم، والتصديق، وترك النظر، كما قال من تقدَّم من أئمَّة المسلمين» انتهى.

❑ ❑ ❑

/ ٢/ زهير بن حرب، أبو خيثمة النسائى الإمام الثقة الحجَّة

أخرجه الحافظ مسند بغداد الحارث بن أبي أسامة (ت٢٨٢) - رحمه الله تعالى- في «مسنده» كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» لنور الدِّين الهيثمي (٢/ ٨٣١/ رقم ٨٧٢)، و«إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٦/ ١٣٨/ رقم ٥٥٠٥) لابن حجر:

«حدَّثنا زهير بن حرب ثنا جرِير عنِ الأعمش عن حبِيبِ بنِ أَبِي ثابِتٍ عن عطاء بنِ أَبِي رباحٍ عنِ ابنِ عمر عنِ النبِي ﷺ، قال:

«**لا تُقَبِّحُوا الوَجهَ؛ فَإِنَّ ابنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**».

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ١٥٩)، وانظر: «سؤالات السَّهمي» (ص١٠٢/ رقم ٧٥/ طبعة الفاروق).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ١٥٩).

هذا إسناد صحيح، و(زهير بن حرب، أبو خيثمة)، قال ابن حبان: «وكان متقنًا، ضابطًا من أقران أحمد بن حنبل، ويحيى» انتهى[(١)].

وقال الخطيب: «وكان أبو خيثمة ثقة، ثبتا، حافظا، متقنا»[(٢)].

❑ ❑ ❑

/ ٣/ إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلى، أبو معمر القطيعى الهروى الثِّقة المأمون .

أخرج هذا الطريق :

الإمام عبد الله بن إمام السُّنَّة أحمد (ت٢٩٠) - رحمه الله تعالى- في كتابه «السنة» (١/ ٢٦٨/ رقم٤٩٧)، و(٢/ ٤٧٢/ رقم ١٠٧٦)؛ فقال :

«حدَّثني أبو معمرٍ، نا جرِير عنِ الأعمش عن حبِيبِ بنِ أَبِي ثابِتٍ عن عطاء عنِ ابنِ عمر - رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ، قال :

«لا تُقَبِّحُوا الوَجهَ؛ فَإِنَّ الله خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ» .

هذا إسناد صحيح .

❑ ❑ ❑

/ ٤/ يوسف بن موسى بن راشد الرازى صدوق .

قال يحيى بن معين، وأبو حاتم: «**صدوق**»، وقال النسائي: «**لا بأس به**»، قال الخطيب: «**وقد وصف غير واحد من الأئمة يوسف بن مُوسَى بالثقة، واحتجَّ بِهِ البُخاري في صحيحه**» انتهى[(٣)].

---

(١) انظر: «الثقات» لابن حبان (ص١٩٧٩) .

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٠٩) .

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (١٦/ ٤٤٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٤٦٧) .

والظَّاهر أنَّه يريد بالثِّقة ما يشمل الصَّدوق، والله أعلم .

أخرج هذا الطريق :

الإمام ابن أبي عاصم (ت٢٨٧) - رحمه الله تعالى- في «السنة» (١/ ٢٢٨-٢٢٩/ رقم٥١٧)؛ فقال :

«ثنا يوسف بن موسى، ثنا جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ :

«**لا تقبحوا الوجوه، فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن**» .

وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٨٥)؛ فقال: «حدَّثنا بِه يوسف بن موسى، قال: ثنا جرِير عنِ الأعمشِ به .

وأخرجه الطَّبراني في الجزء الموجود من «كتاب السنة» (رقم ٧٤)؛ فقال :

«[...][1] ثنا يوسف بن موسى ، ثنا جرير ، عن الأعمش به .

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٥٧-٢٥٨/ رقم ١٨٥)؛ فقال:

«حدَّثنا أبو عبد الله نصر بن أحمد بنِ علي الجُوزجاني قال: ثنا يوسف بن موسى، قال: ثنا جرِير، عنِ الأعمشِ به .

ولفظه: «**لَا تُقَبِّحُوا الوَجهَ فَإِنَّ الله خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» .

هذا إسناد حسن، وسيأتي - إن شاء الله تعالى- مناقشة ما ادُّعي على هذا الإسناد من العلل في «كتاب التوحيد» لابن خزيمة في مناقشة مفصَّلة في الفصل الثَّالث .

---

(١) الظاهر حصول سقط في الإسناد، وقد أَشرت إليه بين المعقوفتين؛ فالطَّبراني يروي عن (يوسف بن موسى) بواسطة بعض الثِّقات، لاسيَّما شيخه الحافظ الكبير أحمد بن يحيى بن زهير التَّستريَّ، وهو ثقةٌ ثبتٌ، والله أعلم .

وأخرجه الدَّارقطني في «الصِّفات» (ص٥٦/ رقم ٤٥/ تحقيق الفقيهي)؛ فقال :

«ثنا إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات، ثنا يوسف بن موسى، ثنا جرير عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ : «**لا تقبحوا الوجه؛ فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته**» .

هذا إسناد حسن، و(إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات) قال الدَّارقطني: «صدوق» .

وأخرجه اللَّالكائي (ت٤١٨) في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣/ ٤٧٠/ رقم ٧١٦)؛ فقال :

«أخبرنا عبد الله بن محمد بن جعفر، قال: أخبرنا الحسين بن إسماعيل، قال: ثنا يوسف بن موسى، قال: ثنا جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ :

«**لا تقبحوا الوجه؛ فإن الله تعالى خلق آدم على صورته**» .

وهذا إسناد حسن - أيضًا- .

ولفظ رواية (إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات)، وهو صدوق، و(الحسين ابن إسماعيل المحاملي)، وهو ثقة كلاهما (عن يوسف بن موسى) بلفظ: «**على صورته**»؛ مخالف : لرواية (أبي بكر ابن أبي عاصم)، و(أبي بكر ابن خزيمة)، و(شيخ الطبراني، والغالب أنه أحمد بن يحيى بن زهير التستري، وهو ثقة ثبت)، و(نصر بن أحمد الجُوزجاني) كلِّهم (عن يوسف بن موسى) بلفظ «**على صورة الرحمن**» .

ورواية هؤلاء الحفَّاظ مقدَّمة؛ لأنَّهم أحفظ، وأكثر عددًا، ولأنَّ روايةَ «**على صورة الرحمن**» خلاف الجادَّة؛ فيبعد فيها الوهم، بخلاف رواية «**على صورته**»؛ فهي الجادَّة في الحديث .

وعليه: فـ(إسحاق بن محمد الزيات)، و(الحسين بن إسماعيل)، أو (من دون الحسين؛ وهو: عبد الله ابن شاذان البزَّار) سلكا الجادَّة المشهورة، والله أعلم .

والحاصل : أنَّ الرِّواية المحفوظة هي رواية الجماعة، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

/ ٥/ هارون بن معروف المروزى الثِّقة الخيِّر

أخرج هذا الطريق :

الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدَّارقطني (ت٣٨٥) - رحمه الله تعالى- في كتابه «الصِّفات» (ص٦٤رقم ٤٨)؛ فقال :

«حدَّثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل الطُّوسي، ثنا علي بن إشكاب، ثنا هارون ابن معروف، ثنا جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ :

«**لا تقبِّحوا الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن عز وجل**» .

وهذا سند صحيح: (أحمد بن محمد بن إسماعيل الطُّوسي) الثِّقة الفقيه المفتي، و(عليُّ بن إشكاب)، هو علي بن الحسين البغدادي أبو الحسن، وإشكاب لقب الحسين، ثقة معروف، و(هارون بن معروف) ثقة .

❑ ❑ ❑

/ ٦ / **علي بن بحر القطان، أبو الحسن البغدادى الثقة المشهور**

أخرج هذا الطريق الإمام أبو عبد الله ابن بطة (ت٣٨٧) - رحمه الله تعالى- في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٦٠/ رقم ١٩٠)؛ فقال :

«حدثنا جعفر، نا محمد، أنبأ علي بن بحر، وهارون بن معروف، قالا: نا جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ :

«**لا تقبِّحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن عز وجل**» .

وهذا سند صحيح، رجاله ثقات، وستأتي ترجمة شيخ ابن بطة، وشيخ شيخه عند ذكر طريقي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه- قريبا - إن شاء الله تعالى- .

/ ٧ / **عثمان بن محمد ابن أبي شيبة، الحافظ الثقة الثبت**، وهو من أثبت الناس في جرير بن عبد الحميد .

أخرج هذا الطريق الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) - رحمه الله تعالى- في «الأسماء والصِّفات» (٢/ ٦٤-٦٥/ رقم ٦٤٠)؛ فقال:

«أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أنا أبو عمرو بن مطر، أنا محمود بن محمد الواسطي، نا عثمان بن أبي شيبة، نا جرير عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ :

«**لا تقبحوا الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن**» .

قلت: هذا إسناد صحيح .

وشيخ البيهقي (أبو نصر بن قتادة) هو : عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة أبو نصر، وقد أكثر عنه البيهقي، وهو ثقة .

و(أبو عمرو بن مطر) هو: محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النَّيسابوري، أبو عمرو ابن مطر، ثقة زاهد قال تلميذه الحاكم: «شيخ العدالة ببلده، ومعدن الورع، معروف بالسَّماع، والرِّحلة، والإتقان» انتهى[1].

(محمود بن محمد الواسطي) قال الدارقطني: «ثقة»[2].

و(عثمان بن أبي شيبة) إمام كبير، وهو من أثبت الناس في (جرير بن عبد الحميد).

وأخرج هذا الطَّريق - أيضًا- أبو يعلى محمد بن الحسين (ت٤٥٨) - رحمه الله تعالى- في «إبطال التَّأويلات» (ص٩٦/ رقم ٨١)؛ فقال:

«أخبرناه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن جعفر البغدادي الزاهد، قال: نا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: نا أبو العباس البراثي، قال: نا عثمان ابن أبي شيبة، قال: نا جرير» به.

هذا سند رجاله ثقات معرفون.

❑ ❑ ❑

تنبيه:

لما سلك الحافظ البيهقي سبيل الخلف (الكُلَّابيَّة) في كثير من أحاديث الصِّفات - عفا الله عنه- حاول الطَّعن في هذا الحديث بالتَّحريف، وبالقدح في إسناده؛ فقال - معلِّقًا-:

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (٨/ ١٥١).

(٢) انظر: «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي لأبي الحسن الدارقطني» (ص١٩٠/ طبعة الفاروق).

«ويحتمل أن يكون لفظ الخبر في الأصل كما روينا في حديث أبي هريرة؛ فأدَّاه بعض الرُّواة على ما وقع في قلبه من معناه !!» انتهى ! .

وهذا النَّقد من الحافظ البيهقي زلَّة منكرة[1]؛ فبينما يرويه الثِّقات الحفَّاظ، يحاول بمجرَّد الاحتمال الغمزَ في ما رووه؛ فيفترض افتراضا من عنده دون أدنى برهان، ولا حجَّة أنَّ بعضهم، ولا يسمِّيه - إذ لو سمَّاه لسقط كلامه !- تصرَّف في لفظه !!، وحرَّفه !!؛ لشيء يعتقده (من عقيدة السلف) في عود الضَّمير إلى الله تعالى !!، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وقد رواه الأئمَّة كابرًا عن كابر، وهم ثقاتٌ أثباتٌ متوافرون كما رأيتَ فيما سبق، وترى - إن شاء الله تعالى- فيما يأتي .

أفبمثل هذه الظُّنون، والأوهام، والرَّجم بالغيب تعلُّ الأحاديث المشتهرة ؟!.

أفهكذا يخطَّؤ الثِّقات الأثبات في مرويَّاتهم ! مع تعدُّدهم ؟! .

وَهَبني قُلتُ هَذا الصُبحُ لَيلٌ!

أَيَعمى العالَمُونَ عَنِ الضِّياءِ؟

وقد تبع البيهقيَّ في هذا محقِّقو «مسند الإمام أحمد» (١١/ ٢٧١-٢٧٢)؛ فقالوا :

---

(١) ووقع في هذه الزَّلَّة - أيضًا- خطيب أهل السنة الإمام اللُّغوي أبو محمد ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٣١٩)، وله نظائر من هذه الزَّلات، ككلامه في حديث: «لا شخص أغير من الله»، وقد بيَّنت ذلك بجلاء في رسالة مفردة، والحمد لله وحده .

«قلنا: يغلب على الظَّن (!!) أنَّ زيادة: «في مالها» مدرجة من بعض الرُّواة !، ظن (!!) أن قوله ﷺ : «لا يجوز للمرأة عطيَّة إلَّا بإذن زوجها» أنَّ هذه العطيَّة من مالها، كما التبس على بعض الرُّواة (!!) الأمرُ في حديث: «إن الله خلق آدم على صورته»؛ فظنَّ أن الضَّمير يعود على الله !؛ فأبدل المكنَّي بالاسم المظهر، فقال: «إن الله خلق آدم على صورة الرحمن» انتهى .

ومثل هذه الظُّنون لا تحتاج في كشف بطلانها عند العقلاء إلَّا إلى مجرَّد حكايتها، ونقلها؛ فتذهب أدراج الرِّياح عند طلَّاب العلم النُّبهاء؛ فأسألُ الله أن يغفر لأبي بكر البيهقي، ولهم، وأن يهديهم .

❑ ❑ ❑

/٨/ إسحاق بن إسماعيل الطَّالقاني، وثَّقه الدارقطني، وجماعة، وسمع من (جرير بن عبد الحميد)، وهو صغير بصحبة ابن معين، وجماعة .

أخرج هذا الطَّريق :

الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبراني (ت٣٦٠) - رحمه الله تعالى- في «المعجم الكبير» (١٢/ ٤٣٠/ رقم ١٣٥٨٠)؛ فقال :

«حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا إسحاق بن إسماعيل الطَّالقاني، ثنا جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ :

«لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن تعالى» .

هذا إسناد صحيح .

(علي بن عبد العزيز) هو **علي بن عبد العزيز بن المرزبان أبو الحسن البغوي** نزيل مكة، سئل عنه الدَّارقطني: «**ثقةٌ مأمونٌ**»[1].

و(إسحاق بن إسماعيل) هو الطَّالقاني، وهو ثقة.

قال ابن الجنيد: سئل يحيى بن معين - وأنا أسمع- عن إسحاق بن إسماعيل ؟.

فقال: «**كان عندي لا بأس به، صدوق، ولكنه يبلى من النَّاس، وقد كلَّمني أن أكلِّم أمَّه تأذن له في الخروج إلى جرير؛ فكلمتُها، فأجابتني؛ فخرج مع اثني عشر رجلاً مُشَاة، ولم يكن له تلك الأيَّام شيء**».

قلتُ ليحيى: فما بلي به من النَّاس ؟.

قال: «**يكذِّبونه؛ وهو صدوقٌ**».

قلتُ: كان يُتَّهم تلك الأيَّام بالكذب، أو الآن بعدما حدث ؟.

قال: «**لا، الآن بعد ما حدَّث**».

ثم قال يحيى: «**ما كان به بأس**» انتهى[2].

وقال ابن المديني: «**كان معنا عند جرير، وكان غلامًا، ولم يكن يضبط**»[3].

وذكر أبو بكر المَرُّوذي أنَّه سمع أبا عبد الله سئل عن إسحاق بن إِسماعيل.

قال: «**لا أعلم إِلَّا خيرًا**».

---

(١) انظر: «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي لأبي الحسن الدَّارقطني» (رقم ٤٣٥/ طبعة الفارق).

(٢) انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٤٥/ رقم ٢٩٩).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال» (٢/ ٤٠٩-٤١٠).

قلت: إنَّهم يذكرون أنَّه كان صغيرًا[1].

قال: «**قد يكون صغير يضبط**»[2].

قلتُ:

والمتحصِّل أنَّه ثقةٌ فيما يرويه عن شيخه (جرير بن عبد الحميد)، وإن كان أخذ عنه صغيرًا، خلافًا لمن طعن في سماعه، أو في ضبطه لمَا سمع.

كيف وهو في صحبة الإمام الكبير يحيى بن معين ؟!.

كيف وقد كان محطَّ عنايته لصغره، ووكالة أمِّه ؟.

كيف ومعه رفقة من خيار المحدِّثين ؟!.

فهو يلزمهم، وينتفع بهم في التدوين، والضبط، والحفظ، ونعم القوم هم، لا يشقى جليسهم؛ فتدبر.

ولهذا دافع عنه شيخه، ومربِّيه يحيى بن معين، وأثبت صدقه، ودافع عنه - أيضا- الإمام أحمد - رحمه الله تعالى-.

ولو أنَّهم علموا أنَّ في رواياته أخطاء عن (جرير بن عبد الحميد)، أو عن غيره؛ لصاحوا به !.

وقد أجاد أبو حاتم ابن حبان في «الثقات» (ص١٨٧٠)؛ فقال:

«إسحاق بن إسماعيل الطَّالقاني، سكن بغداد، يروي عن ابن عيينة، وجرير، والعراقيين، ثنا عنه أبو يعلى، وغيره، **من ثقات أهل العراق، ومتقنيهم، حسده بعض النَّاس؛ فحلف أن لا يحدِّث؛ حتَّى يموت**، وذاك في أوَّل سنة خمس وعشرين ومائتين، ومات في آخرها، **مستقيم الحديث جدًّا**» انتهى.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال» (٢/ ٤٠٩-٤١٠).

(٢) يعني: (**كان غلامًا، ولم يكن يضبط**).

قلتُ: هذا دفاع معتبر من الحافظ ابن حبان - رحمه الله تعالى-؛ **حيث إنه سبر مروياته؛ فظهر له أنَّه فيها (مستقيم الحديث جدًّا)، وهذه فوق درجة الثِّقة!.**

إذا فهمتَ هذا؛ فقد غلط الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٨/ ١٠٦) حين قال :

«رواه الطَّبراني، ورجاله رجال الصَّحيح **غير إسحاق بن إسماعيل الطَّالقاني، وهو ثقة !، وفيه ضعف !**» انتهى ! .

ومن طريق (علي بن عبد العزيز) :

أخرجه أبو بكر الكلاباذي (ت٣٨٠) في «بحر الفوائد» المشهور بـ«معاني الأخبار» (رقم ١١٣)، ورجاله ثقات معروفون، إلا شيخ الكلاباذي (أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد البجلي) فلم أجده - الآن- .

❑ ❑ ❑

/ ٩/ سُلَيمان بن داود العتكي، أبو الربيع الزهراني البَصرِي ثقة حافظ

أخرج هذا الطريق :

الإمام ابن أبي عاصم (ت٢٨٧) - رحمه الله تعالى- في «السنة» (١/ ٢٢٩/ رقم ٥١٨)؛ فقال :

«ثنا أبو الربيع، ثنا جرير، عن الأعمش، عن حبيب، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تقبِّحوا الوجوه؛ فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته**» .

وهذا إسناد صحيح، و(أبو الربيع) قد خالف جماعة الرواة عن (جرير بن عبد الحميد)؛ فقال: «**على صورته**» .

وقال الجماعة الثِّقات في روايتهم «**على صورة الرَّحمن**»، وهم ثمانية أنفس؛ وهم :

(إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ابن راهوية)، و(زهير بن حرب، أبو خيثمة النَّسائى)، و(إسماعيل بن إبراهيم أبو معمر القطيعى)، و(يوسف بن موسى الرَّازي)، و(هارون بن معروف)، و(علي بن بحر القطَّان)، و(عثمان بن أبي شيبة)، و(إسحاق بن إسماعيل الطَّالقاني) .

وسيأتي بعد أسطر - إن شاء الله تعالى- أنَّ لفظَ الجماعة «**على صورة الرَّحمن**» قد ثبت - أيضا- في رواية (محاضر بن المورِّع عن الأعمش)؛ فكان متابعا لرواية (جرير بن عبد الحميد عن الأعمش) متابعة تامَّة .

وكذلك جاء لهذه اللَّفظة شاهد في رواية ابن لهيعة عن (الأعرج)، و(أبي يونس) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - .

إذا فهمتَ هذا :

فالمحفوظ - والعلم عند الله تعالى- **في حديثِ (جرير بن عبد الحميد عن الأعمش) رواية الجماعة عنه**، والله أعلم .

[الطَّريق الثَّاني: طريق محاضر بن المُوَرِّع عن الأعمش]

كيف ولم ينفرد (جرير بن عبد الحميد) بهذه الرِّواية «على صورة الرَّحمن» عن الأعمش، بل قد تابعه :

(محاضر بن المُوَرِّع عن الأعمش) به .

أخرج هذا الطريق الإمام أبو عبد الله ابن بطة (ت٣٨٧) - رحمه الله تعالى- في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٦٢/ رقم ١٩٣) :

«حدَّثنا القافلائي، ثنا العبَّاس بن محمد، نا محاضر، عن الأعمش، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال :

«**لا تقبحوا الوجه؛ فإنَّ ابن آدم خلق على صورة الرحمن**» .

هذا الحديث حسن الإسناد، ورجاله معروفون ثقات إلَّا (محاضر بن المُوَرِّع الهمداني اليامي الكوفي)؛ فإنَّه صدوق، وروايته عن الأعمش صالحةٌ مستقيمةٌ، وكان فيه غفلةٌ في نفسه .

و(القافلائي) هو: جعفر بن محمَّد بنِ أحمد بنِ الوليد القافلاني أبو الفضل، وهو ثقة[1]، و(العبَّاس بن محمَّد) هو الدُّوري ثقة مشهور .

قال عبد الله ابن الإمام أحمد :

«سألت أبي عن يحيى بن عيسى الرَّملي ؟ .

قال: **ما أقرب حديثه، كوفي سكن الرَّملة، مرَّ بالكوفة حاجًّا** .

قلتُ له: سمعت منه شيئا ؟ .

قال: لا .

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ١٣٥) .

قلت: فمحاضر ؟ .

قال: سمعت منه أحاديث لـم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفَّلا جدًّا»
انتهى [1] .

❑ ❑ ❑

قلتُ: والقدح بالغفلة عند أهل الحديث نوعان :

نوع فيه الغفلة مُـجـرَّدة مـع قلـَّـة أخطـاء الرَّاوي، أو ندرتها؛ فهذا يؤخذ عنه، وغايته أن يكون حسن الحديث .

والنُّوع الثاني:

من جـمـع مع غفلته كثرةَ الخطإ في الحديث، أو فُحشَ الغلط؛ فهذا متروك الرِّواية، لا يؤخذ عنه الحديث، وحديثه في مـنـزلـة الرَّد .

قال الإمام أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩) - رحـمـه الله تـعـالى-:

«فكلُّ من كان متَّهمًـا في الحديث بالكذب، أو كان مغفَّلا، يخطىء الكثير؛ فالذي اختارَه أكثرُ أهل الحديث من الأئمَّة :

أن لا يشتغل بالرواية عنه أَلَا ترى أن عبد الله بن المبارك حدَّث عن قوم من أهل العلم؛ فلمَّـا تبيَّن له أمرهم ترك الرِّواية عنهم» انتهى [2] .

❑ ❑ ❑

قال الحافظ النقَّادة عبد الرحمن ابن رجب (ت٧٩٥) - رحـمـه الله تـعـالى- :

---

(١) انظر: «العـلـل ومعـرفة الرجال لأحـمـد» (٣/ ٤٩/ رقم ٤١١٠)، و«الـجـرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٤٣٧) .

(٢) انظر: «العلل الصغير» (ص٧٣٩/ ملحق بآخـر «سنن الترمذي») .

«وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: **متى يترك حديث الرجل؟** .

قال: «**إذا كان الغالب عليه الخطأ**» .

وكلام التِّرمذي ههنا يحتمل مثل قول شعبة، ويحيى، ومن وفقهما، حيث ذكر أنَّ من كان مغفلا يخطئ الكثير، فإنه لا يشتغل بالرواية عنه، عند أكثر أهل الحديث .

وذكر - أيضا- قبل ذلك أنَّ من ضعِّف لغفلته، وكثرة خطئه، لا يحتج بحديثه؛ فلم يعتبر إلَّا كثرة الخطأ .

ويحتمل أن يكون مراده سقوط حديث من جمع بين الوصفين معا: الغفلة وكثرة الخطأ[1]**، دون من كان فيه أحدهما .**

أما الغفلة المجردة مع قلة الخطأ، أو كثرة الخطأ لسوء الحفظ دون الغفلة؛ فهذا قول ثالث في المسألة، والله أعلم» انتهى[2] .

❑ ❑ ❑

إذا فهمتَ هذا - رحمك الله- :

فقول الإمام أحمد في محاضر: «**سمعت منه أحاديث لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفَّلا جدًّا**»؛ هو في بيان حال محاضر في نفسه، وأنَّه لم يكن في حذق أصحاب الحديث، ويقظتهم؛ فكان فيه غفلة، وسلامة .

---

(١) ومن أمثلة ذلك ما جاء في «معرفة الرِّجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز (ص ٩٨/ رقم ١٣٠/ طبعة الفارق) قال: «وسمعت يحيى، وذكر المسيب بن شريك، فقال أبو خيثمة: لم يكن يكذب؛ فقال يحيى: «**ولكنه كان مغفَّلا ضعيفًا**» .

(٢) انظر: «شرح علل التِّرمذي» (١/ ٤٠٢) .

قال الآجُـريُّ: سمعتُ أبا داود قال: قال أبو سعيد الحدَّاد: «**مُـحـاضـر لا يُحسن يَصدُق !؛ فكيف يُحسن يكذب ؟!، كنَّا نوقفه على الخطإ في كتابه؛ فإذا بلغ ذلك الـمـوضـع أخـطـأ !**» انتهى[(١)].

ومثل هذه الغفلة لا تسقط حديثه عن الاحتجاج، ولـهـذا عقَّب الحافظ النَّقَّاد أبو أحـمـد ابن عدِّي (ت٣٦٥) على قول الإمام أحـمـد؛ فقال :

«**ومحاضر هذا قد روى، عَنِ الأَعمَش أحاديث صالحة مستقيمة، وغيره، إِذَا روى عن غيره كذلك، ولـم أر في رواياته حديثًـا مُنكـرًا؛ فأذكـرَه إِذا روى عنه ثقة**» انتهى[(٢)].

فقد استقرأ هذا الحافظ النقاد روايات (محاضر عن الأعمش)؛ فكانت (أحاديث صالحة مستقيمة)، وليس في أحاديثه حديث منكر إذا روى عنه الثقات .

فهذا دليل على ما قدَّمته لك - أيُّـهـا الـمـوفَّـق- من أنَّ مُـحـاضـرًا ليس كثير الغلط، ولا فاحش الأوهام في روايته، **بل أحاديثه مستقيمة صحيحة .**

لكنَّه في نفسه مغفَّل شديد الغفلة؛ حتى إنه لا يحسن تصويب الخطأ !، وربَّمـا غضب؛ فامتنع عن التَّحديث مدَّة من الزَّمان، ثم إذا رضـي حدَّث مرَّة أخـرى .

---

(١) انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل» (ص١٥٣/ رقم ١٢٦) .

(٢) انظر: «الكامل في ضعفاء الرِّجال» (٨/ ١٩٤) .

ولقد أحسن الحافظ الذهبي حين قال عن محاضر في «ديوان الضعفاء»[1]: «**مستقيم الحديث، قال أحمد: مغفَّل جدًّا**»، وقال في «الكاشف»[2]: «**صدوق مغفَّل**» انتهى.

ولهذا قال أبو زرعة: «**صدوقٌ**»[3].

وقال النَّسائي: «**ليس بِهِ بأسٌ**»[4].

وقال أبو حاتم: «**ليس بالمتين، يكتب حديثه**»[5].

وقال ابن سعد: «**وكان ثقة صدوقا** مُمتنعًا [عن] التَّحديث[6]، ثم حدَّث بعد ذلك» انتهى[7].

قال المزِّي: «استشهد به البخاري»[8]، وأخرج له مسلم في «صحيحه» حديثا واحدًا متابعة[9].

---

(١) (ص٣٣٧).

(٢) (٢/ ٢٤٣).

(٣) انظر: «تاريخ الإسلام» (٥/ ١٩٢).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٤٣٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٤١).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٤٣٧).

(٦) في المطبوع: [ممتنعًا بالتَّحديث].

(٧) انظر: «الطَّبقات الكبرى» (٦/ ٣٦٧/ طبعة العلمية).

(٨) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٦١).

(٩) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٤١).

ثُمَّ وجَدتُ **الإمام أبا بكر ابن خزيمة** (ت٣١١) قد ذكر في «صحيحه»[(١)] حديثًا من طريق شيخه الذُّهلي؛ فقال: «حدَّثنا محمَّد بن يحيى، ثنا **مُحاضِرٌ الهمداني**، ثنا الأعمش»، وساقه، وسيأتي - إن شاء الله تعالى- في الفَصل الثَّاني .

ثمَّ قال: «قال أبو بكر: «**ولم نر خلافًا بين علماء أهل الحديث أنَّ هذا الخبر - أيضًا- صحيح من جهة النَّقل لعدالة ناقليه !**» انتهى .

وهذا توثيق ضمنيٌّ لـ(**مُحاضِر الهمداني**)، وأنَّ درجة حديثه بلا خلافٍ بينَ (**علماء أهل الحديث**) أنَّه حديثٌ: (**صحيحٌ**) .

وهذه إضافةٌ جديدةٌ في توثيق (**مُحاضِر**) تؤيِّد ما حرَّره الحافظ النَّقَّادةُ أبو أحمد ابن عَديٍّ (ت٣٦٥) - رحمة الله عليه- .

❑ ❑ ❑

وإذا فُهِمَ هذا :

فما قاله الحافظ ابن حجر في «التَّقريب» من أنَّه : «**صدوق له أوهام**»[(٢)] .

فيه نظرٌ، بل هو ثقةٌ، وأحاديثه الَّتي رواها عنه الثِّقات صالحة مستقيمة، ليس فيها ما ينكر، كما قال ابن عديٍّ، وابن خزيمة .

❑ ❑ ❑

ثمَّ وجدت صاحبي «تحرير تقريب التهذيب» (٣/ ٣٤٩)، قد تعقَّبا الحافظ في حكمه هذا؛ فقالا :

---

(١) (١/ ٢١/ رقم ٣٢) .

(٢) انظر: «شرح علل التِّرمذي» (١/ ٤٠٢) .

«بل: **صدوقٌ حسن الحديث، وإنَّما أُنزل إلى هذه المرتبة بسبب غفلة كانت فيه، وأمَّا هو؛ فثقة في نفسه**» انتهى .

والحاصل:

أنَّ هذا الطَّريق حسنٌ جيِّدٌ، بل صَحيحٌ؛ فالرَّاوي عن (مُحاضر) هو: (العبَّاس بن محمَّد) الدُّوري، وهو ثقة مشهور، والرَّاوي عنه هو: (جعفر بن محمَّد ابنِ القافلائي) وهو ثقة – أيضا– .

❑ ❑ ❑

فائدة عزيزة :

هل سمع (عطاء بن أبي رباح) من ابن عمر - رضى الله عنهُ- ؟

فإن قال قائل:

إنَّ يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨)، **وأحمد بن حنبل** (ت٢٤١)، **ونقله ابن معين** (ت٢٣٣) - رحمهم الله تعالى- **قالوا :**

«إنَّ عطاء بن أبي رباح رأى عبد الله بن عمر، ولم يسمع منه»[(١)] .

فالجواب :

قد أثبت سماعه منه الإمام عليُّ ابن المديني (ت٢٣٤) - رحمه الله تعالى-؛ فقال في «علله» :

«عطاء بن أبي رباح لقي عبد الله بن عمر»، إلى أن قال: **«وسمع من عبد الله ابن الزُّبير، وابن عمر»** انتهى[(٢)] .

وأثبت سماعه - أَيضًا- **أبو عبد الله البخاري** (ت٢٥٦) - رحمه الله تعالى-؛ فقال في «تاريخه الكبير» (٦/ ٤٦٤) في ترجمة عطاء بن أبي رباح ما حرفه:

---

(١) انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٥٤)، و«تاريخ ابن معين» رواية الدُّوري (٤/ ٩٧)، و«معرفة الرِّجال» لابن معين رواية ابن محرز (ص١٨٤/ طبعة الفاروق)، و«جامع التَّحصيل» (ص٢٣٧)، و«تحفة التَّحصيل في ذكر رواة المراسيل» (ص٢٢٨)، ونقل عن ابن المديني خلاف هذا؛ وإنَّما كلامه في عبد الله بن عمرو، واضطرب بعض النَّاس في هذا؛ فتنبَّه ! .

(٢) انظر: «العلل» لعلي ابن المديني (ص ٦٦/ رقم ٨٨) .

«**سمع** أبا هريرة، وابن عبَّاس، وأبا سعيد، وجابرًا، **وابن عمر** - رضى الله عَنهُم-» انتهى .

وأَثبت سماعه - أَيضًا- **أبو الحسين مسلم بن الحجاج** (ت٢٦١) - رحمه الله تعالى-؛ فقال في كتابه «الكنى والأسماء» (٢/ ٧١٩/ رقم ٢٨٨٩) : «أبو محمَّد عطاء بن أبي رباح **سمع** ابن عباس، وأبا هريرة، وأبا سعيد، وجابرا، **وابن عمر**» انتهى .

والمُثبت مُقدَّم على النَّافي، كيفَ إذا كان المُثبتُ من أهل التَّحرِّي التَّام في ما أثبته؛ فتأمَّل، والله الهادي .

وعلى التنزُّل يقال :

لو ثبت عدم سماعه؛ فالطَّبقة عاليةٌ، والحديثُ صالحٌ للاستشهاد، قابلٌ للاعتضاد؛ فيكون حسنًا بالشَّاهدين السَّابقين، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

تنبيه :

قال أبو الفضل محمد بن طاهر (ت٥٠٧) - رحمه الله تعالى- في كتابه «أطراف الغرائب والأفراد» (٣/ ٤١٠/ رقم ٣٠٨٦) الذي رتَّب فيه «كتاب الأفراد» للإمام الكبير أبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥)، وحذف أسانيده - وليتَه لم يفعل- :

«حديث: (**لا تقبِّحوا الوَجه**)، تفرَّد بِه جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء» انتهى .

قلتُ: بل تابعه مُحاضر عن الأعمش به؛ وإني والله لأهاب أن أكتب هذا!، ولعلَّ في «الأفراد» المفقودة للإمام أبي الحسن زيادة بيان في هذا، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

المطلب الثاني

[تخريج طُرُقِ حَدِيثِ أَبي هُرَيرَة - رَضيَ اللهُ عَنهُ-]

وأمَّا حديث أبي هريرة - رضي الله عنه- :

فجاء عنه من طريقين :

الطَّريق الأولى : طريق «سليم بن جبير الدَّوسي» عنه .

الطَّريق الثَّانية : طريق «عبد الرحمن بن هرمز الأعرج» عنه .

❑ ❑ ❑

فأما الطَّريق الأولى:

وهي طريق (سليم بن جبير الدوسي) عن أبي هريرة - رضي الله عنه- .

فأخرجها :

الإمام ابن بطَّة (ت٣٨٧) - رحمه الله تعالى- في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٦٠/ رقم ١٨٩)؛ فقال:

«حدثنا جعفر، ثنا محمد، أنا أبو الأسود، أنا ابن لهيعة، عن أبي يونس، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال :

«إذا قاتل أحدكم؛ فليجتنب الوجه؛ فإنما صورة الإنسان على صورة الرحمن جل اسمه» .

قلت :

هذا حديث حسن لغيره :

فـ(جعفر) شيخ ابن بطَّة هو : جعفر بن محمد، أبو الفضل القافلانيُّ، ثقة[1] .

و(محمد) هو : محمَّد بن إِسحاق بن جعفر أبو بكر الصَّاغاني أحد الثِّقات الحفَّاظ الرحَّالين، وأعيان الجوَّالين[2] .

(أبو الأسود النَّضر بن عبد الجبار المرادى مولاهم المصرى)، وهو ثقة .

قال ابن معين: «**كان راوية ابن لهيعة، وكان شيخ صدق**»[3] .

وقد تابع أبا الأسود: (**أبو زكريا يحيى بن إسحاق**) قال أحمد: «يحيى بن إسحاق أبو زكريا السيلحيني، شيخ صالح ثقة، سمع من الشماميين، ومن ابن لهيعة، وهو صدوقٌ»[4] .

أخرجه أبو يعلى محمَّد بن الحسين (ت٤٥٨) - رحمه الله تعالى- في «إبطال التَّأويلات» (ص٩٦/ رقم ٨٢)؛ فقال :

«وأنا الحسين بن أحمد، قال: نا أحمد بن جعفر، قال: نا أبو علي بشر بن موسى بن صالح الأسدي، قال: نا أبو زكريا يحيى بن إسحاق، قال: نا ابن لهيعة به .

وهذا إسنادٌ حسن إلى ابن لهيعة؛ لأجل أبي زكريا يحيى بن إسحاق، وبقية رجاله أئمَّة ثقات .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٥٠٧) .

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٩٦) .

(٣) انظر: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٧٠) .

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٠) .

و(**سليم بن جبير الدَّوسي**)، أبو يونس المِصرِي ثقة، كان مولى أبي هريرة، وسمع منه، وعنه أخذ المصريون كعبد الله بن لـهـيـعـة .

وأما ابن لـهـيـعـة؛ فهو: عبد الله بن لـهـيـعـة بن عقبة الحضرمي محدِّث مصـر مع اللَّيث، وقاضيها، وفقيهها .

ومعلومٌ ما جـرى من اختلاف كثير في حال ابن لـهـيـعـة هل كان ضعيفا من قبل ومن بعد، أم كان صدوقا صحيح الكتاب إلى سنة (١٦٩)، وفيها احترقت كتبه، فاختلط ومات سنة (١٧٤)؛ فراوية من روى عنه قبل أصحُّ ؟ .

والأقرب أنه ضعيف من قبل، ومن بعد، وبه قال يحيى بن سعيد، وعلي ابن المديني، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن معين، وأحـمـد في الأشهر عنه، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وعمرو بن علي الفلَّاس .

قلتُ: وذكر سعيد ابن ابي مريم **أن أحاديثه قبل، وبعد متقاربة**[1] ؛ فقال: «**ما أقربه قبل الاحتراق، وبعده**»، وسعيد ابن ابي مريم كان حافظا ناقدا مُـمـيِّـزا لأحاديث ابن لـهـيـعـة، وهو تلميذه، وبلديُّه، ومن أعرف النَّاس به، وبحديثه .

وكان ربَّمـا ردَّ عليه في بعض المجالس، وينبِّهه على غلطه لا سيَّمـا في آخـر عمره، وقد ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٦) عن أبيه عنه حكاية في ذلك .

❑ ❑ ❑

وبكلِّ حـال: فهو مـمَّـن يعتبر بحديثه في الشَّواهد، والمتابعات .

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٦) .

قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: «**ما حديث ابن لـهـيـعـة بحـجَّـة، وإنِّي لأكتـب كثيراً مـمَّـا أكتب أعتبر به، وهو يقوَى بعضُه ببعض**»[1].

وقال أبو حاتم، وأبو زرعـة: «**يكتب حديثه على الاعتبار**»[2].

❑ ❑ ❑

فحديثه هذا **شاهد قويٌّ** لحديث ابن عمر - رضي الله عنه-، وحديث ابن عمر - أيضا- **شاهد له؛ فيحسَّن هذا الحديث على مقتضـى صناعة أهل الحديث** .

❑ ❑ ❑

وللحديث طريق أخرى صحيحة إلى ابن لـهـيـعـة :

فقد تابع (أبا الأسود النَّضر بن عبد الجبار) :

(**سعيدُ بنُ الحكم ابن أبى مريم**) على روايته عن ابن لـهـيـعـة :

أخـرج هذا الطَّـريق - أيضًا- :

الإمام ابن أبي عاصم (٢٨٧) - رحـمـه الله تـعـالى- في «السنة» (١/ ٢٣٠/ رقم ٥٢١)؛ فقال :

«ثنا عمر بن الخطاب، ثنا ابن أبي مريم، ثنا ابن لـهـيـعـة ، عن أبي يونس سليم بن جبير، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ :

«**مَن قَاتَلَ فَليَجتَنِبِ الوَجهَ؛ فَإِنَّ صُورَةَ وَجهِ الإِنسَانِ عَلَى صُورَةِ وَجهِ الرَّحمَنِ**» .

هذا حديث حسن لغيره :

سليم بن جبير الـدَّوسـي، أَبُو يونس الـمِـصـرِي ثقة - كـمـا تقدَّم- .

---

(١) انظر: «تهذيب الكمـال» (١٥/ ٤٩٣)، و«شرح علل التِّرمذي» (١/ ٤٢٠).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٧) .

وشيخ ابن أبي عاصم هو: عُمَر بن الخطاب السِّجستاني القُشيري، أَبُو حفص، نزيل الأهواز، الثِّقة الحافظ، قال ابن حبان: «**مستقيم الحديث**»[1].

و(**ابن أبي مريم**) هو: سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، المعروف بابن أبي مريم الجمحى، أبو محمد المصرى الثِّقة الثبت الفقيه.

إلَّا أنَّ في رواية: «**صُورَةِ وَجهِ الرَّحمَنِ**» زيادةَ لفظة ليست في سائر الرِّوايات، ولا في الطَّريق السَّابقة طريق أبي الأسود عن ابن لهيعة عن أبي يونس، ولا في طريق الأعرج عن أبي هريرة.

فهي لفظةٌ غير محفوظة، والمحفوظ في هذا الطَّريق: (**صُورَةِ الرَّحمَنِ**)؛ فتنبَّه[2].

❑ ❑ ❑

قال الإمام ابن بطة - رحمه الله تعالى- مبوِّبا، على الحديث مبيِّنا عقيدة السَّلف الصَّالحين، والأئمَّة الماضين ما فيه عظة للمتأخِّرين:

«**باب الإيمان بأنَّ الله عز وجل خلق آدم على صورته، بلا كيف**

قال الشَّيخ:

«**وكلُّ ما جاء من هذه الأحاديث، وصحَّت عن رسول الله ﷺ؛ ففرض على المسلمين قبولها، والتَّصديق بها، والتَّسليم لها، وترك الاعتراض عليها، وواجب على من قبلها، وصدَّق بها أن لا يضرب لها المقاييس، ولا يتحمَّل لها المعاني، والتَّفاسير لكن تمرُّ على ما جاءت.**

---

(١) انظر: «الثِّقات» (٥/ ٣١٨).

(٢) وقد ضعَّف هذه الزِّيادة محدِّث العصر ناصر الدِّين الألباني في «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٦).

ولا يقال فيها: لـم ؟، ولا كيف؟ إيمـانًا بـهـا، وتصديقا، ونقف من لفظها، وروايتها حيث وقف أئمَّتنا، وشيوخنا، وننتهي منها حيث انتهى بنا، كمـا قال المصطفى نبيُّنا ﷺ، بلا معارضة، ولا تكذيب، ولا تنقير، ولا تفتيش، والله الموفق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فإن الذين نقلوها إلينا هم الذين نقلوا إلينا القرآن، وأصلَ الشريعة، فالطَّعن عليهم، والردُّ لـمـا نقلوه من هذه الأحاديث طعن في الدِّين، وردٌّ لشريعة الـمـسـلمـين، ومن فعل ذلك؛ فالله حسيبه، والمنتقم منه بمـا هو أهله» انتهى[1] .

(١) انظر: «الإبانة الكبرى» لابن بطَّة (٧/ ٢٤٤) .

وأمَّا الطَّريق الثَّانية :

وهي طريق (عبد الرحمن بن هرمز الأعرج) عن أبي هريرة - رضي الله عنه-

فأخرجها :

الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) - رحمه الله تعالى- في كتابه «الصِّفات» (ص٦٥رقم ٤٩) :

حدثنا إسماعيل بن العباس الورَّاق، ثنا علي بن الحرب، ثنا زيد بن أبي الزَّرقا، ثنا ابن لهيعة، عن الأعرج عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ :

«**إذا ضرب أحدكم؛ فليتجنب الوجه؛ فإن صورة الإنسان على صورة الرحمن عزَّ وجلَّ**» .

هذا حديث حسن :

(زيد بن أبى الزرقاء) هو: زيد بن يزيد التغلبى الموصلى، أبو محمد ثقة .

(علي بن حرب) الطائي الموصلي ثقة .

(إسماعيل بن العبَّاس الورَّاق) قال الدَّارقطني: «ثقة» .

سئل الإمام الدارقطني: عن سماع ابن لهيعة عن الأعرج ؟ .

فقال: «**صحيحٌ قدم الأعرج مصر، وابن لهيعة كبير**» انتهى[1] .

قلتُ: هذا حديث حسن بما سبق .

وهذا الحديث محفوظ من رواية ابن لهيعة عن شيخيه (الأعرج)، و(أبي يونس) كلاهما عن أبي هريرة - رضي الله عنه- بلفظ: «**علَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» .

---

(١) انظر: «علل الدَّارقطني» (١١/ ١٢٧) .

قال الحافظ الذهبي: «**ورواه جماعة عن ابن لـهـيـعـة، عن الأعرج، وأبي يونس، عن أبي هريرة**» انتهى[1].

إذا فهمتَ هذا؛ فقد قال مـحـدِّث العصـر ناصـر الدِّين الألباني - رحـمـه الله تـعـالى- :

«**(تنبيه)**: وقع عند الدارقطني: «عن الأعرج» مكان: «عن أبي يونس»؛ فإن كان محفوظا عن ابن لـهـيـعـة؛ فهو من تخاليطه الدَّالة على عدم ضبطه لروايته» انتهى[2].

قلتُ: الحديث من حديث ابن لـهـيـعـة على ضعفه - كـمـا سبق- محفوظٌ بالوجهين عنه، قد رواه عنه الثِّقات، وقال الحافظ الذهبي: «**رواه جماعة عن ابن لـهـيـعـة، عن الأعرج، وأبي يونس**»، **وهذا يدلُّ على ثبوت أصل الحديث عنده** .

كيف وله شاهد في حديث ابن عمر - رضي الله عنه- بمثل لفظه المحفوظ ؟! .

كيف وقد جـزم بصحَّته أئمَّـة من جهابـذة الـحـفَّـاظ ؟ .

وأبو هريرة حافظ كبير، بل هو حافظ الصحابة - رضوان الله عليهم-؛ فتحسين الوجه الثاني عنه بلفظ «**علَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» - ولو لـم يرد عن ابن لـهـيـعـة إلَّا بطريق واحـدةٍ-؛ لأجل هذا الشَّاهد، هو الجاري على قواعد أهل الحديث .

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠) .

(٢) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٦) .

وقد تقدَّم تسليم محدِّث العصر - رحمة الله عليه- بهذا غير أنَّه منعَه من سلوكها ظنُّه نكارة لفظ: «**عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ**» كما سبق في أوَّل هذا الجزء النَّافع - إن شاء الله تعالى-، والله الموفِّق .

❑ ❑ ❑

ولحديثِ ابن لهيعة شاهدٌ آخرُ بنحو معناه :

أخرجه الإمام أبو بكر ابن أبي عاصم (ت٢٨٧) - رحمه الله تعالى- في «السُّنَّة» (١/ ٢٢٧-٢٢٨/ رقم ٥١٦)؛ فقال :

«ثنا محمَّد بن ثعلبة بن سواء، حدثني عمي محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ :

«**إذا قاتل أحدكم؛ فليتجنب الوجه؛ فإنَّ الله تعالى خلق آدم على صورة وجهه**» .

وهذا إسناد حسن، بل صحيحٌ .

لأجل شيخ أبي بكر ابن أبي عاصم (محمَّد بن ثعلبة بن سوَاء) قال في «التَّقريب»: «**صدوق**»، وتعقَّبه صاحبا «تحرير التَّقريب» (٣/ ٢٢٠)؛ فقالا :

«**بل: مستورٌ**، فقد روى عنه جمع، وقال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه، ولم يوثِّقه أحد» انتهى .

قلتُ: جعله ابن حجر صدوقًا؛ لثلاثة أمور :

الأول: أنَّه لم يرو عن أحد سوى عمِّه (محمَّد بن سوَاء العنبري)، قال الذَّهبي: «روى عن عمه فقط» انتهى[(١)] .

الأمر الثَّاني: أنَّه روى عنه جماعة من الثِّقات، والأئمَّة كابن أبي عاصم .

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٩١١) .

الأمر الثَّالث: أنَّه لم يأت بما ينكر في رواياته .

فهذا الرَّجل اعتنى بأحاديثِ عمِّه، ونسخته، وضبطها، ولم يشتغل عنها بغيرها؛ بل اختصَّ بها، وهذا يجعل له ميزة خاصَّة فيها؛ ولهذا روى عنه الثِّقات، وصدَّروا أحاديثه؛ فمثله لا يخرج عن حيِّز القَبول .

وهذا من لطيف تحقيق ابن حجر - رحمه الله تعالى- **لهذه الطَّبقات من الرُّواة، وحُسن تدقيقه، وتصرُّفه في قرائن أحوال رواتها؛** فتفهَّم هذا .

❑ ❑ ❑

ثمَّ وجَدتُ محدِّث العصر ناصر الدِّين الألباني - رحمه الله تعالى- يُصَرِّحُ بتوثيقه كما سترى - إن شاء الله تعالى- في التَّنبيه في آخر الفصل، قال: «**روى عنه جمع من الحفَّاظ، والثِّقات، ومنهم أبو زرعة؛ وهو لا يروي إلَّا عن ثقة**» انتهى المراد من كلامه[(١)] .

وهذه فائدة عزيزة، وقد قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»[(٢)] في ترجمة (داود بن حمَّاد البلخي) معلِّقًا على قول ابن القطَّان (**مجهول**): «**قلتُ: بل هو ثقة؛ فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدِّث إلَّا عن ثقة**» انتهى[(٣)] .

---

(١) انظر: «السنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٢١١/ بتحقيقه) .

(٢) (٢/ ٤١٦) .

(٣) **وأمَّا اعتراض جماعة من المحدِّثين في عصرنا وعلى رأسهم (شيخنا المحدِّث الجهبذ الزَّاهد أبو عبد الرَّحمن مقبل بن هادي الوادعي)** (ت١٤٢٢) - رحمة الله عليه- كما تراه في كتابه «الشَّفاعة» (ص٢٣٣-٢٣٤)، وسمعتُه منه غير مرَّة **على هذه القاعدة بأنَّ هؤلاء الَّذين قيل فيهم: (إنَّهم لا يحدِّثون إلَّا عن ثقة) قد ثبت روايتهم عن بعض** =

إذا فهمتَ هذا فـ(**محمَّد بن ثعلبة بن سوَاء**) **لا جرح فيه، ولا تعديل؛ فرواية أبي زرعة عنه توثيقٌ ضمنيٌّ له** .

وكان اللَّائق بالحافظ ابن حجر أن يوثِّقه في «تقريبه» على قاعدته في ذلك[(١)] .

❑ ❑ ❑

وأما عمُّه؛ فهو : (محمَّد بن سواء السَّدوسي العنبري) قال الذَّهبي: «**أحد الثِّقات المعروفين**»[(٢)]، وهو كما قال، **وقد سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه**، وكان اختلاطه سنة (١٤٥) بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن .

قال أبو عبيد الآجري : سألت أبا داود عن سماع ابن سوَاء من سعيد ؟ .

فقال: «**قبل الهزيمة**، قال عبد الرَّحمنِ بن مهدي: رأيته في جنازة، يعني: سعيدًا؛ فاتَّكأ عليَّ»[(٣)] .

الضَّعفاء !!؛ فهذا الاعتراض في غير محلِّه؛ فإنَّه لا يُختَلفُ أنَّ مجرَّد رواية هؤلاء الأئمَّة لا يجعل الضَّعيف ثقةً !، ولا هذا مجَال الكلام؛ وإنَّما تتنزَّلُ القاعدة في (الرَّاوي المجهول) الَّذي لا جرح فيه، ولا تعديل؛ فرواية هؤلاء النُّقَّاد المُنتَقين نافعةٌ له؛ إذ هي توثيقٌ ضِمنيٌّ له؛ فتنبَّه لهذا .

(١) **وهي رفع حال الرَّاوي برواية هؤلاء الأئمَّة النُّقَّاد عنهُ**؛ ولهذا تراه يقول في ترجمة (**الحسن بن مُدرك**) مدافعًا عنه: «**كتب عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا، وهُما ما هُمَا في النَّقد**» انتهى من «هدي الساري» (ص٣٩٧)، وانظر «تحفة اللبيب» (١/ ٥٤٦) .

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٧٦) .

(٣) انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري» للإمام أبي داود السجستاني (ص١١٤/ رقم ٦١٢/ طبعة الفاروق) .

قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي يقول: «**كانت الهزيمة في سنة خمس وأربعين ومئة**» .

قال أبي: «**ومن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة؛ فسماعه جيِّدٌ، ومن سمع بعد الهزيمة، كأن أبي ضعفهم**» .

فقلت: له: **كان سعيد اختلط ؟** .

قال: «**نعم**»[(١)] .

وقال عبد الله: سمعتُ أَبي يقول: «**كان يحيى بن سعيد يوقِّت فيمن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة؛ فسماعه صالح، والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومئة**» .

قال أبي: «وهذه هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، الذي كان خرج على أبي جعفر»[(٢)] .

وسعيد بن أبي عروبة اتَّفق النُّقَّاد على ثقته، وشدَّة ضبطه، وهو من أوثق الناس في قتادة، وتدليسه من الثانية، وقد تقدَّم أنَّهم لا يضرُّ تدليسهم؛ فقد احتمل الأئمَّة تدليسه، وأخرجوا له في «الصَّحيح»؛ لإمامته، وقلَّة تدليسه في جنب ما روى[(٣)] .

وقتادة هو ابن دعامة السَّدوسي الحافظ الثبت المشهور .

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (١/ ٤٨٤/ رقم ١١١٠) .

(٢) انظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٥٥/ رقم ٢٥٧٢) .

(٣) انظر: «تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس» (ص١٣) .

و(أبو رافع) هو نفيع ابن رافع أبو رافع الصائغ المدنى، مولى ابنة عمر بن الخطَّاب، ثقة ثبت سمع أبا هريرة – رضي الله عنه– .

قلتُ: فلفظُ هذا الطَّريق الحسن: «**إذا قاتل أحدكم؛ فليتجنب الوجه؛ فإنَّ الله تعالى خلق آدم على صورة وجهه**» شاهد معنويٌّ لحديث أبي هريرة السَّابق بلفظ: «**إذا قاتل أحدكم؛ فليجتنب الوجه؛ فإنَّما صورة الإنسان على صورة الرحمن جلَّ اسمه**»، **وهو يدلُّ على ثبوت أصل الحديث في مرويَّاته** .

❑ ❑ ❑

وأخرج هذا الطَّريق – أيضًا– :

أبو القاسم الطَّبراني (ت٣٦٠) في «المعجم الأوسط» (٨/ ٢٥)؛ فقال: «حدَّثنا محمود بن محمد الواسطي، ثنا محمد بن ثعلبة بن سواء» به .

وهذا إسنادٌ صحيح، قال الطبراني:

«**لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلَّا سعيد، تفرَّد به: محمَّد بن سوَاء**»

انتهى .

❑ ❑ ❑

ومن آمن أنَّ الضَّمير في حديث: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» إنَّما يعود على الله تعالى بلا كيف، كما قال السَّلف الصَّالحون، ولم يتنازعوا في ذلك[1]

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن حديث: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» :

«**هذا الحديث لم يكن بين السَّلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضَّمير عائد إلى الله؛ فإنَّه مستفيض من طرق متعدِّدة عن عدد من الصَّحابة، وسياق الأحاديث كلِّها يدلُّ على ذلك**» انتهى المراد من «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣)، وسبق نقل هذا .

لم يكن عنده إشكالٌ، ولا استشكال فيما صحَّحه الإمامان الجهبذان أحمدُ، وإسحاق، وتلقَّاه أشياخ السُّنَّة بالتسليم، والقَبول .

❑ ❑ ❑

ولله درُّ الإمام الجليل أبي عبد الله ابن بطَّة (ت٣٨٧) - رحمه الله تعالى- حين قال -وسبق قريبًا- : «**ونقف من لفظها، وروايتها حيث وقف أئمَّتنا، وشيوخنا**» انتهى .

قال الإمام محمَّد بن إسماعيل البخاري: سمعتُ أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى- يقول :

«**إنَّما النَّاس بشُيوخهم؛ فإذَا ذهَب الشُّيوخ فمَع مَن العَيشُ ؟**» انتهى[1] .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «كتاب اللَّطائف من دقائق المعارف» (ص٤١٣/رقم٨١٥) لأبي موسى المديني (ت٥٨١)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٢٧٤)، و«الآداب الشَّرعية والمنح المرعيَّة» (٢/ ١٤٦)، و«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٣/ ٢٨٦) للسَّخاوي .

تنبيه:

الردُّ على محدِّث العصر في كلامه على رواية «على صورة وجهه»

وبعد كتابة هذا وجدتُ **محدِّث العصر العلَّامة ناصر الدِّين الألباني** (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى- في «تخريجه» لـ«السنة» لابن أبي عاصم (١/ ٢٢٨) قد حكم على إسناد هذا الطَّريق بأنَّه: «**إسنادٌ صحيحٌ، رجاله رجال الشَّيخين، غير شيخ المصنِّف، وهو ثقة ..**» .

ثمَّ قال: «**لكنِّي في شكٍّ من ثبوت** قوله: «**على صورة وجهه**»؛ فإنَّ المحفوظ في الطُّرق الصَّحيحة «**على صورته**» .

ثمَّ قال: «ثمَّ إنَّ سعيد بن أبي عروبة خولف في إسناده - أيضا- عن قتادة؛ فقال المثنى بن سعيد عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ على صورته ..، وتابعه همام ثنا قتادة به سندا ولفظا ..؛ فهذا هو المحفوظ عن قتادة إسنادا، ومتنًا» انتهى المراد .

❑ ❑ ❑

قلتُ: وهذا عجيبٌ من الشَّيخ - رحمة الله عليه- فهذا الاختلاف ليس بعلَّة؛ فإنَّ (قتادة) قد رواه عن شيخين له :

/ ١/ عن (**أبي رافع**) روى هذا الطريق سعيد بن أبي عروبة عنه، عند ابن أبي عاصم في «السُّنة» (رقم٥١٦) .

/ ٢/ وراه قتادة - أيضًا- عن شيخه (**أبي أيوب يحيى بن مالك المراغي**)، روى هذا الطَّريق المثنَّى بنُ سعيد عن قتادة في «صحيح مسلم» (٢٦١٢) .

فالطَّريقان محفوظان عن قتادة، ولـم يُـعِـلَّ الـحـفَّـاظ - وهذا مقامهم- أيًّا من الرِّوايتين، **كـيـف وروايـة سـعـيـدٍ فيـها خـروج عـن الـجـادَّة، وهـذا أمـعـن في الـضَّـبـط، والإتـقـان**، والله أعلم .

وقول الشيخ - رحـمـة الله عـلـيـه- : «**وتابعه همام ثنا قتادة به سندا، ولفظا**» **فيه نظر**؛ فرواية همَّام عن قتادة مختصرة، ولفظها في «صحيح مسلم» (٢٦١٢) :

«**إذا قاتل أحدكم أخاه؛ فليجتنب الوجه**»، وكذلك لفظُها الَّذي رواه الإمـام أحـمـد - رحـمـة الله عـلـيـه- في «مسنده» (٢/ ٤٦٣) .

وكذلك - أيضًا- رواه شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة مرفوعًا، ولفظه: «**إذا قاتل أحدكم أخاه؛ فلا يلطمنَّ الوجه**» أخـرجـه مـسـلـم - أيضًا-، وسـاقَ الإمـام مسلمٌ نحـو هـذا اللَّـفـظ الـمـخـتـصـر مـن طـرق أخـرى .

ولو فُتح هـذا الـمـجـال في الـنَّـقـد لـقـال قـائـل - لا يدري مـا يـخـرج مـن رأسـه !- :

بل قد خالفَ هـمَّـامٌ في روايته عن قتادة عن أبي أيوب: المثنَّى بنَ سعيد في روايته عن قتادة عن أبي أيوب، ولـم يـسـق لـفـظ المثنَّى عن قتادة عن أبي أيوب!.

قلتُ: وليس هذا بتعليل عند أهـل الشَّـأن[1] .

❑ ❑ ❑

ولكنَّ مـحـدِّث العصـر ناصـر الدِّين الألباني - رحـمـه الله تـعـالى- **وقـع في نفسـه نـكـارةُ لـفـظ هذه الرِّوايـة**: «**على صورة وجهه**» مع جـزمـه بـصـحَّـة

---

(١) انظر صنيع الحافظ الذَّهبي؛ حين ساق هذا الطَّريق؛ فقال: «**قلتُ: الحديث في: «أنَّ الله خلق آدم على صورته»** لـم ينفرد به ابن عجلان؛ **فقد رواه همَّام، عن قتادة، عن [أبي أيوب]، عن أبي هريرة**» انتهى من «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤١٩).

إسنادها، وقوَّة حفظ رواتها، وشدَّة ضبطهم، وتحرِّيهم!، وعدم وجود أحدٍ من الأئمَّة الحفَّاظ قد صرَّح بنَكارةِ هذه الرِّواية .

فقال: «**لكنِّي في شكٍّ** من ثبوت قوله: «**على صورة وجهه**» ..

وإنَّمَا شَكَّ - رحمة الله عليه- **لأنَّه لم يجد مجالًا للقدح في رواة هذا اللَّفظ؛ وإلَّا لجزم، ولم يقتصر على الشكِّ؛ فهو يعلم أنَّ سعيدَ بن أبي عروبة من أثبت النَّاس في قتادة، وروايته عن قتادة أثبتُ من رواية المثنَّى ابن سعيد، بل (سعيدُ بن أبي عروبة) هو المقدَّم في أصحاب قتادة**، كما قال ابن عديٍّ[1] .

والحاصل :

أنَّ هذا الطَّريق لا نكَارة فيه، والواجب في نصوص الصِّفات عند جميع أهل السُّنَّة والجماعة :

الإيمانُ بها على الوجه اللَّائق، والتَّسليم بها كما جاءت، وترك الاعتراض عليها، وما وسع أئمَّتنا السَّابقين النَّاقلين؛ فهو أوسع لنا .

❑ ❑ ❑

ولله درُّ العلَّامة المحقِّق المتفنِّن المُجاهد في الله تعالى - أحسبه كذلك، والله حسيبه، ولا أزكِّي على الله أحدًا- **حمودِ بن عبد الله التُّويجريِّ** (ت١٤١٣) - رحمة الله عليه- **حين قال منتصرًا لهذا في تقرير بديعٍ رائق**، وحرفُه :

---

(١) قال في كتابه «الكامل في ضعفاء الرِّجال» (٤/ ٤٥١): «**وهو مقدَّمٌ في أصحاب قتادة، ومن أثبت النَّاس روايةً عنه**» انتهى .

«إذا كان الحديث صحيح الإسناد، وهو من أحاديث الصِّفات؛ فالواجب أن يقابل بالقَبول، والتَّسليم، وأن يُمرَّ كمَا جاء بلا تفسير .

فهذه طريقة أهل السُّنَّة، والجماعة في أحاديث الصِّفات .

وقد تقدَّم ما رواه يعقوب بن بختان عن الإمام أحمد في ذلك؛ فأمَّا النُّفرةُ من بعض النُّصوص الثَّابتَة عن النَّبي ﷺ في الصِّفَات، ومقابلتها بالشَّكِّ، والتَّشكيك فيها، ومحاولة ردِّها بالعلل الواهية؛ فهي طريقة غير مرضيَّة لمُخالفتها لطريقة أهل السُّنَّة، والجماعة» انتهى[1] .

---

(١) انظر: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرَّحمن» (ص٢٨) .

الفَصْلُ الثَّانِي

الأَئِـمَّـةُ الَّذينَ صَحَّحُوا حَـديـثَ:

«فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»

ومُنَاقَشَةُ كَلام العَلَّامَة نَاصِـر الدِّينِ الأَلبَانيِّ

الفَصْلُ الثَّانِي

الأَئِمَّةُ الَّذينَ صَحَّحُوا حَديثَ: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ» ومُنَاقَشَةُ كَلام العَلَّامَة نَاصِر الدِّينِ الأَلبَانِيِّ

قال كاتبه – سدَّده الله، وهداه – :

النَّاظر الفَهِمُ في الفصل الأول، ومجموع الطُّرق المذكورة فيه يدرك أنَّ أفرادها تدلُّ على صحَّة حديث: «**فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**»؛ فكيف بمجموعها ؟! .

ومن مطالعة ما سبق من دراسة الطُّرق، والأسانيد الماضية يظهر بجلاء لأهل العلم، والفهم، والتَّحقيق أن تصريح بعض الأئمَّة المتقدِّمين بصحَّة هذا الحديث بعينه كان عن فهم عميق، ودراية تامَّة للحديث، وطرقه .

فمن هؤلاء :

/ ١/ **الإمام الجهبذ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الذي يعرف بابن راهوية** (ت٢٣٨) – رحمه الله تعالى– .

فقد روى هذا الحديث العظيم بإسناده كما سبق برقم [١]، **ثم صرَّح بصحَّة الحديث، وصرَّح باعتقاد ما تضمَّنه، وهذا أقصى غايات التَّصحيح للأسانيد رواية، ودراية، وتفقُّها، واعتقادًا، وعملًا** .

قال أبو بكر الخلال : أخبرني حرب، قال: سمعتُ إِسحاق بن راهويه يقول: قد صحَّ عنِ النبِي ﷺ أَنَّه قال: «**إِنَّ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» .

قال إِسحاق: «**وإِنَّما عليه أَن ينطِقَ بِمَا صحَّ عَن رسول الله أَنَّهُ نَطَقَ بِهِ**»[1] .

(١) انظر: «المنتخب من العلل للخلال» لابن قدامة (ص٢٢٠/ طبعة الفارق)، و«إبطال التَّأويلات» (ص٨١)، و«ميزان الاعتـــدال» (٢/ ٤٢٠)، و«سـير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٥٠)، و«فتح الباري» (٥/ ١٨٣)، وغيرها .

/ ٢/ الإمام الجهبذ شيخ الإسلام، وإمام أهل السُّنَّة أحمد بن محمَّد ابن حنبل (ت٢٤١) - رحمه الله تعالى-

وعنه نقولٌ نافعة في ذلك (تصحيحًا)، و(احتجاجًا)، و(اعتقادًا)، منها :

النَّقل الأوَّل:

رواية الإمام إسحاق بن منصور الكوسج[1] (ت٢٥١) - رحمه الله تعالى- .

قال الإمام حرب الكرماني (ت٢٨٠) - رحمه الله تعالى- في كتاب «السنة» : «سمعت إسحاق بن راهويه يقول: «**صحَّ أن الله خلق آدم على صورة الرحمن**»، **وقال: إسحاق الكوسج: سمعت أحمد بن حنبل يقول :**

---

(١) قال الحاكم أبو عبد الله: «أبو يعقوب الكوسج مولده بمرو، ومنشؤه بنيسابور، وأعقب؛ وبها توفِّي، وهو أحد الأئمة، من أصحاب الحديث، من الزُّهَّاد، والمتمسِّكين بالسنَّة، اعتمداه في «الصَّحيحين» أيَّ اعتماد !، **وهو صاحب المسائل عن أحمد بن حنبل، الذي يستهزئ به المبتدعة، والمتجرِّئون !**» .

سمعت أبا الوليد حسان بن محمَّد الفقيه يقول: سمعت مشايخنا يذكرون: «**أنَّ إسحاق بن منصور بلغه: أنَّ أحمدَ بن حنبل رجع عن بعض تلك المسائل، الَّتي علَّقها عنه !؛ فحملَها في جرَاب على ظهره !، وخرج راجلا إلى بغداد، وعرض خطوط أحمد عليه في كلِّ مسألة استفتاه عنها، فأقرَّ له بها ثانيًا، وأعجب به**»، قال مسلم: «هو ثقة، مأمون» انتهى، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٧٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٥٩-٢٦٠)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٥١) .

قلتُ: خرج راجلًا ماشيًا من نيسابور إلى بغداد !!، وقد حمل الكتب - وهي كثيرةٌ- **في جرَاب على ظهره !!؛ فعلَ هذا تعظيمًا للعلم النَّافع، لا جرمَ عَظُمُوا، ونَبُلُوا، أيَّ رجالٍ بربِّك هؤُلاء ؟!،** ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ﴿٣٧﴾﴾ [ق] .

«هذا الحديث صحيحٌ»[1].

❑ ❑ ❑

النَّقل الثَّاني:

رواية الإمام الحافظ محمَّد بن عوف بن سفيان الطَّائي الحمصي أبو جعفر[2] (ت٢٧٢) - رحمه الله تعالى- :

قال الإمام أبو يعلى محمد بن الحسين (ت٤٥٨) - رحمه الله تعالى- في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣١١و٣١٣)؛ فقال :

«ونقلتُ: من خطِّ أحمد الشنجي بإسناده قال: سمعت محمَّد بن عوف يقول :

«**أملى عليَّ أحمد بن حنبل** ... - وسرَد جملة نافعة من أحاديث، ومسائل اعتقاد السَّلف- إلى أن قال :

«**وأنَّ آدم ﷺ خلق على صورة الرَّحمن، كما جاء الخبر عن رسول الله ﷺ رواه ابن عمر عن رسول الله ﷺ**» انتهى .

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٥٠)، و«فتح الباري» لابن حجر (٥/ ١٨٣) .

(٢) قال الإمام أحمد بن حنبل: «**ما كان بالشام منذ أربعين سنة مثل محمَّد بن عوف**»، وقال الخلال: «حافظ إمام في زمانه، معروف بالتقدُّم في العلم، والمعرفة على أصحابه، سمع من أبي المغيرة، وأهل الشام، والعراق، **وكان أحمد بن حنبل يعرف له ذلك، ويقبل منه، ويسأله عنِ الرِّجال من أهل بلده**» .

قال القاضي أبو يعلى: «وكانت عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة في العلل، وغيرها، ويغرب فيها - أيضًا- بأشياء لم يجيء بها غيره» انتهى، وانظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣١٠)، و «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦١٥) .

النَّقل الثَّالث:

رواية الإمام الجليل أبي بكر أحمد بن محمَّد بن الحجَّاج المَرُّوذي[1] (ت٢٧٥) - رحمه الله تعالى- :

قال الإمام أبو عبد الله ابن بطة (ت٣٨٧) - رحمه الله تعالى- في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٦٤-٢٦٥/ رقم ١٩٦) :

«حدَّثنا أحمد بن سلمان النجَّاد، حدَّثني محمد بن جعفر، نا أبو بكر المرُّوذي، قال: قلتُ لأبي عبد الله: **كيف تقول في حديث النبي ﷺ: «خلق الله آدم على صورته»** ؟ .

قال: «**أما الأعمش فيقول: عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «إن الله عز وجل خلق آدم على صورة الرَّحمن»** .

[فأمَّا الثَّوري؛ فأوقفه، يعني: حديث ابن عمر .

وأبو الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ: «على صورته»] .

فنقول كما جاء الحديث .

وسمعت أبا عبد الله، وذكر له بعض المحدِّثين، قال: **خلقه على صورته، قال: على صورة الطين**؛ فقال: «**هذا كلام الجهمية**» انتهى .

---

(١) قال القاضي أبو يعلى: «[قال ابن المنادي:] **هو المقدَّم من أصحاب أحمد لورعه، وفضله، وكان إمامنا يأنس به، وينبسط إليه**، وهو الَّذي تولَّى إغماضه لـمَّا مات، وغسَّله، وقد روى عنه مسائل كثيرة» انتهى، وانظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٥٦)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ١٠٤)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٩٥) .

وأخرجه الإمام أبو بكر الخلال (ت٣١١) في «علله» كما في «المنتخب من علل الخلال» (١/ ٢٢٠/ رقم ٢٠٥/ طبعة الفاروق) وما بين المعقوفتين زيادةٌ منه، وليست في «الإبانة الكبرى» .

وأخرجه - أيضًا- القاضي أبو يعلى (ت٤٥٨) في «إبطال التَّأويلات» (ص٩٤) .

❑ ❑ ❑

تنبيه :

قول الإمام أحمد: «**فأمَّا الثَّوري؛ فأوقفه، يعني: حديث ابن عمر**» فهم الإمام الفقيه شيخ الحنابلة أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن حمدان المعروف بابن شَاقْلَا[(١)] الحنبلي (ت٣٦٩) - رحمه الله تعالى- في مناظرته الشهيرة مع أبي سليمان الدِّمشقي المُتكلِّم الأشعري :

أنَّ مراد الإمام أحمد أنَّ الثَّوري جعل هذا الحديث من قول ابن عمر - رضي الله عنه- **موقوفًا عليه**؛ فقال: «**وأمَّا أحمد بن حنبل؛ فذكر أنَّ الثَّوري أوقفَه على ابن عمر؛ فكلاهما الحجَّة فيه على من خالفه؛ فإن كان رفعُه صحيحًا إلى النَّبي ﷺ؛ فقد سقط العذر؛ وإن كان ابن عمر القائل له؛ فقد اندحض بقول ابن عمر تأويل من حمَل قوله: «على صورته**» [أي: على آدم]» انتهى[(٢)] .

---

(١) هكذا ضبطها أبو سعدٍ السَّمعاني (ت٥٦٢) في «الأنساب» (٨/ ٢٦-٢٧)؛ فقال: «**بفتح الشِّين المعجمة، والقاف السَّاكنة بين الألف واللَّام ألف**» انتهى .

(٢) انظر: «إبطال التَّأويلات» (ص٩٥)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٣٢) .

قلتُ: ولـم أجـد في رواية الثَّوري للحـديـث روايـة الـوقـف على ابن عـمـر - رضي الله عنه-؛ فتعيَّن أنَّ مـراد الإمـام أحـمـد بقـولـه : «**فأمَّا الثَّوري؛ فأوقفه، يعني: حديث ابن عمر**» أنَّهُ أرسله عن عطاء عن النَّبي ﷺ ، ولـم يذكـر في سنـده ابن عمر، **وهذا معنى الوقـف في كلامـه، وهو فائدة لطيفة**، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

النَّقل الرَّابع: رواية الحافظ الثقة محمد بن علي بن عبد الله بن مهران أبو جعفر الورَّاق الـمـعـروف بحمدان[1] (ت٢٧٢) - رحـمـه الله تـعـالى- :

قال الإمام أبو يعلى محمد بن الحسين (ت٤٥٨) - رحـمـه الله تـعـالى- في «إبطال التَّأويلات» (ص٨٨/ رقم ٧٣) :

«وقد ذكر عبد الرَّحمن ابن منده في «كتاب الإسلام»؛ فقال :

قال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن فراس في «كتابه» عن **حمدان بن على قال: سمعت أحـمـد بن حـنـبـل يقول: وسأله رجل؛ فقال :**

يا أبا عبد الله الحديث الذي روى عن النبي ﷺ : «إنَّ الله خلق آدم على صورته» على صـورة آدم ؟ .

قال: فقال أحـمـد بن حنبل: «**فأين الذي يروى: عن النبي ﷺ : «إنَّ الله تعالى خلق آدم على صورة الرَّحمن عز وجل» ؟ .**

وأيُّ صورة كانت لآدم قبل أن يخلق ؟!» .

---

(١) قال أبو بكر الخلَّال: «رفيع القدر كان عنده عن أبي عبد الله مسائل حسان»، وقال أحـمـد بن عثمـان: «كان من نبلاء أصحابِ أحـمـد»، وقال الخطيب: «وكان فاضلا حافـظا عـارفًـا ثقة»، وانظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٨)، و«تاريخ بغداد» (٤/ ١٠٢) .

وقال الإمام أبو يعلى محمد بن الحسين (ت٤٥٨) - رحمه الله تعالى- في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٩) :

«وقال حمدان: **سألت أبا ثور عن قول النبي ﷺ : «إنَّ الله خلق آدم على صورته»** ؟ .

فقال: **على صورة آدم !** .

وكان هذا بعد ضرب أحمد بن حنبل، والمحنة .

فقلت لأبي طالب: قل لأبي عبد الله .

فقال أبو طالب: **قال لي أحمد بن حنبل: «صحَّ الأمر على أبي ثور !، من قال: إن الله خلق آدم على صورة آدم؛ فهو جهمي؛ وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟»** انتهى .

وأخرجه الإمام أبو عبد الله ابن بطة (ت٣٨٧) - رحمه الله تعالى- في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٦٦/ رقم ١٩٨) مختصرا؛ فقال :

«حدَّثنا أبو حفص عمر بن محمد بن رجاء نا أبو نصر عصمة بن أبي عصمة قال: نا أبو طالب، قال :

سمعت أبا عبد الله، يقول: «من قال: إن الله تعالى خلق آدم على صورة آدم؛ فهو جهمي، وأيُّ صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟» .

إسناده صحيح .

وأخرج الإمام الحافظ أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠) - رحمه الله تعالى- في كتابه «السنة» (رقم٦٩/ فيما وجد منه)، قال :

«حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : **قال رجل لأبي: إنَّ رجلا قال : خلق الله آدم على صورته -أي: صورة الرَّجل-** ؟ .

فقال : «**كذب هذا، هذا قول الجهميَّة، وأيُّ فائدة في هذا ؟!**» .

ومن هذا الطريق أخرجه القاضي أبو يعلى (ت٤٥٨) في «إبطال التَّأويلات» (ص٨٨/ رقم ٧٤)؛ فقال :

«وأنا علي بن يحيى بن جعفر الإمام، قال: أنا الطبراني» به .

شبهةٌ وجوابُها:
تشكيك محدِّث العصر في تصحيح الإمام أحمد للحديث

قال مُحدِّث العصر العلَّامة ناصر الدِّين الألباني (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى- مشكِّكا في تصحيح الإمام أحمد لحديث: «**على صورة الرَّحمن**»:

«**قلتُ**: أمَّا ما نقل من تصحيح الإمام أحمد لحديث «**على صورة الرَّحمن**»؛ فقد نقل ابن عبد البر في «التَّمهيد» ٧/ ١٤٧ - ١٤٨ أنَّ قول أحمد على حديث: «**على صورته**» يعني ليس قوله بالصِّحَّة على حديث «**على صورة الرحمن**» انتهى»[(١)].

قلتُ:

سبحان الله العظيم ! ساق الإمام ابن عبد البر - رحمه الله تعالى- (ت٤٦٣) - وهو متأخِّر- كلام الإمامين الكبيرين أحمد، وإسحاق بالمعنى، وقصدُه تقرير عقيدة السَّلف في التَّسليم بإثبات ظاهر أحاديث الصِّفات، وكان السُّؤال عن صحَّة ما ورد من **حديث**: «**النُّزول**»، و**حديث**: «**إنَّ الله تعالى خلق آدم على صورته**»، ونظائرها؛ وهذا نصُّ كلامه تامًّا :

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٧) .

«أخبرنا أحمد بن محمَّد[1] قال حدَّثنا الحسن بن سلمة[2] قال حدَّثنا ابن الجارود[3] قال حدَّثنا [إسحاق] بن منصور قال :

«قلتُ لأحمد بن حنبل: «**ينزل ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة؛ حين يبقى ثلث الليل الآخر إلى السَّماء الدُّنيا**» **أليس تقول بهذه الأحاديث ؟**، و«**يرى أهل الجنَّة ربَّهم**»، **وبحديث**: «**لا تقبِّحوا الوجوه؛ فإنَّ الله خلق آدم على صورته**»، و«**اشتكت النَّار إلى ربِّها؛ حتى يضع الله فيها قدمه**»، و«**أن موسى عليه السلام لطم ملك الموت صلوات الله عليه**» ؟ .

قال أحمد: «**كلُّ هذا صحيح**» .

وقال إسحاق: «**كلُّ هذا صحيح، ولا يدعه إلا مبتدع، أو ضعيف الرأي**»[4] .

قال أبو عمر: الذي عليه أهل السنة، وأئمة الفقه، والأثر في هذه المسألة، وما أشبهها :

---

(١) هو : المحدِّث أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد أبو عمر، يعرف بابن الجسور الأموي (ت٤٠١) ثقة عالي الإسناد، وانظر: «بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس» (ص١٥٤)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٢٧) .

(٢) ترجمه ابن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٣٠/ رقم ٣٤٢)؛ فقال: «حسن بن سلمة بن معلى بن سلمون من أهل قرطبة، يكنى أبا علي، كان رجلا صالحا، ورحل إلى المشرق؛ فسمع من أحمد بن شعيب النَّسائي، ومن عبد الله ابن علي بن الجارود، وغيرهما» انتهى؛ **فهو ثقة**، والله أعلم .

(٣) صاحب «المنتقى» الحافظ المعروف .

(٤) إسناده صحيحٌ .

الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتَّصديق بذلك، وترك التَّحديد، والكيفيَّة في شيء منه» انتهى[1].

❑ ❑ ❑

وقد ذكر هذا الأثر - أيضًا- :

الإمام أبو بكر محمَّد بن الحسين الآجرِّي (ت٣٦٠) - رحمه الله تعالى- في «الشَّريعة» (٣/ ١١٢٧-١١٢٨/ رقم ٦٩٧)؛ فقال :

«وحدَّثنا أبو محمد عبد الله بن العبَّاس الطيالسي حدَّثنا إسحاق بن منصور الكوسج قال: قلتُ لأحمد - يعني ابن حنبل-، وساقه بمثله .

وهذا إسناد حسن؛ لأجل (أبي محمد عبد الله بن العباس الطيالسي) قال الدَّارقطني: «لا بأس به»، وأخرجه من طريق (عبد الله بن العباس الطيالسي): ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٦٦/ رقم ١٩٧) مختصرًا؛ فقال: «حدَّثنا أبو بكر أحمد بن علي الشيلماني، نا عبد الله بن العباس الطيالسي» به .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «التَّمهيد لما في الموطَّإ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٤٧-١٤٨)، وفي مطبوع «التَّمهيد»: [سحنون بن منصور]، والصَّواب: [إسحاق بن منصور] .

وكذا صنع في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٣-٩٤٤)؛ **فذكر حديث الصُّورة، وأمر بإمراره كما جاء كسائر باب الصفات، وأن هذا مذهب مالك، والأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد في أحاديث في الصِّفات،** ثمَّ ختم كلامه؛ فقال: «**على أنِّي أقول: لا خير في شيءٍ من مذاهب أهل الكلام كلِّهم، وبالله التَّوفيق**» انتهى .

قلت :

فقول الإمام أحـمـد: «**كلُّ هذا صحيح**» متَّجه إلى السُّؤال عن صحَّة هذه الأحاديث المسؤول عنها؛ وهي: حديث «**النُّزول**»، وحديث: «**خلق الله آدم على صورته**»، ونحوها، فـأجـاب بإثبـات صـحَّـتـهـا كـلِّـهـا ! .

أين في هذا أنه لا يصحِّح حديثَ: «على صورة الرَّحمن» ؟! .

وهل سئل عنه رأسًا في أصل السُّؤال ؟! .

كيف وقد سبق - قريبًا- تـصـريح الإمامـين الكبيرين الجهبذين أحـمـد، وإسحـاق بصحَّة حديث: «**على صورة الرَّحمن**» **بخصوصه، وبه فسَّـرا الحديث الآخـر، وصـرَّحـا بالإيمـان به، واعـتـقـاده .**

كمـا رواه عنهمـا مـن سـألـهـمـا عـنـه .

قال حرب الكرماني: سمعتُ إسحاق بن راهويه يقول: «**صحَّ عن رسول الله ﷺ أنَّ آدم خلق على صورة الرَّحمن**» .

وقال الكوسج: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «**هذا الحديث صحيح**» انتهى[1] .

فكيف تترك هذا - غفر الله لك-، **وتستدلُّ بجواب عامٍّ وقع في سياق إثبـات أحاديث سئل عن صحَّة ثبوتها، وسياقِ تقرير عقيدة السَّلف في باب الصِّفات ؟! .**

ولـمَّـا وجـد الشَّيخ كلامَ الإمام إسحاق صـريـحًـا في أنَّه يـجـزمُ بتصحيح حديث: «**على صورة الرَّحمن**» .

قال في ردِّه على الشَّيخ حـمَّـادٍ - رحـمـه الله تـعـالى- :

---

(١) تقدَّم - قريبًا- .

«**فلم يبق بيد الشَّيخ إلَّا تصحيح إسحاق؛ فمن الممكن أن يكون ذلك فهمًا منه، وليس رواية**، والله أعلم» انتهى[1].

قلتُ: وهذا جواب بمجرَّد الاحتمال، وهو من أضعف الاعتراضات على المسائل.

كيف وكلام الإمام إسحاق - رحمه الله تعالى- صريحٌ في تصحيح هذه الرِّواية؛ فإنَّه هو الرَّاوي للحديث بإسناده المتَّصل إلى عبد الله بن عمر - رضي الله عنه-، وتقدَّمَ النَّقل عنه.

وهو - أيضا- معتقدٌ ما تضمَّنه هذا الحديث العظيم، مؤمنٌ به.

فأقولُ: غفر الله للشَّيخ، وأعلا مقامه في الجنَّة، ورضي عنه، وأرضاه.

❑ ❑ ❑

ثمَّ بعد كتابة هذا وجدتُ شيخ الإسلام ابن تيميَّة (ت٧٢٨) - رحمه الله تعالى- يقول ما حرفه:

«**فأمَّا قوله: «إنَّ حديث ابن عمر[2] قد ضعَّفه ابن خزيمة[3]!؛ فإن الثَّوري أرسله؛ فخالف فيه الأعمش، وأن الأعمش، وحبيباً مدلِّسان**».

فيقال: قد صحَّحه إسحاق بن راهوية، وأحمد بن حنبل، وهما أجلُّ من ابن خزيمة باتِّفاق النَّاس» انتهى كلامه[4].

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣٢١).

(٢) وهو حديث: «**فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**».

(٣) وهذا من العجب!؛ إذ يستدل الرَّازيُّ بكلام ابن خزيمة، وهو القائل عن كتاب التَّوحيد: «إنه كتاب الشِّرك»!؛ فلمَّا وافق هوًى في نفسه استدلَّ بكلامه!.

(٤) انظر: «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٦/ ٤٤١).

قلتُ: وابن تيمية من أعلم النَّاس بأقوال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى- [1] .

هَـذَا هُـوَ الخَـبَرُ الـيَـقِـينُ فَـإن تُـرِدْ
عِـلـمًـا فَـعِـنـدَ جُـهَـيـنَـةَ الأَخـبَـارُ !

---

(١) ومن هذا النَّقل تدرك خطأ العلَّامة ناصر الدِّين الألباني - رحمه الله تعالى- في تعقُّبه للشَّيخ العلَّامة حمود التُّويجري - رحمه الله تعالى- في تعليقه على «صحيح الأدب المفرد» (ص٣٧٤)؛ حين قال في ختام حاشيته :

«**وختامًا: فإنِّي أريد أن أنبِّه القرَّاء الكرام إلى أنَّ ما نسبَه الشَّيخ إلى ابن تيميَّة، والذَّهبي، وابن حبَّان أنَّهم صحَّحوا الحديث؛ فهو غير صحيح؛ وإنَّما صحَّحوه باللَّفظ المتَّفق عليه؛ فأمَّا اللَّفظ المنكر فلا !!**، وراجع «الضعيفة» لتتأكَّد من صحَّة ما أقول» انتهى ! .

ومـمَّـن صـرَّح بتصحيح حديث ابن عمر - رضي الله عنه-: «على صورة الرَّحمن» :

/ ٣/ الحافظ النَّقَّاد أبو عبد الله الذَّهبي (٧٤٨) - رحـمـه الله تـعـالى- .

ومن أوضح النُّقول عنه بـهـذا :

قـولـه :

«وصحَّ - أيضًا- من حديث ابن عمر .

وقد قال إسحاق بن راهويه عالـم خراسـان: صحَّ هـذا عـن رسـول الله ﷺ» انتهى[(١)] .

وقال - مُبيِّنًا طرق حديث الصُّورة، ولفظ: **«على صورته»**- :

«ورواه جماعة عن ابن لـهـيـعـة، عن الأعـرج، وأبي يونـس، عن أبي هريرة .

ورواه جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .

وله طرق أخر، قال حرب: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: «صحَّ عن رسول الله ﷺ أن آدم خلق على صورة الرَّحمن» .

وقال الكوسج: سمعتُ أحـمـد بن حنبل يقول: «هذا الحديث صحيح» .

قلت: وهو مخرج في الصِّحاح» انتهى[(٢)] .

وقوله: **«وهو مخرج في الصحاح»** أي: أصل الحديث بلفظ: **«على صورته»**، وهو موضع الـمـبـاحـثـة مع الـمـنـقـول عـن الإمام مـالـك، لا أنَّ كُـتَـب الصِّحاح أخـرجـتـه بلـفـظ: **«على صورة الرَّحمن»**، وهذا ظـاهـر جـدًّا .

---

(١) انظر: «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٤٥٠) .

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠) .

وإنَّـمـا كتبتُه؛ لأن العلَّامة ناصر الدين الألباني - رحـمـه الله تـعـالى- أطال الكلام في الإنكـار على الشَّيخ حـمَّـاد - رحـمـه الله تـعـالى- ذِكـرَه أنَّ الحافظ الذَّهبي مـمَّـن صحَّح حديث: «**على صورة الرَّحمن**» .

وذكـر أمـورا :

حاصلها :

أنَّ الذَّهبي كلامه في الحديث الصحيح، وليس في الحديث المنكر !.

وعـذر الشَّيخ أنَّه لـم يقف على ما في «سير أعلام النبلاء» من قول الذَّهبي السَّابق: «**وصحَّ** - أيضًا- **من حديث ابن عمر**» انتهى .

وحديث ابن عمر هو حديث: «على صورة الرَّحمن» .

ولو وقـف عليه لـم يـطـل الكـلام بمـا ذكـره من الإيـرادات الضَّعيـفة .

حتَّى قال متعقِّبا الشَّيخ حـمَّـادًا :

«وإنِّي - والله - متعجِّب من الشَّيخ غاية العجب! كيف يسوق هذه الرِّوايات نقلا عن الذَّهبي، وهو قد ساقها لتقوية الحديث الصَّحيح الذي أنكره مالك بزعم المقدام بن داود الواهي، والشَّيخ - عافانا الله وإياه - يسوقها؛ لتقوية الحديث المنكر! ... » إلى آخـره[1] .

قلتُ: رحـم الله الشَّيخين الـعَـالِـمَـين، ورفـع درجـاتـهـمـا في الـجـنَّـة .

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣٢١) .

ومـمَّـن صـرَّح - أيضًا- بتصحيح حديث ابن عمر - رضي الله عنه-: «على صورة الرَّحمن» :

/ ٤/ الحافظ أبو الفضل أحـمـد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) - رحـمـه الله تـعـالى- .

قال - رحـمـه الله تـعـالى- رادًّا على الفقيه محمد بن علي الـمَـازَري الأشعري (ت٥٣٦) إنكـاره صحَّة لفظة: «**على صورة الرَّحمن** »، وتـصـريـحـه بـضَـعـفـهـا !- :

«**وقد أنكـر المَازَري، ومن تبعه صحَّة هذه الزِّيادة !**، ثمَّ قال -أي: المازَري-: وعلى تقدير صحَّتها؛ فيحمل على ما يليق بالباري سبحانه، وتعالى .

قلتُ : الزَّيادة أخرجها ابن أبي عاصم في «السنَّة»، والطَّبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات، وأخرجها ابن أبي عاصم - أيضا- **من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظٍ يردُّ التَّأويل الأوَّل .**

قال: «**من قاتل فليجتنب الوجه؛ فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن**» .

فتعيَّن إجراء ما في ذلك على ما تقـرَّر بين أهل السُّنة من إمراره كمَـا جـاء من غير اعتقاد تشبيهٍ، أو من تأويله على ما يليق بالرَّحمن جل جلاله» .

إلى أن قال :

«وقال حرب الكرماني في كتاب «السنَّة» : سمعت إسحاق بن راهويه يقول: «صحَّ أنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحمن»، وقال إسحاق الكوسج سمعت أحمد يقول: «هو حديث صحيح» انتهى[1] .

قال مُحدِّث العصر العلَّامة ناصر الدِّين الألباني - رحمه الله تعالى- معلِّقًا :

«قلتُ: والتَّأويل طريقة الخلف[2]، وإمراره كما جاء طريقة السَّلف، وهو المذهب، ولكن ذلك موقوف على صحَّة الحديث عن الرَّسول ﷺ، وقد علمت أنه لا يصحُّ كما بيَّنا لك آنفا[3] ..

إلى أن قال رادًّا على الشَّيخ حمَّاد - رحمه الله تعالى- :

«وأمَّا ابن حجر؛ فعمدة الشَّيخ في ذلك قوله: «رجاله ثقات»، وقد علمتَ ممَّا سبق أنَّ هذا لا يعني الصِّحَّة، ولوسلَّمنا جدلًا أنه صحَّحه هو، أوغيره قلنا: ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة] » انتهى[4] .

قلتُ: غفر الله لمُحدِّث العصر، وأعلا مقامه في الجنَّة .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٥/ ١٨٣) .

(٢) وهو بدعة مخالفة للكتاب، والسُّنَّة، وإجماع سَلَف الأُمَّة، وهو طريقُ مَن ولَجَه ضاقت عليه الحجَّة، وتسلَّط عليه عتاة الضَّالِّين كالفلاسفَة، والملاحدَة، والباطنيَّة؛ **لأنَّهم جعلوا الدِّين كلَّه مؤوَّلًا؛ واحتجُّوا بحجج المؤوِّلين للصِّفات؛ ولهذا فقد عجز المتكلِّمون مؤوِّلة الصِّفات عن محاجَّتهم !** .

(٣) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٨) .

(٤) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣٢٢) .

وكلامه هذا عليه ملاحظ :

الملحظُ الأوَّل :

أنه علَّق صحَّة القول بعود الضَّمير في حديث «**على صورته**» إلى الله تعالى بـ(**صحَّة حديث «على صورة الرَّحمن» عن الرَّسول ﷺ**) .

وقد تقدَّم أنَّ أقلَّ أحوال هذا الحديث أن يكون **حسنًا بطرقه**، ولكن الشَّيخ - رحمه الله تعالى- اعتقد النَّكارة؛ فخالف طريقته في هذا .

ولو لم يرد هذا الحديث؛ فإن القول بعود الضَّمير إلى المخلوق إنَّما هو قول الجهميَّة، ودخل على بعض أئمَّة السنَّة في القرن الثَّالث كما تقدَّم في كلام شيخ الإسلام ابن تيميَّة - رحمه الله تعالى- .

و تقدَّم - أيضًا- أنَّه لم يكن نزاع قبل ذلك بين السَّلف الصَّالح في عود الضَّمير في حديث: «**على صورته**» إلى الله تعالى وحده لا شريك له ! .

❑ ❑ ❑

فكان اللَّازم على الشَّيخ - رحمه الله تعالى- **أن لا يخالف جادَّة السَّلف؛ بل يلزمها، ويتَّهم رأيه، وفهمَه؛ لرأيهم، وفهمهم؛ فإنَّهم هم خيرُ مَن يقتدى بهم في هذه المسالك، وإنَّما أخذنا عقيدتنا منهم، وعنهم** [1] .

---

(١) ولله در شيخ المفسِّرين الإمام الجهبذ المجتهد المطلق أبي جعفر محمد ابن جرير الطَّبري (ت٣١٠) - رحمه الله تعالى-؛ حين قال في جزئه «**صريح السُّنَّة**» في (مسألة اللَّفظ) ما حرفه: «**وأمَّا القول في ألفاظ العباد بالقرآن، فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا تابعي قضى، إلَّا عمَّن في قوله الغَنَاء، والشِّفاء** - رحمة الله عليه، ورضوانه- **وفي اتِّباعه الرُّشد، والهدى، ومن يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمة الأولى: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل** - رضي الله عنه-» انتهى .

وهم فوقنا في كلِّ عِلم، وفَهم؛ لا سيَّما والشيخ في زمانه من رؤوس دعاةِ السَّلفِ الصَّادقين - أحسبه كذلك، والله حسيبه، ولا أزكِّي على الله أحدًا-، ومن أبرز علامات السَّلف اتِّباعُ السَّلف، والتَّسليمُ لهم في هذه الأبواب، لا منازعتهم .

الملحظ الثاني: قوله عن قول ابن حجر: «رجاله ثقات» إنَّه لا يعني الصِّحَّة ! .

ثمَّ قال - متعقِّبًا ابن حجر، وأنَّه لا فائدة من قوله (رجاله ثقات)- :

«لأنَّ كون رجال الإسناد ثقاتا، ليس هو كلُّ ما يجب تحقُّقه في السَّند؛ حتى يكون صحيحًا، بل هو شرط من الشُّروط الأساسيَّة في ذلك، بل إنَّ تتبُّعي لكلمات الأئمَّة في الكلام على الأحاديث قد دلَّني على أنَّ قول أحدهم في حديث ما: «رجال إسناده ثقات»، يدلُّ على أنَّ الإسناد غير صحيح، بل فيه علَّة؛ ولذلك لم يصحِّحه؛ وإنَّما صرَّح بأنَّ رجاله ثقات فقط؛ فتأمَّل» انتهى[1] .

وهذا كلام عظيم نافع منه، وهو الخبير بهذا الباب .

لا يُنازَع فيه، بل هذا أمر مُسلَّمٌ، وصحيحٌ .

لكنَّه ليس واردًا على مسألتنا؛ بل هو خارج عنها؛ وذلك :

أنَّ قول ابن حجر: «رجاله ثقات» إنَّما جاء في سياق الرَّدِّ على المازَريِّ إنكارَه حديث «على صورة الرَّحمن»، وتضعيفَه هذه الزِّيادة؛ فردَّ عليه الحافظ هذا الحكم بالتَّضعيف، والإنكار لهذا اللَّفظ «على صورة الرَّحمن»، ونقضه؛ فقال :

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٧) .

«قلتُ : الزَّيادة أخرجها ابن أبي عاصم في السنَّة، والطَّبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات، وأخرجها ..» إلى آخر كلامه .

فهذا صريح في أنَّ كلامه هذا تصحيح لهذا الحديث خلافًا لما زعمه المازَري من ضعفه، ودعواه – الظالمةِ – نكارةَ هذه الزِّيادة؛ فتدبَّر .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

مُنَاقَشَةُ العِلَلِ الَّتي أُعِلَّ بِهَا إسنَادُ حَدِيثِ:

«فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»

الفَصْلُ الثَّالِثُ

مُنَاقَشَةُ العِلَلِ الَّتي أُعِلَّ بِهَا إسنَادُ حَدِيثِ:

«فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»

تقدَّم لك - أيُّها الموفَّق زادك الله توفيقًا، ورزقنا جميعًا الهدي- في الفصلين السَّابقين طرق حديث: «**فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**»، ومن صحَّحه .

وهذا الفصل معقود لبيان العِلَل التي ذكرها من تصدَّى لتضعيف هذا الحديث، ومناقشتها على مائدة العلم؛ لا سيَّما وقول المضعِّف مقابَلٌ بقول المصحِّح؛ فانفتحَ باب البحث، والنَّظر .

وقد اعتمد مُحدِّث العصر العلَّامة ناصر الدِّين الألباني (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى- في هذا المقام على كلام الإمام الكبير أبي بكر ابن خزيمة (ت٣١١) - رحمه الله تعالى-، وزاد عليه، وانتصر له[1] .

❑ ❑ ❑

---

(١) كما في «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (١١٧٥و١١٧٦)، و«صحيح الأدب المفرد» (ص٣٧٤)، و«تخريج السنة» لابن أبي عاصم (٥١٧ و٥٤١)، و«مختصر صحيح الإمام البخاري» (٢/ ١٧٨)، وغيرها .

[نـصُّ كلام ابن خزيمة]

قال إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة (ت٣١١) - رحـمـه الله تـعـالى- :

«**فإن في الخبر عللا ثلاثا :**

إحداهن: أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده، فأرسل الثوري ولم يقل: عن ابن عمر .

والثَّانية: أن الأعمش مدلس، لـم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

والثَّالثة: أن حبيب بن أبي ثابت: أيضا مدلس، لـم يعلم أنَّه سمعه من عطاء، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد يقول: ثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش قال: قال حبيب بن أبي ثابت: «لو حدَّثني رجل عنك بحديث لـم أبـال أن أرويه عنك، يريد لـم أبـال أن أدلِّسه»[1] .

قال **محدِّث العصـر العلَّامة ناصـر الدين الألبـاني** (ت١٤٢٠) - رحـمـه الله تـعـالى- مـعـلِّـقًـا :

«**قلتُ: والعلة الرابعة: هي جرير بن عبد الحميد؛ فإنه وإن كان ثقة، كمـا تقدَّم** فقد ذكر الذهبي في ترجمته من «الميزان» أن البيهقي ذكر في «سننه» في ثلاثين حديثا لجرير بن عبد الحميد قال: «**قد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ**» .

قلتُ: وإنَّ مـمَّـا يؤكد ذلك أنه رواه مرة عند ابن أبي عاصم (رقم ٥١٨) بلفظ: «**على صورته**»، لـم يذكر «**الرَّحمن**» .

---

(١) انظر: «التَّوحيد» لابن خزيمة (١/ ٨٧) .

وهذا الصَّحيح المحفوظ عن النبي ﷺ من الطُّرق الصَّحيحة عن أبي هريرة، والمشار إليها - آنفًا-» انتهى[1] .

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٧) .

[مناقشة العلل الَّتي أعلَّ بها الإمام ابن خزيمة هذه الرِّواية]

مناقشة العلة الأولى :

وهي قوله - رحمه الله تعالى- :

«إحداهن: **أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده، فأرسل الثوري، ولم يقل: عن ابن عمر**» انتهى .

والجواب من خمسة أوجه :

الوجه الأوَّل :

أن يقال: اعلم - رحمك الله - أنَّ الإمامين الجليلين سليمان بن مهران المعروف بالأعمش (ت١٤٧)، وصاحبه، وتلميذه سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوري (ت١٢٨) - رحمهما الله تعالى- من الأئمَّة الحفَّاظ الثِّقات الأثبات، الضابطين، المتقنين، وقد أثنى عليهما في هذا أئمَّة الشَّأن الحفَّاظ بما هو أشهر من أن يذكر .

وكانا - رحمة الله عليهما- فرسا الرِّواية في الكوفة، والعراق، **وكانت أحاديثهم صحيحة حجَّة عند النُّقَّاد** .

قال الإمام أحمد: «أبو إسحاق، **والأعمش رجلا أهل الكوفة**»[(١)] .

وقال علي بن المديني : «**حفظ العلم على أمَّة محمَّد ﷺ ستَّة: فلأهل مكة عَمرو بن دينار، ولأهل المدينة ابن شهاب الزُّهرِي، ولأهل الكوفة أبو إسحاق**

---

(١) انظر: «بحر الدَّم فيمن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» (ص٦٩)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٥) .

السبيعي، وسليمان بن مهران الأعمش، ولأهل البصرة يحيى بن أَبي كثير ناقلة، وقتادة»[(١)] .

وقال أبو زُرعة الرَّازي: «**سليمان الأعمش إمام**»[(٢)] .

وقال في موضع آخر: «**حافظ**»[(٣)] .

وقال يحيى بن المغيرة : «**كان جرير إذا حدَّث عن الأعمش قال هذا الدِّيباج، وهو أستاذ الكوفة**»[(٤)] .

وقال الحافظ محمد بن عبد الله بن عمَّار: «**ليس في المحدِّثين أثبت من الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وهو ثبت** - أيضا-، **وهو أفضل من الأعمش، إلَّا أنَّ الأعمش أعرف بالمسند، وأكثر مسندًا منه**»[(٥)] .

قال أحمد بن عبد الله العجلي: «**أحسن إسناد الكوفة: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله**»[(٦)] .

وقال شعبة، وسفيان بن عيينة، وأبو عاصم النبيل، ويحيى بن معين، وغير واحد من العلماء: «**سفيان أمير المؤمنين في الحديث**»[(٧)] .

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٤) .

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ١٤٧) .

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٩٢) .

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ١٤٦) .

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٧) .

(٦) انظر: «معرفة الثِّقات» للعجلي (ص٤١١/ طبعة دار الباز/ ط١/ ١٤٠٥) .

(٧) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٦٤) .

وقال يحيى بن سعيد القطان: «**ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعد له أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان**»[(١)].

وقال أبو قطن: قال لي شعبة: «**إنَّ سفيان ساد النَّاس بالورع، والعلم**»[(٢)].

وقال سفيان بن عيينة: «أصحاب الحديث ثلاثة: ابن عباس في زمانه، والشَّعبي في زمانه، **والثَّوري في زمانه**»[(٣)].

قال أبو بكر ابن خزيمة: سمعت أحمد بن عبدة، يقول: سمعت أبا داود الطيالسي يقول: «**وجدنا الحديث عند أربعة**: الزهري، وقتادة، والأعمش، وأبي إسحاق، وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، وكان الزُّهري أعلمهم بالإسناد، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه-، وعبد الله، **وكان عند الأعمش من كلِّ هذا، ولم يكن عند هؤلاء إلا الفن، والفنان**»[(٤)].

وفي هذا بيان مكانة الإمامين سليمان الأعمش، وسفيان الثَّوري، وبيان ما كانا عليه من سعة الحفظ، والثَّبْت، وجودة معرفة الاختلاف، والأسانيد، والعلل؛ فتأمَّل[(٥)].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٦٥).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٦٧).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٦٦).

(٤) انظر: «التَّوحيد» لابن خزيمة (٢/ ٦٤٤).

(٥) **فإن قال قائل**: فقد جاء في «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٤٤): «حدَّثني أبي قال حدَّثنا أبو أسامة عن مفضَّل بن مهلهل عن مُغيرة قال: «**ما أفسد أحد حديث الكوفة إلَّا أبو إسحاق يعني السَّبيعي، وسليمان الأعمش**» انتهى؛ فقد أجاب عنها الحافظ الذَّهبي؛ فقال معلِّقا: «**قلتُ: لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق محتجٌّ به في دواوين الإسلام**» انتهى، =

قال الإمام أبو بكر ابن خزيمة : قال أبو بكرٍ: «**الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمَّد بنِ أبِي صالحٍ**» انتهى[(١)] .

قلتُ: ومحمَّد بن أبي صالح صدوق، وهذا يدلُّ على رفيع منزلة الإمام الأعمش، وعلو درجته في الرِّواية، والحفظ، والثِّقة، والإتقان .

وقال علي بن المديني : «**حفظ العلم على أمَّة محمَّد ﷺ ستَّة** :

فلأهل مكَّة عَمرو بن دينار، ولأهل المدينة ابن شهاب الزُّهرِي، ولأهل الكوفة أَبُو إسحاق السبيعي، وسُليمان بن مهران الأعمش، ولأهل البصرة يحيى ابن أَبي كثير ناقلةً [أي: نزل فيهم]، **وقتادة**»[(٢)] .

وكان الإمام شعبة ملازمًا للأعمش قد صحبه، ولازمه وهو شاب، وكان شعبة يقول : «**ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش**»[(٣)] .

وكان شعبة إذا ذكر الأعمش، قال: «**المصحف المصحف!**»[(٤)] .

وقال عبد الله بن داود، قال: سمعت شعبة إذا ذكر الأعمش، قال: «**المصحف المصحف، يعني من الحفظ**»[(٥)] .

وقال في «تاريخ الإسلام» : «**قلتُ: لا يُسمع هذا من مغيرة، ولا يلتفت إليه** انتهى، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٩٩)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٧٣) .

قلت: وسيأتي - إن شاء الله تعالى- في الوجه الأوَّل في مناقشة العلَّة الثَّانية **توجيهٌ نافعٌ جدًّا لكلام المغيرة** - رحمة الله عليهم جميعا- .

(١) انظر: «صحيح ابن خزيمة» (٣/ ١٦) .

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٤) .

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٦) .

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٥)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٤) .

(٥) انظر: «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٣/ ٩٣/ رقم ٣٩٦٩) .

وقال عمرو بن علي الفلَّاس : «**كان الأعمش يسمَّى المصحف من صدقه**»[(١)] .

وقال أَحمد بن عبد الله العجلي : «**كان ثقة ثبتا في الحديث، وكان محدِّث أهل الكوفة في زمانه**»[(٢)] .

وقال أبو بكر بن عياش: «**كنَّا نسمِّي الأعمش سيِّد المحدِّثين**»[(٣)] .

وقال عبد الله: حدَّثني من سمع ابن داود يقول: «**لم أر مثل هؤلاء الثَّلاثة: الأعمش، وسفيان، وأبا إسحاق الفزاري**»[(٤)] .

وقال ابن هانىء: سألته [يعني: أبا عبد الله أحمد] **عن الأعمش، هو حجَّة في الحديث؟** قال: «**نعم**»[(٥)] .

وقال ابن هانىء - أيضًا- : قلت [يعني: أبا عبد الله أحمد] :

أيُّما أحب إليك عاصم بن أبي النجود، أو الأعمش؟ .

قال: «**الأعمش أحبُّ إليَّ، وهو صحيح الحديث، وهو محدِّث**»[(٦)] .

وقد كان الأعمش، والثَّوري أثبت النَّاس في (حبيب بن أبي ثابت) - رحمه الله تعالى- .

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٧) .

(٢) انظر: «معرفة الثِّقات» للعجلي (رقم/ ٦١٩/ طبعة دار الباز/ ط١/ ١٤٠٥).

(٣) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ١٤٦)، و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٥).

(٤) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٥٢/ رقم ٣٠١٤).

(٥) انظر: «مسائل أحمد بن حنبل» رواية ابن هانئ (ص٥٠٢/ رقم ٢٣٤١/ طبعة الفاروق) .

(٦) انظر: «مسائل أحمد بن حنبل» رواية ابن هانئ (ص٤٨١/ رقم ٢١٧٩/ طبعة الفاروق) .

وكانا - رحمة الله عليهما- **من أحفظ النَّاس لأحاديثه؛ فإذا نقلا عنه كان لروايتهما من المزيَّة ما ليس لغيرهما**[1] .

وكان (حبيب بن أبي ثابت) قد روى عن الأعمش - أيضًا- لجلالته في الرِّواية .

بل إن سفيان الثَّوري قد روى عن الأعمش - أيضًا-، واعتنى بحديثه لجلالة رواية الأعمش؛ حتى كان أثبت أصحاب الأعمش ! .

قال عبد الله بن الإمام أحمد لأبيه :

قلت له أيُّما أثبت أصحاب الأعمش ؟ .

فقال: «**سفيان الثَّوري أحبُّهم إليَّ**» .

قلت له: ثُمَّ من ؟ .

فقال: «أبو معاوية في الكثرة، والعلم يعني: عالمًا بالأعمش»[2] .

وقال عبد الرَّحمن بن مهدي: «**ما رأيتُ سفيان لشئ من حديثه أحفظ منه لحديث الأعمش**»[3] .

وقال أبو داود: «**سفيان أعلم النَّاس بالأعمش، وقد خولف في أشياء**»[4] .

---

(١) ولهذا اعتمد النَّاس ما نقله **الأعمش عن حبيب في مسألة التدليس**، ونظيره اعتماد أئمَّة الحديث قول الثَّوري: «**لم يسمع من عروة شيئًا**»؛ حتى قال الإمام يحيى القطان: «**كان سفيان الثَّوري [من] أعلم النَّاس بحبيب بن أبي ثابت، زعم أنَّ حبيبًا لم يسمع من عروة شيئًا**»، وانظر: «الضُّعفاء» للعقيلي (٢/ ٦٨)، و(١/ ٢٦٣)، و«علل الدَّارقطني» (١٤/ ١٤١)، و«سنن الدَّارقطني» (رقم ٤٩٨) .

(٢) انظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٤٨) .

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٦٣) .

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٦) .

قال أبو عبد الله الحاكم :

«**ينبغي أن يعلم الطَّالب فضل (التَّابع) على (المتبوع)، مثال هذا رواية الثَّوري، وشعبة، عن الأعمش، وأشباهه من المحدِّثين**» انتهى[1] .

إذا فهمت هذا :

بان لك أن إعلال (رواية الأعمش) بـ(رواية الثوري)، وتقديم (الأرسال) على (الوصل)، ليس بصواب؛ لثقة الأعمش، وجودة حفظه، وأنَّه عند الحفَّاظ مـمَّـن يعتمد على حفظه؛ فلا تردُّ زيادته، وروايته بمثل هذا التَّعارض بين (الوصل)، و(الإرسال) .

قال الإمام الجهبذ أبو رزعة في نظير ما نحن فيه من تعارض(الوصل)، و(الإرسال) في حديث: «**ورهبانيَّةُ أُمَّتي الجِهَادُ**»، وقد تعارض فيه (الوصل)، و(الإرسال) :

«**إذا زاد حافظٌ على حافظ قبِل، وابن المبارك حافظٌ**» انتهى[2] .

وقال أيضًا - رحمه الله تعالى- في حديث آخر تعارض فيه (الوصل)، و(الإرسال)، وتأمَّل نقده :

«عندنا على ما رُويَ في كتاب ابن جريج: عن عبد الله بنِ أبِي لبيد، عنِ الزُّهري، عن عُبَيدالله ابن عبد الله، عنِ ابنِ عبَّاس، عنِ النَّبيِّ ﷺ .

[قال ابن أبي حاتم:] قلتُ: أليس هشامٌ، وأبانُ العطَّارُ رويا عن عبد الرحمن ابنِ إسحاق، عنِ الزُّهري؛ أنَّ النَّبي ﷺ ؟ .

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٤٨) .

(٢) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٣/ ٣٨٤) .

قال: «**بلى، ولكنَّ زيادة الحافظ على الحافظ تُقبَلُ**» انتهى[(١)].

وقال الإمام الجهبذ أبو حاتم في جواب له لابنه:

«**يختلفون فيه، يقولون: هكذا وهكذا، وشعبة حافظٌ!**» انتهى[(٢)].

وأحسنَ الإمام التِّرمذي فقال مؤصِّلا، ومقعِّدا هذا الباب:

«**وإنَّمَا تصحُّ إذا كانت الزِّيادة مِمَّن يعتمد على حفظه**» انتهى.

إلى أن قال: فـ«**إذا زاد حافظ مِمَّن يُعتمد على حِفظه قُبل ذلك منه**» انتهى[(٣)].

وقال الإمام مسلم: «**والزِّيادة في الاخبار لا يلزم إلَّا عن الحفاظ الَّذين لم يعثر عليهِم الوهم في حفظهم**» انتهى[(٤)].

وقال الحافظ النَّقَّاد أبو بكر أحمد بن عمرو البزَّار (ت٢٩٢) - رحمه الله تعالى- في «مسنده المعلل»[(٥)] عند حديث:

«**لا تحِلُّ الصدقة لغنيٍّ، إلا لخمسةٍ: لِغَازٍ في سبيل الله، أو لعاملٍ عليها، أو لغارمٍ، أَو لرجلٍ اشتراها بمالِه، أَو لرجلٍ كان له جارٌ مسكين؛ فتُصُدِّق على المسكين، فأَهداها المسكين للغني**».

قال: «**وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن زيد، عن عطاء بن يسار مُرسلا.**

---

(١) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٦/ ١٦٦).

(٢) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٦/ ٨).

(٣) انظر: «العلل الصَّغير» للتِّرمذي (ص ٧٥٩)، وقد شرح هذا الحافظ ابن رجب في «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٦٣١).

(٤) انظر: «التَّمييز» لمسلم (ص١٨٩).

(٥) وهذا ممَّا سقط من المطبوع؛ فتنبه.

وأسنده عبد الرَّزَّاق، عن معمر، والثَّوريِّ، وإِذا حدث بِالحديث ثقة؛ فأسنده، كان عندي الصَّواب .

وعبد الرَّزَّاق عندي ثقة، ومعمر ثقة» انتهى كلامه[1] .

وقال الحافظ جمال الدِّين الزَّيلعي (ت٧٦٢) - رحمه الله تعالى- :

«فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مُطلقاً، ومنهم من لا يَقبلها، والصحيح التَّفصيل، وهو أنَّها تُقبل في موضعٍ دون موضع .

فتُقبل إذا كان الرَّاوي الَّذي رواها ثقةً حافظاً ثبتاً، والَّذي لم يذكرها مثلُه، أو دونه في الثِّقة، كما قبل النَّاس زيادة مالك بن أنس، قوله: (من المسلمين) في صدقة الفطر» انتهى[2] .

---

(١) انظر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» (٢/ ٣١٠)، و«نصب الرَّاية» (٤/ ٣٧٨)، و«البدر المنير» (٧/ ٣٨٤) .

(٢) انظر: «نصب الرَّاية» (١/ ٣٣٦) .

الوجـه الثَّـاني :

قد كان سفيان الثَّوري - من تحرِّيه- ربَّمـا شكَّ في بعض الإسناد، أو لفظة في المتن؛ فيتحرَّى اليقين لنفسه ما استطاع؛ فربَّمـا أرسل الإسناد، أو حذف لفظة من المتن .

وقد صحَّ عنه أنَّه قال: «**إن قلتُ إنِّي أحدِّثكُم كمـا سمعتُ؛ فقد كذبتُ**»[1] .

ومن أمثلته :

مـا جـاء في «صحيح الإمام مسلم» (٣٠١٧) في حديثه :

عن قيس بن مسلم، عن طارق ابن شهاب: أنَّ اليهود قالوا لعمر:

«**إنكم تقرءون آية، لو أنزلت فينا لاتخذنا ذلك اليوم عيدا** .

فقال عمر: «**إنِّي لأعلمُ حيث أنزلت، وأيَّ يوم أنزلت، وأين رسول الله ﷺ حيثُ أنزلت** :

«**أنزلت بعرفة، ورسول الله ﷺ واقف بعرفة**» .

قال سفيان: «**أشـكَّ كـان يـوم جـمـعـة، أم لا يعني**: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾ [المائدة/ ٣] .

---

(١) **حسـن**: أخـــرجـــه عبد الله في «العلل ومعرفة الرجـــال» (١/ ٥٥٠/ رقم١٣٠٩) قال: «حـدَّثني أبي قال: حـدَّثنا زيد بن الحباب، قال: قال سُفيان الثَّوري ..»، وذكـره .

فلمَّا شكَّ سفيان في هذه اللَّفظة حذفها من الحديث، ثم بيَّن سبب ذلك، وهو شكَّه فيها، واللَّفظة قد جزم بها غيره كـ(أبي العميس عتبة بن عبد الله بنِ عتبة بن عبد الله بن مسعود)، وهو ثقة[1]؛ وجزم غير سفيان مقدَّم.

وقد يمثَّل لهذا - أيضًا - :

بما جاء في «العلل» أنَّ ابن أبي حاتم قال: «وسألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب ... في قصة ابن النوَّاحة؛ الزيادة التي يزيد أبو عوانة : أنه قال: «**وكفلهم عشائرهم**» هو صحيحٌ ؟ .

فقالا: «**رواه الثَّوري، ولم يذكر هذه الزيادة**[2]، **إلَّا أن أبا عوانة ثقة، وزيادة الثِّقة مقبولة**» انتهى[3].

ومعلومٌ لطالب الحديث الحَذِق أنَّه قد كان من نهج الأئمَّة أنَّهم ربَّما أرسلوا بعض الأحاديث؛ فإذا بوحثوا أسندوها، وكان إرسالهم من قبيل الاختصار، أوعدم النَّشاط لذكر الاتِّصال، أو نحو ذلك .

وهذا قد حصل من الإمام الثَّوري - نفسه - في بعض مرويَّاته .

ولهذا قال الإمام الجهبذ محمَّد بن يحيى الذُّهلي (ت٢٥٨) لتلميذه الإمام أبي بكر ابن خزيمة - رحمة الله عليهما-، وقد سأله عن **الاختلاف في هذا الباب** -فيما هو قريبٌ ممَّا نحن فيه-؛ فأجابَه :

---

(١) وقد عقد الإمام الرَّامهرمزي (ت٣٦٠) في «المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي» (ص٥٤٩) بابا؛ فقال: «**باب من كان يتهيَّب الرِّواية، ويتوقَّاها، ويكثر التَّشكك**» .

(٢) تأمَّل هذا .

(٣) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٤/ ٢٤٧-٢٤٨) .

«**نعم هكذا رويـاه** [يعني: رواية سفيان الثوري، وشعبة بالإرسال]، **ولكنَّهم كانوا يـحـدِّثـون بالـحـديـث؛ فيرسلـونـه؛ حتَّى يقال لـهم: عن مَن؟؛ فيسندونه**»، وسيأتي - إن شاء الله تعالى- قريبًا .

وقال أبو بكر المَرُّوذي :

«سألتُه [يعني الإمام أحـمـد] عن هشـام بن حـسَّـان ؟ .

فقال: «**أيُّوب، وابن عون أحب إِليَّ، وحسَّن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أَن يَقصِـرُوا بِالحديث، ويوقفوه**» انتهى[(١)] .

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣) :

«**إرسال الرَّاوي للحديث ليس بجرح لمن وصله !، ولا تكذيب له !؛ ولعلَّه** - أيضًا- **مسندٌ عند الَّذين رووه مرسلا، أو عند بعضهم إلَّا أنَّهم أرسلوه لغرض، أو نسيان، والنَّاسـي لا يُقضـى له على الذَّاكـر**» انتهى[(٢)] .

وقال الحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣) :

«**إنَّمـا تقبل الزِّيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه، وكان أحفظ، وأتقن مـمَّـن قصـر، أو مثله في الحفظ؛ لأنَّه كأنَّه حديث آخـر مستأنفٌ، وأمَّا إذا كانت الزِّيادة من غير حافظ، ولا متقن؛ فإنَّها لا يلتفت إليها**» انتهى[(٣)] .

وقال الحافظ أبو الحسن ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨) :

---

(١) انـظـر: «الـعـلـل ومـعـرفـة الـرِّجـال لأحمـد» روايـة المَـرُّوذي، وغـيره (ص٧١رقم٧٨/ تحقيق شيخنا وصي الله عباس) .

(٢) انظر: «الكفاية في علم الرِّواية» (ص٤١١) .

(٣) انظر: «التَّمهيد لما في الموطَّـإ من المعاني والأسانيد» (٣/ ٣٠٦) .

«وهو نظر غير صحيح: أن تُعلَّ رواية ثقةٍ حافظ، وصلَ حديثًا رواه غيرُه مقطوعًا، أو أسنده، ورواه غيرُه مرسلا؛ لأجل مخالفةِ غيره له !»[1].

والأمر يحتمل أن يكون قد حفظ ما لـم يحفظ مَن خالفه، وإذا كان المروي من الوصل، والإرسال عن رجل واحد ثقة، لـم يبعد أن يكون الحديث عنده على الوجهين، أو حدَّث به في حالين، فأرسل مرَّة، ووصل في أخرى .

وأسباب إرساله إياه متعدِّدة: فقد تكون أنه لـم يحفظه في الحال؛ حتى راجح مكتوبا إن كان عنده، أو تذكَّـر؛ أو لأنَّه ذكره مذاكرًا به، كمـا يقول أحدنا: قال رسول الله ﷺ، لـمَـا هو عنده بسنده، أو لغير ذلك من الوجوه.

وإنَّمـا الشَّأن في أن يكون الَّذي يسند ما رواه غير مقطوعًا، أو مرسلًا ثقة؛ فإنَّه إن لـم يكن ثقةً لـم يُلتفت إليه، ولو لـم يخالفه أحدٌ؛ فإذا كان ثقةً؛ فهو حجَّة على مَن لـم يحفظ .

وهذا هو الحقُّ في هذا الأصل» انتهى[2] .

---

(١) وهذا مقيَّد بأن يكـون حـافـظًـا ثـقـة، وأن لا ينصُّ الحفَّاظ على أنَّ هذا من أخطائه .

(٢) انظر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» (٥/ ٤٣٠) .

الوجـه الثـالـث :

أن يـقـال:

كيف و(الوصل) في رواية (الأعمش) زيادة من ثقة حافظ، قد جزم بها في الإسناد المذكور، والأعمش، والثَّوري جبلا حفظ، ولولا ذلك؛ لكان القول قولَ سفيان؛ فإنَّ المتقَّرر عند أئمَّة الحديث، ونقَّاده أنَّ زيادة الثِّقة: إنَّمـا تقبل إذا كان من زادها لـم يـخـالـفـه مَـن هـو أحـفـظ مـنـه .

وفي ذلك دليل أنَّهم لا يحكمون بحكم مطَّرد في هذا البـاب؛ وإنَّمـا يدورون في ذلك مع القـرائن حيـث دَارت[1] .

[ضَـرب مثـالٍ بحـديث أرسلـه (الثَّوري)، وشعبة، وكان القول قولَ مَـن وصـلـه، ولا يُـعَـلُّ بإرسَـال مَـن أرسَلَـه]

وهـو حـديـث :

إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلَّا بولي**» .

أخـرجـه (مـتَّـصـلًا) :

أحـمـد (٤/ ٣٩٤)، والتِّرمذي (١١٠١)، وأبو داود (٢٠٨٥)، والدَّارمي (٢٢٢٨)، والدَّارقطني في «سننه» (٣٥١٤)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٣/ ٤٥٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٧٠٢)، والبزَّار في مسنده المعلَّل «البحر

---

(١) انظر: «شـــرح علل التِّرمذي» (١/ ٢١٦)، و«النُّكـــت الوفيَّة» للبقاعي (١/ ٤٢٦-٤٣٠/ طبعة مكتبة الرشـد/ ط١/ ١٤٢٨)، و«توضـيح الأفـــكـــار» (١/ ٣٤٣-٣٤٦) .

الزخَّار» (٣٠١٦)، وأبو يعلى المَوصلي في «مسنده» (٧٢٢٧)، والرُّويَّاني في «مسنده» (٤٤٩و٤٥٠)، وابن حبَّان (٤٠٨٣)، والحاكم (٢/ ١٧٠)، والطحَّاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٢٥٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٧٣)، والخطيب في «الكفاية في علم الرِّواية» (ص٤٠٩)، وتـمَّـام في «فوائده» (١٤٣٤و١٤٣٥ و١٤٣٦)، وأبو الحسن السُّكري في «مشيخته» (٢٤)، وابن عبد البر في «التَّمهيد» (١٩/ ٨٨)، وغيرُهم .

وقد اختُلف في إسناد الحديث :

فـرواه (إسـرائيل) مـتَّـصـلا مـرفـوعـا[1] .

ورواه (سفيان الثَّوري)، و(شعبة بن الحجاج) مرسلا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة قال: قال رسول الله ﷺ[2] .

---

(١) وتابعه: (يونس بن أبي إسحاق)، و(قيس بن الربيع)، و(زهير بن معاوية)، و(شريك)، وأما أبو عوانة فإنَّما أخذه من إسرائيل، وقد سرد من وافق إسرائيل على الوصل: **الخطيب البغدادي** في جزئه: «إبطال النِّكاح بغير ولي»، ولا أعلم أنَّه مطبوع، وانظر كتابه «الفصل للوصل المدرج في النَّقل» (٢/ ٧٥٦-٧٥٧)، وانظر: «الاستذكار» (٥/ ٣٩٢)، و«الرَّوض البسَّام» (٢/ ٣٩٨-٤٠١) .

(٢) وقد تابع (سفيان الثوري)، و(شعبة بن الحجاج) عن أبي إسحاق، عن أبي بردة مرسلا جماعة منهم : (سلام بن سليم الحنفي، مولاهم، أبو الأحوص الكوفي) قال ابن معين: «ثقة متقن»، أخرجه عنه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣/ ٤٥٦)، وسنده صحيح مرسلا، و(عيسى بن يونس بن أبى إسحاق السبيعى)، وهو ثقة، و(حَجَّاج ابن محمَّد المصِّيصي)، وهو ثقة، و(الحسن بن قُتيبة) وهو ضعيف، وغيرهم عن أبِي إسحاق [كذا] عن أبِي بُردة عن النَّبِي ﷺ مُرسلًا، هكذا أورد ابن القيِّم في «تهذيب السُّنن»، وكان في نفسي أن هذا غلطٌ فـ(حَجَّاجٌ المصِّيصي)، =

قال ابن عبد البر ما حاصله: «أنَّه قد رُوي عن شعبة، والثَّوري هذا الحديث مسندًا، **ولكن الصَّحيح عنهما إرساله**» انتهى[1].

أخرج المرسل:

التِّرمذي في «العلل الكبير» (٢٦٦)، و«سننه» (٣/ ٣٩٩)، وعبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٦/ ١٩٦)، والبزَّار في مسنده المعلَّل «البحر الزخار» (٣١٠٨)، و(٣١٠٩)، و(٣١١٠)، والرُّويَّاني في «مسنده» (٤٤٧)، والخطيب في «الكفاية» (ص٤١٠)، وابن المُقري في «معجمه» (٢٨٦).

وهو مُخَرَّجٌ - أيضًا- في «جزء أبي عروبة الحرَّاني» برواية الحاكم (١٩)، و«جزء إسلام زيد بن حارثة»، وغيره من أحاديث الشُّيوخ (٣٢) بأسانيدَ صحيحة مرسلة.

و(الحسن بن قُتيبة المدائني)، لا أعلم لهما روايةً عن أبي إسحاق مباشرة!، بل روايتهما عن أبنائه كـ(يونس بن أبى إسحاق) عنه؛ حتَّى وجدتُ ذلك مصرَّحًا به في كتاب «الكفاية في علم الرِّواية» للخطيب البغدادي (ص٤٠٩)، وكتابه «الفصل للوصل المدرج في النَّقل» (٢/ ٩٢٥)، **وعليه فهذا سقطٌ في مطبوع «تهذيب السُّنن»، أو وهم من ابن القيم** - رحمة الله عليه-.

(١) انظر: «التَّمهيد لما في الموطَّإ من المعاني والأسانيد» (١٩/ ٨٩).

وجزم (**الإمام التِّرمذي**) في «سننه» (٣/ ٤٠١)، وفي «العلل الكبير» (ص١٥٦)، و(**الحافظ المزي**) في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٦/ ٤٦١) **أنَّ الوصل عنهما لا يصحُّ**، قال ابن القيم: «**هذه رواية أكثر الأثبات عنهما**»، وانظر: «تهذيب السُّنن» لابن القيم (٦/ ٧٣/ مع العون)، وجزم (**مُحدِّث العصر**) **أنَّ المحفوظ عن الثَّوري، وشعبة الإرسال**، وانظر: «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السَّبيل» (٦/ ٢٣٧).

قال محمَّد بن مخلد: فقيل لعبد الرَّحمن بن مهدي :

إنَّ شعبة، وسفيان يوقفانه على أبي بردة ! .

فقال: «**إسرائيل عن أبي إسحاق أحبُّ إلي من سفيان، وشعبة !!**»[1] .

وقد سئل الإمام محمَّد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦) - رحمه الله تعالى- عن حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «**لا نكاح إلَّا بوليٍّ**»؛ فقال :

«**الزِّيادة من الثِّقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة، والثَّوري أرسلاه؛ فإنَّ ذلك لا يضرُّ الحديث**» انتهى[2] .

❑ ❑ ❑

وانتصر لصحَّة الطَّريق المتَّصلة (طريق يونس) بكلام جزل نافع :

الإمامان :

أبو عيسى التِّرمذي في «سننه» (٣/ ٤٠١)، **وأبو عبد الله الحاكم** في «المستدرك» (٢/ ١٧٠-١٧٢) .

❑ ❑ ❑

وقد أحسن الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار (ت٢٩٢) - رحمه الله تعالى-؛ حين قال معلِّقا على الاختلاف في وصل وإرسال حديث «**لا نكاح إلَّا بولي**» :

---

(١) انظر: «سنن الدَّارقطني» (٤/ ٣١٢) .

(٢) أخرجه: الخطيب في «الكفاية في علم الرِّواية» (ص٤١١)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٧/ ١٧٥) بسند صحيح .

«قال أبو بكر: **والحديث لمن زاد إذا كان حافظا، وإسرائيل حافظ عن أبي إسحاق** .

والَّذين رووه عن شعبة، والثَّوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة أنَّ النَّبي ﷺ قال: «**لا نكاح إلَّا بوليٍّ**»؛ **فالَّذين قالوا: عن أبي بردة عن أبي موسى قد جاءوا بما جاء به شعبة، والثَّوري**[1] .

وإسرائيل لا يدفع عن حديث أبي إسحاق، وعن حفظه له» انتهى[2] .

قال الإمام أبو بكر محمَّد بن إسحاق ابن خزيمة - رحمه الله تعالى- :

سألت محمَّد بن يحيى عن هذا الباب ؟ .

فقال : «**حديث إسرائيل صحيح عندي**» .

فقلت له : رواه شريك - أيضًا- .

فقال : من رواه ؟ .

فقلت : حدثنا به علي بن حجر .

وذكرتُ له حديث يونس، عن أبي إسحاق ، وقلت له : رواه شعبة ، والثوري عن أبي إسحاق، عن أبي بردة عن النبي ﷺ ! .

---

(١) **وهذا ملحظٌ دقيقٌ؛ وهو: أنَّ (رواية الوصل) تشمل (رواية الإرسال)، ولا تعارضها؛ فتكون (رواية الوصل) عاضدةً لـ(رواية الإرسال)؛ لثقة، وحفظ راويها، وتكون (الموصولة)** - أيضًا- **شاملةً لـ(المرسلة)**؛ فتدبَّر هذا النَّهج من الحافظ النَّقَّاد أبي بكر أحمد بن عمرو البزَّار (ت٢٩٢) - رحمه الله تعالى- في هذا الحديث .

(٢) انظر: «مسند البزَّار» المعروف بـ«البحر الزَّخَّار» (٨/ ١١٥) .

قال : «**نعم، هكذا روياه، ولكنَّهم كانوا يحدِّثون بالحديث؛ فيرسلونه؛ حتَّى يقال لـهـم: عمَّـن؛ فيسندونه**» انتهى[(١)] .

وقال ابن عبد البر :

«قال أبو عمر: روى هذا الحديث شعبة، والثَّوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلا .

فمن يقبل المراسيل يلزمه قَبوله[(٢)]**، وقد مضـى في صدر هذا الدِّيوان ذكر من يقبلها، ويحتجُّ بها من العلمـاء، ومن يأبى من قبولـهـا .**

وأمَّا مَن لا يقبل المراسيل؛ فيلزمه - أيضا- قبول حديث أبي بردة هذا؛ لأن الَّذين وصلوه من أهل الحفظ، والثِّقة .

وإسرائيل، ومن تابعه حفَّاظ، والحافظ تقبل زيادته، وهذه زيادة تعضدها أصول صحاح» انتهى[(٣)] .

وأمَّا الإمام أبو جعفر الطَّحاوي (ت٣٢١) - رحـمـه الله، وغفر الله له-؛ فقد رام القـدح في حديث «**لا نكـاح**»؛ فقال في «شـرح معـاني الآثـار»[(٤)] :

«فكان من الحجَّة عليهم في ذلك أنَّ هذا الـحـديـث على أصلهم - أيضًا- لا تقوم به حجَّة؛ وذلك أنَّ مَن هو أثبتُ من (إسرائيل) وأحفظ منه، مثل (سفيان)، و(شعبة) قد رواه عن أبي إسحاق منقطعًا ..

---

(١) أخـرجه الـحـاكـم في «المستدرك» (٢/ ١٧٠) بسند صحيح .

(٢) وهذا إلزامٌ منه للفقهاء الحنفيَّة بقبـول هذا الحديـث؛ لأنَّ المرسـل عندهم حـجَّـة؛ فـكـيـف يـردُّونـه ؟ .

(٣) انظر: «التَّمهيد لما في الموطَّإ من المعاني والأسانيد» (١٩/ ٨٨) .

(٤) (٣/ ٨-٩) .

إلى أن قال :

«**فصار أصل هذا الحديث عن أبي بردة عن النَّبي ﷺ برواية شعبة، وسفيان، وكلٌّ واحد منهما عندهم حجَّة على إسرائيل؛ فكيف إذا اجتمعا جميعًا ؟**» انتهى .

قال الحافظ ابن حجر :

«**ومن تأمَّل ما ذكرتُه عرف أنَّ الَّذين صحَّحوا وصلَه لم يستندوا في ذلك إلى كونه (زيادة ثقة) فقط، بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الَّذي وصله على غيره**» انتهى[1] .

قلتُ: هذه القرائن المذكورة مدارها على مكانة رواية إسرائيل في جدِّه أبي إسحاق، وهي تدلُّ على قوَّة ما رواه عن جدِّه الَّذي كان فيه أثبت من غيره؛ فعاد الأمر إلى أنَّها (زيادة ثقة) مقبولة بالقرائن الظَّاهرة، وأنَّها مقدَّمة على رواية من أنقص، وأرسل الحديث؛ فهو ترجيح خاص بهذا الموضع .

وإلَّا فإنَّ (شُعبة، والثَّوري أحفظُ، وأثبت من جميع هؤُلاء الَّذين رووا عن أَبِي إِسحاق هذا الحديث) كما قال الإمام التِّرمذي، والله أعلم .

ومراد الحافظ الرَّدُّ على من جعل زيادة الثِّقة مقبولة - مطلقًا-؛ ولتوضيح هذا قال :

«**البخاريُّ لم يحكم فيه بالاتِّصال من أجل كون الوصل زيادة؛ وإنَّما حكم له بالاتِّصال لمعانٍ أخرى رجَّحَت عنده حكم الموصول، منها :**

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ١٨٤) .

أنَّ يونس بن أبي إسحاق، وابنيه إسرائيل، وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شكَّ أنَّ آل الرَّجل أخصُّ به من غيرهم» انتهى[1] .

قال شيخنا أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت١٤٢٢) - رحمه الله تعالى- :

«هذا حديث صحيحٌ، ولا يعلُّ بإرسال من أرسله» انتهى[2] .

❑ ❑ ❑

الوجه الرابع :

أن يُقال :

قد يقال: إن هذا الاختلاف، والتَّعارض في حديث «على صورة الرَّحمن» - وصلا، وإرسالا- مع ثقة المختلفين، وقوة حفظهم :

هو من الإمام (حبيب بن أبي ثابت)؛ فقد روى الحديث بالوجهين؛ فمرَّة وصله، ومرَّة أرسله؛ فسمع الثَّوري منه المرسل؛ فروى كما سمع، وسمع الأعمش المتَّصل؛ فروى كما سمع .

فيكون الوجهان المتعارضان صحيحين عن (حبيب بن أبي ثابت)، وسبب ذلك أنَّه نشط مرَّة؛ فأسند، ثم لم ينشط أخرى؛ فأرسل .

وهذا وارد في روايات الأئمَّة الأثبَات .

---

(١) انظر: «النُّكت على ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٠٦) .

وانظر: «سنن التِّرمذي» (٣/ ٤٠١)، و«حاشية ابن القيم على سنن أبي داود مع عون المعبود» (٦/ ٧٢)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٣٠٩-٣١١) .

(٢) انظر: «الصَّحيح المسند ممَّا ليس في الصَّحيحين» (١/ ٦٣٢) .

وعلى مثل هذا الوجه يدلُّ ما ذكره الإمام محمَّد بن يحيى الذُّهلي (ت٢٥٨) - رحمه الله تعالى- .

وقد وجَّه الحافظ ابن حبان الاختلاف في حديث «**لا نكاح**» بمثل هذا، وجعله مخرجًا من الخلاف، والتَّعارض؛ فقال :

«قال أبو حاتم: سمع هذا الخبر أبو بردة عن أبي موسى مرفوعا؛ فمرَّة كان يحدِّث به عن أبيه مسندا، ومرَّة يرسله، وسمعه أبو إسحاق ابن أبي بردة مرسلا، ومسندًا معا؛ فمرَّة كان يحدِّث به مرفوعًا، وتارة مرسلًا .

فالخبر صحيح مرسلًا، ومسندًا معًا، لا شكَّ، ولا ارتياب في صحَّته» انتهى[1] .

وبكلِّ حال :

فهذه العلَّة المتقدِّمة لا تدلُّ على ضعف رواية الأعمش المرفوعة، ولا توجب ردَّها؛ بل الصَّواب قَبولها .

وفيما ذُكر في مناقشة هذه (العلَّة) ما يُقنع المُنصِفَ اللَّبيبَ، واللهُ هو وليُّ الهداية، والتَّوفيق .

---

(١) انظر: «صحيح ابن حبان» (٩/ ٣٩٥) .

الوجه الخامس :

قال الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (ت٢٧٥) - رحمه الله تعالى- في «رسالته إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه» (ص٢٤) :

«**وأمَّا المراسيل: فقد كان يحتجُّ بها العلماء فيما مضى مثل: سفيان الثَّوري، ومالك بن أنس[(١)]، والأوزاعي؛ حتَّى جاء الشَّافعي؛ فتكلَّم فيها، وتابَعه على ذلك أحمد بن حنبل، وغيرُه** - رضوان الله عليهم-» انتهى .

فهذا يبيِّن أنَّ (**الحديث المرسل**) إذا كان صحيح السَّند إلى مَن أرسله[(٢)]، ومُرسِلِه ثقة، وحفَّت بهِ قَرائن؛ فهو حجَّةٌ عند الإمام (**سفيان الثَّوري**)[(٣)] ! .

---

(١) قال الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر (ت٤٦٣) : «**وأصل مذهب مالك** - رحمه الله-، **والَّذي عليه جماعة أصحابنا المالكيِّين أنَّ مرسل الثِّقة تجب به الحجَّة، ويلزمُ به العمل كما يجب بالمسند سواءً**» انتهى من «التمهيد» (١/ ٢) .

(٢) قال العلامة محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤) : «**ثمَّ الخلافُ في المرسَل الَّذي لا عيبَ فيه سوى الإرسال؛ فأمَّا إذا انضمَّ إلى كونه مرسلا ضعفُ راو مِن رواته؛ فهو حينئذ أسوأ حالًا من المسند الضَّعيف؛ لأنَّه يزيد عليه بالانقطاع، ولا خلاف في ردِّه، وعدم الاحتجاج به** قاله أبو الحسن بن القطان في الوهم والإيهام، وكذا أبو الحسين في المعتمد، وخلائق من المالكيَّة، والحنفيَّة منهم القاضي عبد الوهاب، والمازَري، والباجي، وشمس الأئمَّة السَّرَخسي» انتهى من «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٤٩٩) .

(٣) وإذا فهمتَ - وفَّقك الله، ورعاك- هذا بانَ لك أنَّ قول الإمام أبي الحسن الدَّارقطنيِّ في حديث: «**على صورة الرَّحمن**» في «علله» (١٣/ ١٨٨/ سؤال ٣٠٧٧): «**والمرسل أصحُّ**» **لا يضرُّ بشيءٍ؛ فقد جزم بصحَّة المتَّصل أئمَّة جهابذة ؟، كيف وله من الطُّرُق ما يقوِّيه كما سبق في الفصل الأول ؟**، والله أعلم.

كيفَ وقد جاء من وجه آخر (مسنَدًا)، وبانَ أنَّ (الواسطة المحذوفة) في الحديث المرسَل (ثقةٌ)، وقد صحَّ السَّماع منه، كما في رواية (عطاء بن أبي رباحٍ عن ابن عُمَر - رضي الله عنه- في حديث: «**على صورة الرَّحمن**» ؟! .

ولعلَّ هذا ممَّا سوَّغ لهذا الإمام الإرسال لجملة من الأحاديث الموصولة من وجهٍ آخر صحيحٍ؛ لأنَّ في مذهبه أنَّ هذا (الإرسال) لا يسقطها عن مرتبة الاحتجاج، والاستدلال مع هذه القرائن .

فهو حِينَ يرسلُ الموصولات، لا يسقطها بذلك عن رتبة الاحتجاج؛ بل هي محتجٌّ بها (عنده) كالمسندات؛ فتدبَّر .

فينبغي لمَن أراد أن يردَّ حديث: «على صورة الرَّحمن» بإرسال الثوريِّ له أن يُراعيَ أنَّ الثَّوريَّ يراه حجَّةً يُحتجُّ بها !! .

فما بالُك تقبلُ (إرسالَه)، ثم تُسقط بـ(إرساله) حجيَّة الحديث المسند المُتَّصل، بل والمرسل - أيضًا- ! ؟ .

أَلا أَخذتَ (إرسالَه)، و(احتجاجَه) معه ؟ .

فتكونَ قد نقَلتَ بأمانةٍ تامَّةٍ مذهبَهُ كاملًا ؟ .

نَزَلُوا بِمَكَّةَ فِي قَبَائِلِ هَاشِمٍ

وَنَزَلْتَ بِالبَيْدَاءِ أَبْعَدَ مَنْزِلِ !

❑ ❑ ❑

مناقشة العلَّة الثَّانية :

وهي قوله - رحمه الله تعالى-:

«**والثَّانية: أنَّ الأعمش مدلِّس، لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت**»

انتهى .

والجواب من ثلاثة أوجه :

الوجه الأوَّل :

أنَّ الإمام أبا محمَّد سليمان بن مهران الأعمش قد نصَّ الحفَّاظ على تدليسه:

وقد كان (التَّدليس) منتشرًا في الكوفة لم يسلم منه كبار أئمَّتها كـ(أبي إسحاق السَّبيعي)، و(الأعمش)، و(الثَّوري)، و(مغيرة بن مقسم)، ثم (هُشيم)، وأَضرابه .

ولأَجل هذا عابَ أئمَّةُ الحديث كبارَ مُحدِّثي الكوفة بهذا .

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «**حديث أهل الكوفة مدخول**»[(١)] .

ولأجل هذا المعنى قال الإمام مُغيرَة بن مقسم الضَّبيُّ الكوفي (ت١٣٦) :

«**ما أفسد أحدٌ حديث الكُوفَة إِلَّا أبو إِسحاق يعني السبيعي، وسليمان الأعمش**» انتهى[(٢)] .

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرِّجال» (١/ ٢٤٢)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٨٧) بسند صحيح، والآثار في هذا المعنى مشهورة .

(٢) أخرجه عبد الله في «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/ ٢٤٤/ رقم٩٩٠) بسند صحيح، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٤٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٦/ ٢٣٣) من طريق (عبد الله بن عامر بن براد نا أبو أسامة عن=

ومـرادُه - والله أعلم- :

أنَّ هؤلاء (الكبـار) ربَّمـا دلَّسوا في أحاديثهم، وهم شيوخ الكوفة، بل الدُّنيا؛ فربَّمـا اقتدى بهم من بعدَهم كمـا جرى من هشيم؛ فإنَّه لـمَّـا لامَـه بعضُ الحفَّاظ قـال لـهـم : «**كان كبيراك يدلسّان، وذكـر الأعمش، والثَّوري**» ![1] .

فليس في هذه الكلمة من الـمـغـيـرة قـدح في منزلتهمـا؛ ولـهـذا كـان الأئمَّـة مقبلين على حديث الأعمش، وأضـرابه من شيوخ الكوفة، مطبقين مُجمعين على الاحتجـاج به في دواوين الإسلام، وكتـب الـصِّحـاح .

ولازال (أبو إسحاق)، و(الأعمش)، و(الثَّوري) أَئمَّة الحديث بالكوفة؛ حتَّى قيل للقاسم بن عبد الرحمن: «**من أعلم أهل الكوفة بحديث عبد الله ؟**» .

مفضَّـــل عن مغيرة قال: «**ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق، وسليمـــان الأعمش جاءنا بأحاديـث لا ندري ما وجهها، ولا معانيها**» .

وأمَّـا الحـافظ أبو عبـد الله الـذَّهبي؛ فقـد ذهـب إلى أنَّ كلمـة المغيرة من **كلام الأقـــران**، الَّذي يُطـــوَى، ولا يُـــروى؛ فقال - معلِّقا - : «**قلتُ: لا يسـمع قول الأقـران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق مـحـتـجٌّ بـه في دواوين الإسـلام**» انتهى، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٩٩)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٧٣) .

(١) أخـــرجه عبد الله في «العلل ومعرفة الرِّجـــال» (٢/ ٢٦١/ رقم٢١٩٠)؛ فقال: «سـمعت القواريري يقول: **كتب وكيع إلى هُشيم بلغني أنَّك تفسـد أحاديثك بِهذا الَّذي تدلسها؛ فكتب إليه: بِسم الله الرَّحمن الرَّحيم: كـان أستـاذاك يـفـعـلانه الأعمش، وسـفيان**»، وأخرج التِّرمذي في «العلل الكبير» (ص٣٨٨/ رقم٢١٩٠)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التَّمهيد» (١/ ٣٥) بسـند صـحيح أنَّ ابن المُبارك قال: قلت لهُشيم: **ما لك تدلِّس، وقد سمعتَ؟** قال: «**كـان كبِـيراك يدلِّسان، وذكـر الأعمش، والثَّوري**» .

قال: «**سليمان الأعمش**»[(١)].

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: «**أحسن إسناد الكوفة: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله**»[(٢)].

إذا فهمتَ - زادك الله توفيقًا، وسدادًا - هذا:

فقضيَّة التَّدليس الصَّادر من الأعمش - فيما يظهر - **نوعان**:

النَّوع الأول: الإرسال، وذلك بروايته عمَّن لم يسمع منه، وكان جماعة من الأئمَّة المتقدِّمين يسمُّونه (تدليسًا).

قال الدُّوري: وسمعت يحيى بن معين يقول: «**الأعمش يروى عن ابن أبى أوفى، ولم يره**»[(٣)].

قال: قيل له: **الأعمش سمع من ابن أَبي أوفى ؟**.

قال: «**لا، مرسل**»[(٤)].

قال الدُّوريُّ: سمعت يحيى يقول: «**كلُّ ما روى الأعمش عن أنس؛ فهو مرسل، وقد رأى الأعمش أنسًا**»[(٥)].

وقال ابن أبي حاتم: «سليمان الأعمش .. **رأى أنس بن مالك يصلى، ولم يسمع منه، ولم يسمع من ابن أبي أوفى، روايته عنه مرسل**»[(٦)].

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية عبد الله (٣/ ٢٣٦).

(٢) انظر: «معرفة الثِّقات» للعجلي (ص٤١١/ طبعة دار الباز/ ط١/ ١٤٠٥).

(٣) انظر: «تاريخ ابن معين» (٣/ ٣٢٨/ رقم ١٥٧٣).

(٤) انظر: «معرفة الرِّجال ليحيى بن معين» رواية ابن محرز (ص ١٧٨/ رقم٦٠٢/ طبعة الفاروق)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٤).

(٥) انظر: «تاريخ ابن معين» (٣/ ٣٢٨/ رقم ١٥٧٢).

(٦) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ١٤٦).

فهذا النَّوع نوعٌ من **(الإرسال)**، وهكذا سمَّاه جماعة من الأئمَّة كما ترى في كلام ابن معين، وابن أبي حاتم، ومَن جعله من التَّدليس؛ فلا بدَّ من التَّنبيه إلى أنَّ الرَّاوي فيه لم يسمع شيئًا؛ **لتتمَايز الصُّور، والأنواع** .

ولهذا (الإرسال)، أو (التَّدليس) أسباب مختلفة .

قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥) - رحمه الله تعالى- :

«**والجنس السَّادس من التَّدليس** :

قوم رووا، عن شيوخ لم يروهم قطُّ، ولم يسمعوا منهم؛ إنَّما قالوا: (قال فلان)؛ فحُمل ذلك عنهم على السَّماع، وليس عندهم عنهم سماع عال، ولا نازل ..

إلى أن قال :

«قال أبو عبد الله: هذا باب يطول؛ فليعلم صاحب الحديث أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا من جابر، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس شيئًا قطُّ، **وأنَّ الأعمش لم يسمع من أنس**» انتهى[(١)] .

❑ ❑ ❑

النَّوع الثَّاني:

التَّدليس المعروف عند المتأخِّرين، وذلك بروايته عمَّن سمع منه ما لم يسمع منه موهمًا سماعه منه .

قال ابن طهمان: سمعت يحيى [بن معين] يقول: «**الأعمش سمع من مجاهد، وكلُّ شيء يروي عنه لم يسمع؛ إنَّما مرسلة مدلَّسة**»[(٢)] .

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٠٩و١١١) .

(٢) انظر: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال» (ص٤٦/ رقم٥٩).

وقال الدُّوري: سمعتُ يحيى بن معين يقول: «**إنَّما سمع من مجاهد أربعة أحاديث، أو خمسة، وسمع من سعيد بن جبير خمسة فقط**»[(١)].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «**كتبت عن الأعمش أحاديث عن مجاهد كلُّها ملزَّقة لم يسمعها**»[(٢)].

قال أبو حاتم - مجيبًا ابنه-: «**الأعمش ربَّما دلَّس**»[(٣)].

وقال ابن حبَّان في ترجمة (طلحة بن نافع المكي أبو سفيان مولى قريش).. :

«**روى عنه الأعمش، وعتبة بن أبي حكيم، والناس وكان الأعمش يدلِّس عنه**»[(٤)].

وقال أبو حاتم الرَّازي في موضع: «**وأنا أخشى ألَّا يكون سمع هذا الأعمش من مجاهد، إنَّ الأعمش قليل السَّماع من مجاهد، وعامَّة ما يروي عن مجاهد مدلَّس**»[(٥)].

---

(١) انظر: «تاريخ ابن معين» (٣/ ٣٢٧/ رقم ١٥٧٠).

قال أبو عيسى قلت لمحمد بن إسماعيل البخاري: «**لم يسمع الأعمش من مجاهد إلَّا أربعة أحاديث؟، قال: ريح، ليس بشيء لقد عددت له أحاديث كثيرة نحوًا من ثلاثين، أو أقلَّ، أو أكثر يقول فيها حدَّثنا مجاهد**» انتهى، وانظر: «التَّمهيد» (١/ ٣٥).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٢٤١).

(٣) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١/ ٤٠٦).

(٤) انظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٩٣).

(٥) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٥/ ٤٧١).

وقال في ترجمة الأعمش : «**وقد رأى أنس بن مالك بواسط، ومكَّة، روى عنه شبيهًا بخمسين حديثًا، ولـم يسمع منه إلَّا أحرفًا معدودة، وكان مدلِّسا، أخرجناه في هذه الطبقة؛ لأنَّ له لقًا، وحفظا، وإن لـم يصحَّ لـه سماع المسند عن أنس**»[1] .

❑ ❑ ❑

وبكلَّ حال :

فالإمام الأعمش مكثرٌ من الرِّواية جدًّا، وما وقع منه من (التَّدليس)، أو (الإرسال)؛ فهو قليلٌ جدًّا في جنب ما حدَّث به لا سيَّما عن شيوخه الَّذين أكثر عنهم، ولا زمَهم، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٠٢) .

الوجـه الثَّـاني :

ثمَّ يـقـال :

إذا فهمتَ ما سبق، وثبت عندك تدليس الإمام الأعمش - رحـمـه الله تـعـالى- :

فاعلم -رحـمـك الله- **أنَّ الأئمَّة النُّقَّاد قد احتَملوا تدليسه، واحتجُّـوا بـروايَـاتـه الـمـعـنـعـنـة، كسـائـر روايـاتـه الـصَّحيـحـة، ولـم يـفـرِّقـوا بين مـا سـاقـه بالعـنـعـنـة، ومـا سـاقـه بالـتَّـحـديـث .**

فمـا سلكه الإمـام ابن خزيمة - إن صحَّ عنه- **في إعلال حديث «على صورة الرَّحـمـن» بـعـنـعـنـة الأعمش!، مـخـالـف لـطـريـقـة أمـثـالـه مـن جـهـابـذة الـحـفَّـاظ، ونـقَّـاد الـحـديـث؛ فـلـيـسـت عـنـعـنـة الأعـمـش (عـلَّـة) يُقـدح بها في الـحـديـث، أو يُـردُّ بـهـا ! .**

قال الحافظ ابن حجر في صدر كتابه «تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص١٣)، وهو يذكـر مراتب المدلِّسين الخمس :

«**الثَّانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى**» انتهى[(١)] .

وجعل (سليمـان الأعمش) من المرتبة الثانية؛ فقال :

«**سليمـان بن مهران الأعمش محدِّث الكوفة، وقارؤها، وكان يدلِّس**، وصفه بذلك الكرابيسي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم» انتهى[(٢)] .

---

(١) والحافـظ ابن حجر تابـع في تقرير هذه الطبقات: الحافظ أبا سعيد العلائي (ت٧٦١) في كتابه «جامـع التَّحصيل» (ص١١٣-١١٤) .

(٢) انظر: «تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس» (ص٣٣) . =

قلتُ: والظَّاهر أنَّ احتمال الأئمَّة (**تدليس الأعمش**)، و(**عنعناته**)؛ لإمامته، وسعة حفظه، وكثرة روايته؛ ولأجل ذلك فقد يقع منه التَّدليس في أوقات لأسباب مع ثبوت السَّماع عنده في مواضع أخر؛ لسعة رواياته .

ولهذا قال لأصحابه : «**قَلَّ مَا تحدثوني بِشَيء إِلَّا قد سمعته، ولكن طَال العَهد**» انتهى[1] .

قال أبو حاتم الرَّازي - مجيبًا ابنَه-: «**الأعمش ربَّما دلَّس!**»[2] .

وهذا يدلُّ على (قلَّة تدليسه) في جنب ما رواه .

❑ ❑ ❑

ويدلُّ لهذا - أيضًا- :

أنَّ الإمام الكبير يحيى بن معين - رحمه الله تعالى- لمَّا اجتمع هو، وأحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني في جماعة معهم من المحدِّثين؛ فذكروا **أجود الأسانيد الجياد** :

فقال يحيى: «**الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله**» .

فقال له إنسان: «**الأعمش مثل الزُّهري**» ! .

وخالف هذا في كتابه «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٤٠)؛ فجعله من الثَّالثة الَّذين أكثروا من التَّدليس، وعرفوا به، وهم، وفيه نظر .

(١) أخرجه عبد الله في «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ١٨٣/ رقم ١٩٤٠)؛ فقال: «حدَّثني أبِي قال حفص بن غياث قال سمعته - يعني الاعمش- يقول ...»، سنده صحيح، قال يحيى القطَّان قال: «حفص أوثق أصحابِ الأعمشِ» .

(٢) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١/ ٤٠٦) .

فقال: «برئت من الأعمش أن يكون مثل الزُّهري !، الزُّهري يرى العرض، والإجازة، وكان يعمل لبني أميَّة، وذكر الأعمش؛ فمدحه، فقال :

«**فقير، صبور، مجانب السلطان**[(١)]**، وذكر علمه بالقرآن، وورعه**»[(٢)] .

فجعل **أجود الإسانيد عنده** رواية (**الأعمش عن إبراهيم**)، وأكثر هذه النُّسخة بالعنعنة، ولم يلتفت يحيى إلى أن الأعمش مدلِّس!، وأنَّه ينبغي التَّفصيل بين ما حدَّث فيه بالسَّماع، وما رواه بالعنعنة ! .

وهذا لا يكون إلَّا على أنَّه احتَمل عنه (عنعنته)، و(تدليسه)، وعاملها معاملة (تحديثه) .

ولم ينكر عليه أحدٌ من جهابذة الرِّواية الحاضرين، وعلى رأسهم (أحمدُ بن حنبل)، و(عليُّ بن المديني)؛ فتدبَّر .

هذا؛ والأعمش كان يدلِّس عن إبراهيم - أيضًا- ! :

---

(١) **كان من نهج السَّلف الصَّالحين: طاعة ولاة أمرهم في المعروف، والزُّهد في مجالستهم إلَّا لأمر عامٍّ، وكانوا يَمدحُون من يَفعل ذلك، ويجعلونها من مناقبه العالية**، ومن أمثلة ذلك قول الإمام مالك (ت١٧٩) في شيخه الإمام الثقة الفقيه أبي الزِّناد عبد الله بن ذكوان (ت١٣١): «**إنَّه لم يَزل عاملاً لهؤلاء** [يعني: بني أميَّة]؛ **حتَّى مات، وكان صاحب عمال يتبعهم**»، وكان أبو الزِّناد يعمل في الحساب، والكتابة في ديوان الأمير بالمدينة؛ وكان مالك لا يرضاه لذلك كما قال ابن معين، والعقيلي .

وقد ذكرتُ جملا لطيفة في فقه هذا الباب في كتابي «العلم النافع، وأثره على الفرد والمجتمع» يسَّر الله نشره .

أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٤) .

(٢) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٤) .

قال أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥) - رحمه الله تعالى- :

«**وأما الجنس الثَّاني من المدلِّسين**: فقوم يدلِّسون الحديث؛ فيقولون: (قال فلان)؛ فإذا وقع إليهم من ينقِّر سماعاتهم، ويلحُّ، ويراجعهم، ذكروا فيه سماعاتهم .

ثم ذكر **رواية أبي عوانة، عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذرٍّ أنَّ النَّبي** ﷺ، قال: «**فلان في النَّار ينادي يا حنَّان يا منَّان**» .

قال أبو عوانة: قلت للأعمش: **سمعت هذا من إبراهيم ؟** .

قال: لا حدَّثني به حكيم بن جبير عنه» انتهى[(١)] .

ولقد أحسن الحافظ الذَّهبي؛ إذ قال - مُحرِّرًا- :

«**فمتى قال (حدَّثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرَّق إليه احتمال التَّدليس، إلَّا في شيوخ له أكثَر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمَّان؛ فإنَّ روايته عن هذا الصِّنف محمولةٌ على الاتِّصال**»[(٢)] .

قلت: (حبيب بن أبي ثابت) من شيوخ الأعمش الذين أكثر عنهم، وضبط مرويَّاتهم، كما لا يخفى .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٠٤-١٠٥)، و(حكيم بن جبير الكوفي) ضعيفٌ .

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٤)، و«السلسلة الصَّحيحة» للألباني (١٧٩٤) .

وقد اعترف بضعف (تعليل أحاديث الأعمش بالعنعنة) :

محدِّث العصر العلَّامة ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠) نفسُه!

- رحمه الله تعالى-؛ فقال في عند حديث: «**التُّؤدة في كلِّ شيء إلَّا في عمل الآخرة**» :

فقال :

«**فهذا إعلال ظاهر بناء على أنَّ الأعمش مدلِّس!، ولم يصرِّح بالتَّحديث !** .

لكنَّ العلماء جرَوا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها - ثمَّ أورد كلام الذَّهبي-؛ ثم علَّق عليه؛ فقال :

«**والشَّاهد من كلامه إنَّما هو أنَّ إعلال رواية الأعمش بالعنعنة، ليس على الإطلاق**» .

ثم ختم بحثه؛ بقوله :

«**وهو الَّذي جرى عليه المحقِّقون كابن حجر، وغيره، ومنهم المنذري نفسه، فكم من أحاديث للأعمش معنعنة صحَّحها المنذري؛ فضلا عن غيره، وليس هذا مجال بيان ذلك**» انتهى كلامه[1] .

❑ ❑ ❑

فإذا قرأتَ هذا؛ فهذا الجواب من **العلَّامة ناصر الدين الألباني** (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى- **إبطالٌ لمَا استدلَّ به (هو) نفسه من إعلال الإمام ابن**

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (٤/ ٤٠٣-٤٠٤/ حديث ١٧٩٤).

خزيمة لحديث: «على صورة الرَّحمن» بعنعنة الأعمش !؛ فلعلَّ هـذا آخـر رأي الشيخ - رحـمـه الله تـعـالى- .

وهـو - كـمـا تـرى بـعـيـنَـيـك- **تـصـريـحٌ مـن الشَّيـخ** - رحـمـه الله تـعـالى- **أنَّ هـذه (العلَّـة) ليست بـ(علَّة قادحة) على الحقيقة**، والله أعلم .

الوجه الثَّالث:

هذا النَّهج الَّذي سار عليه الأئمَّة من تمشية عنعنة الأعمش، وترك الإعلال بها بمجرَّدها، وعدم الطَّعن في الأحاديث الصَّحيحة بتدليس الأعمش؛ هو الَّذي سار عليه الإمام ابن خزيمة - أيضًا- في كتبه .

وهذه قاصمة الظَّهر! لمَا نُقل عنه - إن صحَّ عنه- من إعلاله حديث: «على صورة الرَّحمن» بتِيك العِلل الوَاهيَة ! .

فتراه يصحِّح الحديث، وفيه عنعنة الأعمش !، بل قد تراه ينقل اتِّفاق المحدِّثين على التَّصحيح، والحديث من رواية الأعمش معنعنًا .

وتراه - أيضًا- يعلُّ الحديث بعلَّة، ولا يلتفت إلى إعلاله بعنعنة الأعمش، ولا تدليسه، وهي أولى في الإعلال ! .

❑ ❑ ❑

فها هو في «كتاب التَّوحيد»[1] يجزم بصحَّة إسنادٍ، وثبوته، وهو من طريق (**الأعمش عن إبراهيم**) معنعَنًا، ولم يلتَفت إلى أنَّ الأعمش مدلِّس !، وأنه قد عنعن!، وأنَّه - أيضًا- لم يصرِّح بالتَّحديث !! .

قال - رحمه الله تعالى- :

«**والإسنادان ثابتان صحيحان**: (منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله)، و(**الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله**)» انتهى .

فحكم كما ترى - أيُّها المُوفَّق زادك الله توفيقًا- على هذين الإسنَادين باعتبار كلِّ واحد منهما مُفردًا أنَّه (إسناد ثابت صحيح) .

---

(١) (١/ ١٨٣) .

والإسناد الثاني فيه (**عنعنة الأعمش عن إبراهيم**) !، ولكن إمام الأئمة لم يلتفت إلى هذه العلَّة العليلة !، ولا اشترط لها ثبوت السَّماع؛ لأنَّ الأعمش مدلِّس، بل لم يرَها علَّة أَصلًا !! .

أتظنُّه جاهلا بها ؟ .

أم تُراه ناسيا لها ؟ .

أم أنَّه ممَّن لا يعلُّ حديثًا بمثلها ؟! .

ولهذا فما نُسب إليه في تعليل حديث «على صورة الرَّحمن» غريبٌ عن منهج الإمام ابن خزيمة، خارجٌ عن طريقته في النَّقد، وهو من جهَابذة هذا الفنِّ - رحمه الله تعالى- .

❑ ❑ ❑

[مثال آخر]

وترَاه - أيضًا- في كتابه «التَّوحيد»[1] قد ساق رواية :

«الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، قال: قلنا يا رسول الله: **هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ .**

قال: «**هل تضارُّون في رؤية الشَّمس في الظَّهيرة من غير سحاب ؟**» .

قال: قلنا: لا .

قال: «**فهل تضارُّون في رؤية القمر ليلة البدر، ليس في سحاب؟**» .

قال: قلنا: لا .

قال: «**فإنَّكم لا تضارُّون في رؤيته، كما لا تضارُّون في رؤيتهما**» .

---

(١) (٢/ ٤١٣-٤١٥و٤١٦و٤١٨) .

حدَّثنا محمَّد بن يحيى، قال: وحدَّثني ابن نمير، قال: حدَّثني يحيى بن عيسى، عن **الأعمش، عن أبي صالح**، عن أبي هريرة - رضي الله عنه- .

ثم قال:

«قال لنا محمد بن يحيى: **الحديث عندنا محفوظ، عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد**» .

ثم ساق رواية: مالك بن سعير بن الخمس قال: ثنا **الأعمش، عن أبي صالح**، عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد، قالا: قال رسول الله ﷺ .

ثم قال:

«فرواية مالك بن سُعير دالَّة على صحَّة ما قاله، علمنا أنَّ الخبر محفوظٌ عن أبي هريرة - رضي الله عنه-، وأبي سعيد» انتهى .

قلتُ: فأنتَ تراه - أيُّها المُنصف الموفَّق- قد ساق هذا الحديث من رواية: (**الأعمش، عن أبي صالح عن أبي سعيد** - رضي الله عنه-) بالعنعنة، ثم ساق - أيضا- رواية (**الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة** - رضي الله عنه-).

ثم ساق عن شيخه الإمام الجهبذ محمد بن يحيى الذُّهلي (ت٢٥٨) قوله: «**الحديث عندنا محفوظ، عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد**» ! .

ثم ساق ابن خزيمة طريقا ثالثة **بعنعنة الأعمش** - أيضا- من طريق :

«مالك ابن سعير بن الخِمْس قال: ثنا **الأعمش، عن أبي صالح**، عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد، قالا: قال رسول الله ﷺ » .

ثم قرَّر ما قرَّره شيخه الذُّهلي؛ فقال: «فرواية مالك بن سُعير دالَّة على صحة ما قاله، علمنا أن الخبر محفوظ عن أبي هريرة - رضي الله عنه-، وأبي سعيد» انتهى .

والطَّريقان كلاهما من طريق الأعمش معنعَنًا ! .

والأعمش مدلِّس ! .

ولم يصرِّح بالتَّحديث ! .

لكن الإمامين الذَّهليِّ، وابن خزيمة لم يلتفتا إلى هذا الإعلال، والنَّقد، والتَّعليل .

بل جزما أنَّ الطريقين وإن كانا بعنعنة الأعمش؛ فهما إسنادان محفوظان !؛ فتدبر .

❑ ❑ ❑

وها هو - أيضًا- في «كتاب التَّوحيد»[1]، يقول :

«حدَّثنا أبو موسى، قال: ثنا أبو معاوية، قال: ثنا الأعمش عن شقيق، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ :

«**من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة**»، وقلتُ: من مات يشرك بالله دخل النار» .

ثمَّ قال[2] :

«حدثنا محمد بن بشار، ويحيى بن حكيم، قالا: ثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن سليمان، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: **قال رسول الله ﷺ كلمة، وأنا أقول أخرى**: «**من مات وهو يجعل لله أندادا دخل النار**»، وقلتُ: ومن مات وهو لا يجعل لله أندادًا، دخل الجنة» .

لم يقل بندار؛ فقلت لبندار: «**ومن مات**»، فقال بندار: نعم .

---

(١) «كتاب التَّوحيد» (٢/ ٨٤٨) .

(٢) «كتاب التَّوحيد» (٢/ ٨٤٨) .

وقال يحيى بن حكيم: «**من مات وهو يجعل لله ندا دخل النار**»، وأنا أقول: **ومن مات وهو لا يجعل لله ندًّا دخل الجنة**» .

ثمَّ قال[1] :

«حدَّثنا سلم بن جنادة، قال: ثنا أبو معاوية، قال: ثنا الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ كلمة، وقلت أخرى، قال: «**من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة**»، وقلت: من مات يشرك بالله شيئا دخل النار» .

ثمَّ قال[2] :

«حدَّثنا علي بن خشرم، قال: ثنا عيسى يعني ابن يونس، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر :

أنَّ رجلا سأل النَّبي ﷺ ما الموجبتان ؟ .

قال: «**من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله دخل النار**» .

ثمَّ قال[3] :

«حدَّثنا أحمد بن منيع، قال: ثنا عبيدة، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: **سئل النَّبي ﷺ ما الموجبتان ؟** .

قال: «**من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنَّة، ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النَّار**» .

وقد بوَّب، وترجم على هذه الأحاديث؛ فقال :

---

(١) «كتاب التَّوحيد» (٢/ ٨٤٩) .

(٢) «كتاب التَّوحيد» (٢/ ٨٥١) .

(٣) «كتاب التَّوحيد» (٢/ ٨٥٥) .

(باب ذكر أخبار ثابتة السَّند صحيحة القوَام ....)[1] ! .

فجزم أنَّ هذه الأحاديث ثابتة الإسناد، وهي تدور على عنعنة الأعمش، والأعمش مدلِّس، ولم يصرِّح بالتَّحديث ! .

ولم يلتفت هذا الإمام الجليل إلى هذه (العلَّة)، ولا كانت موضع اهتمَام، ولا ذِكر، ولا نَظَر عنده .

لأنَّها ليست (علَّةً) في حقيقة الأمر عند الجهابذة النُّقَّاد، ولا تُردُّ بمثلها لمُجرَّدها الأحاديث الصَّحيحة .

هذا نهج هذا الإمام، وهو الَّذي عليه الأئمَّة النُّقَّاد أهل المعرفة بعلل الحديث .

❑ ❑ ❑

وأمَّا احتجاجه بالأحاديث الَّتي فيها عنعنة الأعمش دونَ أيِّ تصريح؛ فشيء كثير جدًّا ! :

يُورد أحاديث الأعمش (معنعنة)، ويستدلُّ بها على مسَائل العقائد، والأحكَام، ويُترجم عليها، ولا يغمِزها أدنى مَغمَز .

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ﴿٣٧﴾﴾ [ق] .

لَا تَذكُرُوا (العِلَلَ !) السَّوَالِفَ عِندَهُ
طَلَعَ الصَّبَاحُ فَأَطفِئِ القِندِيلَا

❑ ❑ ❑

---

(١) «كتاب التَّوحيد» (٢/ ٨٤٧) .

فانظر مثلا احتجاجه بأحـاديث الأعمش معنعنةً في كتابه «التَّوحيد» :

(١/ ١٥)، و(١/ ٤٦-٤٧)، و(١/ ٤٨)، و(١/ ١٢٥٠١٢٤)، و(١/ ١٣٥) و(١/ ١٧٧)، و(١/ ١٧٩)، و(١/ ١٨٣)، و(١/ ٢٣٨)، و(١/ ٢٦٥)، و(١/ ٢٦٩)، و(١/ ٢٧٣)، و(١/ ٣٣٥)، و(١/ ٣٥٠)، و(١/ ٣٥١)، و(١/ ٣٥٣)، و(١/ ٣٥٤)، و(١/ ٣٧٥)، و(٢/ ٤١٣)، و(٢/ ٤١٨)، و(٢/ ٤٨٨)، و(٢/ ٦٢٥)، و(٢/ ٦٣٨)، و(٢/ ٦٥٨)، و(٢/ ٧٥٣)، و(٢/ ٧٥٤)، و(٢/ ٧٧٠)، و(٢/ ٨٤٤)، و(٢/ ٨٤٨)، و(٢/ ٨٤٩)، و(٢/ ٨٥١)، و(٢/ ٨٥٥)، و(٢/ ٨٩١)، و(٢/ ٨٩٦) .

❑ ❑ ❑

وها هو في كتابه «الصَّحيح» (رقم٢٣)، يقول :

«ثنا محمَّد بن سعيد بن غالب أبو يحيى العطار، ثنا عبيدة بن حميد، ثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب قال: **كنت رجلا مذاء فسئل لي النبي ﷺ عن ذلك** .

فقال: «**يكفيك منه الوضوء**» .

قلتُ : وهذا الحديث من حديث (الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد ابن جبير ..)، وقد احتجَّ به، وبوَّب عليه، وخرَّجه في كتابه الذي اشترط فيه الصِّحَّة، والاتصال، وسمَّـاه «المسند الصَّحيح» [(١)] ! .

---

(١) فائدة عزيزة: اشتراط ابن خزيمة الـ صِّحَّة في « صحيحه»، وفي كتاب «التّوحيد»، وما يستثنى من ذلك =

أين قوله - إن صحَّ عنه- في تعليل حديث: «على صورة الرَّحمن» :

«فإن في الخبر عللا ثلاثا: والثانية: أن الأعمش مدلس، لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت والثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت: أيضا مدلس، لم يعلم أنه سمعه من عطاء» ! .

هل تجد أثارةً من هذا الإعلال (العليل) في الحديث السَّابق، وهو من رواية (الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت) ؟! .

وهذا فيه إضاءة إلى أنَّ هذا (الإعلال) ليس بـ(علَّة قادحة) عند هذا الإمام ابن خزيمة - رحمه الله تعالى-؛ وإلَّا لأكثَر من الإعلال به في سائر

وذلك أنَّه سمَّى «صحيحه» : «مختصر المختصر من المسند الصَّحيح عن النبي ﷺ، بنقل العدل، عن العدل موصولا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار الَّتي نذكرها» .

وسمَّى «كتاب التَّوحيد»: «كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب جل جلاله التي وصف بها نفسه في تنزيله الذي أنزله على نبيه المصطفى ﷺ وعلى لسان نبيه نقل الإخبار الثَّابتة الصَّحيحة نقل العدول، عن العدول من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار ، والثِّقات» .

وهذا صريحٌ في اشتراطه الصِّحَّة في كتابيه، ويستثنى من ذلك أربعة أنواع :

النَّوع الأوَّل: ما ذكره لبيان ضعفه، وكشف عليته .

والنَّوع الثَّاني: ما قدَّم فيه المتن على الإسناد؛ فإنه قد اشترط أن لا يفعل ذلك إلا لضعف في الإسناد .

والنَّوع الثَّالث: ما شكَّ فيه، وعلق الحكم بثبوته .

والنَّوع الرَّابع: ما علَّقه؛ فلا يكون على شرطه في الصِّحَّة، ولو أسنده بعد أن يعلِّقه، أفاد هذا النَّوع الأخير الحافظ ابن حجر في «اتحاف المهرة» (٢/ ٣٦٥)، والباقي ممَّا يسَّره الله تعالى .

كتبه، ولم يتجاوز عند الحكم النَّقدَ به؛ لا سيَّما أنَّه ممَّن وصفَ الأعمش بالتَّدليس ![1] ؛ فتدبَّر .

❑ ❑ ❑

وها هو - أيضًا- يسلك هذا المسلك، **بل ويجعله ممَّا جرى فيه الاتِّفاق !!**؛ فيقول في «صحيحه»[2] :

«وقد حدَّثنا - أيضا- محمَّد بن يحيى، ثنا مُحاضِر الهمداني، ثنا الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله - وهو الرَّازي-، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب قال :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ؛ فقال: أصلي في مبارك الإبل ؟ .

قال: «**لا**» .

قال: **أتوضأ من لحومها ؟** .

قال: «**نعم**» .

قال: **أصلي في مرابض الغنم؟** .

قال: «**نعم**» .

قال: **أتوضأ من لحومها ؟** .

قال: «**لا**» .

قال أبو بكر: «**ولم نر خلافًا بين علماء أهل الحديث أنَّ هذا الخبر** - أيضًا- **صحيح من جهة النَّقل لعدالة ناقليه**» ! .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «صحيحه» (٢/ ١٩٧) .

(٢) انظر: «صحيحه» (١/ ٢١/ رقم ٣٢) .

قلتُ: عجبًا والله ! .

أليسَ في هـذا الإسـنـاد عنعنة الأعمش ؟!؛ وهو (مدلِّس)، ولـم يذكـر أنَّه سـمـعـه من (عبد الله بنِ عبد الله الرَّازي) ؟! .

فمَـا بـال هـذا الإمـام الـجـهـبـذ الكـبير يـحـكـي الاتِّـفـاق على صـحَّـة هـذا الإسـنـاد ؟! .

أتُـراه نَسِـيَ تـلـك العِـلَّـة (العَـلـيـلـة)؛ فيـذكِّـره بـهـا بعـض طلَبَة العِلم النَّاشئين ؟! .

أم أنَّه لا يـرَاها (عـلَّـة) توجـب القـدح في الـحـديـث، وردَّه، وضعفَهُ ؟! .

❑ ❑ ❑

ومَـا انـتِـفَـاعُ أَخِـى الـدُّنـيَـا بـنَـاظِـرِهِ

إذَا اسـتَـوَت عِـنـدَهُ (الأَنـوَارُ) و(الـظُّـلَـمُ)

❑ ❑ ❑

ثم ها هـو يورد أحاديث الأعمش معنعنة، ولا يلتفت إلى تلك العلل الواهية، بل يحتج بعنعنة الأعمش، كاحتجاجه بسماعه الصَّريح في كتابه النَّافع «الصَّحيح» الَّذي اشترط فيه الاتِّصال، والصِّحَّة كـما سبـق - قريبًا- .

فانـظـر - مـثـلًا- :

(رقم ٧٤)، و(٧٦)، و(٨١)، و(٩٨)، و(١٧٨)، و(١٨٠)، و(١٨٣)، و(١٨٨)، و(١٩٤)، و(٢٤١)، و(٢٦٩)، و(٢٧٠)، و(٢٨٨)، و(٣٢١)، و(٣٢٢)، و(٣٨٤)، و(٣٩٣)، و(٤٩٧)، و(٥٣٨)، و(٥٤٩)، و(٥٩١)، و(٦٤٤)، و(٦٦٠)، و(٦٦٩)، و(٧٢٥)، و(٨٢٥)، و(٨٢٦)، و(٨٤٧)، و(٨٥٥)، و(١٠٠٤)، و(١٠٥٥)، و(١٠٥٨)، و(١٠٥٩)، و(١٠٨٦)، (١٢١٥)، و(١٢٢٠)، و(١٢٩٠)، و(١٣٣٧)، و(١٣٤١)، و(١٤٥٤)، و(١٤٧٤)، و(١٤٨٤)، و(١٥٠٤)، و(١٥٠٧)، و(١٥٢٣)، و(١٥٢٨)، و(١٥٤٤)، و(١٥٧٦)، و(١٥٨٢)، و(١٦١٥)، و(١٦١٦)، و(١٦٢٦)، و(١٧٠٠)، و(١٧٥٦)، و(١٨١٨)، و(١٨٣٥)، و(١٨٨٣)، و(١٩٥٣)، و(١٩٩٢)، و(٢٠١٥)، و(٢٠٢١)، و(٢٠٥٥)، و(٢٠٧٢)، و(٢٠٨١)، و(٢١٠٣)، و(٢١٥٨)، و(٢١٦٠)، و(٢١٧٩)، و(٢٢٥٠)، و(٢٢٥١)، و(٢٢٦٨)، و(٢٣٦٣)، و(٢٤٦٣)، و(٢٤٦٤)، و(٢٤٧٧)، و(٢٥٠٣)، و(٢٥٤١)، و(٢٥٨٦)، و(٢٦٦٨)، و(٢٧٩٩)، و(٢٨٤٤)، و(٢٨٥٤)، و(٢٩٠٦)، و(٢٩٦٢) .

❑ ❑ ❑

أتُـراه غَـفَـلَ عـن هـاتـيـن العِـلَّـتـيـن (العَليلتين) ؟ .

أم أنَّه ليس من منهجـه الإعـلال بمثل هـذا الإعـلال ؟ .

﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأنعام] ؟ .

تنبيه نافع: [صحَّة رواية حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح]

رواية (حبيب بن أبي ثابت) (ت١١٩) عن صاحبه، وقرينه (عطاء بن أبي رباح)[(١)] (ت١١٤) صحيحة، قد أخرجها الأئمَّة، واحتجُّوا بها، وإن كان فيها نزول في الإسناد.

إلَّا أن يعارض (حبيبَ بن أبي ثابت) فيها من هو أثبت منه في (عطاءٍ)، كـ(عمرو بن دينار)، و(ابن جريج)؛ فالقول قول من هو أثبت منه في عطاء، أو أن ينصَّ الحفَّاظ على وهمه في روايته.

وقد تقدم أنَّ (عمرو بن دينار)، و(ابن جريج) أثبت النَّاس في عطاء.

قال الإمام أحمد: «**أثبت النَّاس في (عطاء) (عَمرو بن دينار)، و(ابن جريج)**»، قال: «**ولقد خالفه (حبيب بن أبي ثابت) في شيء من قول عطاء، أو حديث عطاء؛ فكان القول ما قال (ابن جريج)**» انتهى[(٢)].

وقد تقدَّم - أَيضًا- أنَّ الثَّوري كان أعلم النَّاس بحديث (حبيب بن أبي ثابت)، وهو أعلم به من صاحبه (عطاء بن أبي رباح).

ولأجل هذا المعنى الدَّقيق، والعلَّة الخفيَّة:

قال الإمام الكبير يحيى بن سعيد القطَّان (ت٢٣٣)-رحمه الله تعالى-:

---

(١) وعطاء أكبر ببضعة عشر عامًا.

(٢) انظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢١٩/ رقم ٤٩٤٩).

«فيما يرويه عبد الله بن أحمد قال: حدَّثني ابن خلاد، قال: سمعتُ يحيى القطَّان يقول: «**حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، ليس محفوظا، سمعته يقول: إن كانت محفوظة لقد نزل عنها، يعني عطاء نزل عنها**»[1].

قلتُ: والظَّاهر أنَّ مراد الإمام يحيى بن سعيد بكلامه هذا أنَّ (حبيب بن أبي ثابت)، و(عطاء بن أبي رباح) قرينان كلاهما من وُسطى التَّابعين، وقد روى كلٌّ عن صاحبه؛ فتدبَّجا في الرِّواية.

ولعلَّ رواية (حبيب بن أبي ثابت) عن (عطاء) كانت في مجالس المذاكرة.

وفي قول يحيى: (**إن كانت محفوظة لقد نزل عنها، يعني عطاء**) إشارة إلى أنَّ الاختلاف (وصلا، وإرسالا)، و(وقفا، ورفعا)، ونحوه؛ إنَّما وقع لأنَّ عطاء اكتفى فيها بالإرسال، ولم يسق سنده تامًّا كما هي عادته في مجالس التَّحديث؛ فحصل التَّعارض بين ما يرويه (حبيب بن أبي ثابت) عن عطاء، وما يرويه الثِّقات الأثبات كتلاميذ عطاء الملازمون له؛ فتفهَّم هذا - زادك الله توفيقًا، وسدادًا -.

ثمَّ وجدت - ولله وحده الحمد، والمنة- الإمامَ يحيى بن سعيد القطان (ت٢٣٣) - رحمه الله تعالى- يقرِّر هذا:

قال عبد الله ابن الإمام أحمد: «حدثني ابن خَلَّاد قال سمعت يحيى يقول:

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢١٨/ رقم ٤٩٤٨).

«كان عبد الملك بن أبي سُليمان، أو حسين المعلم فقال فيها شيء يقطع؛ فوصله، ويوصل؛ فقطعه، **وذكر حبيبًا؛ فقال: «فيها إضطراب، وقدَّم ابن جريج في حديث عطاء»** انتهى[1].

قلت: فقوله - رحمه الله تعالى- : **(فيها اضطراب)** أي: رواية حبيب ابن أبي ثابت عن عطاء، وهذا (الاضطراب) إنَّما يُعرف بمقارنة حديث (حبيب) بأحاديث الأثبات في عطاء؛ فيظهر الخطأ .

وفي هذا الحال - حال التَّعارض- صرَّح الإمام يحيى القطَّان أنَّه يقدَّم رواية ابن جريج في حديث عطاء؛ فتدبَّر .

وفي كلامه ما يدلُّ على أنَّ هذا (الاضطراب) ليس في جميع روايات (حبيب ابن أبي ثابت عن عطاء)، بل يقع فيها في أحاديث، ونُقُول عن عطاء اضطرب فيها (حبيب) .

وقد سبق قول الإمام أحمد :

«أثبت النَّاس في (عطاء) (عَمرو بن دينار)، و(ابن جريج)، قال: ولقد خالفه (حبيب بن أبي ثابت) في شيء من قول عطاء، أو حديث عطاء؛ فكان القول ما قال (ابن جريج)» انتهى[2] .

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢١٩/ رقم٤٩٤٩) .

(٢) انظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢١٩/ رقم ٤٩٤٩) .

فتأمل قول الإمام أحمد: «**ولقد خالفه (حبيب بن أبي ثابت) في شيء من قول عطاء، أو حديث عطاء**»؛ **هل تراه في ردِّ (جنس) رواية (حبيب بن أبي ثابت عن عطاء) ؟!** .

إذا فهم هذا :

فحديثنا: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ» لم يخالف (حبيبُ بن أبي ثابت) في حديثه الَّذي يرويه عن صاحبه (عطاء ابن أبي رباح) أحدًا ممَّن هم أثبتُ منه في (عطاء) ! .

فهذا من أفراده عن عطاءٍ، وكلاهما ثقةٌ كبير متقنٌ، [وانفراد الثِّقة بالحديث لا يضرُّه][1] .

وإنَّما حصل (التَّعارض) في نفس إسناد حديث (حبيب بن أبي ثابت عن عطاء) (وصلًا، وإرسالًا)؛ فهذا خارجٌ عن ما أشار إليه الإمام الجهبذ يحيى القطَّان - رحمة الله عليه-، والله أعلم .

فيكون (حبيب بن أبي ثابت) في حديث: «على صورة الرَّحمن» قد سمع الوجهين - جميعًا- من عطاء؛ فمرَّة أسند الحديث، ومرَّة أرسله، والله أعلم[2] .

---

(١) انظر: «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢/ ٢٥٦) .

(٢) **فائدة:** قال الإمام ابن دقيق العيد (ت٧٠٢) رحمه الله تعالى -في ثنايا كلامه على بعض الطُّرق المتعلِّقة بحديث (حبيب بن أبي ثابت) في عدم نقض الوضوء بالقُبلة، وقد روَى (حبيب) الحديثَ مرفوعًا، وخالفه غيره- في كتابه النَّافع «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢/ ٢٥٨) ما حرفه: «**عطاء بن أبي رباح**=

ولـهـذا صحَّـح حـديـث: «على صورة الرَّحمن» :

الإمـامـان الـجـبـلان الكبيران: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وكفى بـهـمـا قـدوة في هـذا البـاب، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

وإذا فهمتَ - زادك الله توفيقًا، وسدادًا- مـا سـبـق فـهـمًـا حـسـنًـا بانَ لك معنـى قول الإمـام أبي جعفر العُقيلي (ت٣٢٢) - رحـمـه الله تـعـالى-، في ترجمة (حبيب بن أبي ثابت): «**وله عن عطاء غير حديث، لا يتابع عليه**» انتهى[1] .

فـهـذا فـيـه :

أوَّلا:

أنَّ هذا ليس في جميع أحاديث: (حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح)!؛ بـل في أحـاديـث مـعـدودة .

فمـن جعل هذا التَّعليـل سائرًا على جميع أحـاديـث: (حبيب بن أبي ثابت عن عطاء)؛ فـقـد غـلـط على الأئـمَّـة ! .

❑ ❑ ❑

صاحب فتوى معروفٌ بذلك؛ فيجـوز أن يكون أفتى بمـا روى؛ فلا تقـوَى القرينة في غلـط من رفـع كـلَّ القُـوَّة» انتهى كلامه .

قلتُ: وابن دقيـق العيـد إمـام جـمـع عـلـومًـا، ومنها: **(علم علل الحديث)**؛ فقد كان فيه في المتأخِّرين فـــردًا؛ حتَّى قال تلميذه ابن سيد الناس: «**[كان] مقدَّماً في معرفة عِلل الحديث على أقرانه، منفرداً بهذا الفنِّ النَّفيس في زمانه**» انتهى .

(١) انظر: «الضُّعفاء الكبير» (١/ ٢٦٣)، و«شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٨٠٣) .

وثانيا:

أنَّ هذه الأحاديث الَّتي حصل فيها غلط، قد اعتنى بها الجهابذة الحفَّاظ، ولم يغفَلُوا عنها[1] .

وكشفوا لنا طريقة معرفتها :

فقال الإمام أحمد : «**ولقد خَالفه (حبيب بن أبي ثابت) في شيء من قول عطاء، أو حديث عطاء؛ فكان القول ما قال (ابن جريج)**» انتهى .

❑ ❑ ❑

وثالثًا:

أن الحافظ العقيلي قال كلمته تلك في حديث معيَّن، يحتاج إلى زيادة في النَّظر[2]**، وجَمع لكلام الحفَّاظ من مضانِّه، وغير مضانِّه؛ فإن الأختلاف فيه حاصل على (سفيان الثَّوري) ! .**

وإيضاح ذلك أن يقال :

---

(١) وسيأتي - إن شاء الله تعالى- في مناقشة العلَّة الثَّالثة قول الإمام يحيى بن معين - وقد سئل- : **حبيبٌ ثبتٌ ؟!**، قال: «**نعم؛ إنمَّا روى حديثين يعني: منكرين حديث المستحاضة تصلي، وإن قطر الدم على الحصير، وحديث القبلة للصائم**»؛ فهذان حديثان معلَّان، اعتنى بهما الأئمة، وبيَّن يحيى بن معين أنه لا يسقط بهما (حبيب بن أبي ثابت) - وإن كانا منكرين- عن درجة الاحتجاج بأحاديثه، **وأنه ثبتٌ من الأثبات**؛ فتدبَّر .

(٢) انظر: «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٨٠٣) .

اعلم - علَّمني الله، وإيَّاك- أنَّ الحافظ أبا جعفر العقيلي (ت٣٢٢) - رحمه الله تعالى- قال كلمته السَّابقة في كتابه «الضُّعفاء الكبير»[1] إثر حديثٍ من طريق :

(حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء ابن أبي رباح، عن عائشة، قالت: «**سُرق لها شيء؛ فجعلت تدعو عليه؛ فقال لها رسُول الله** ﷺ :

«**لا تسبِّخي عنه** - يعني لا تخفِّفي-» أي: تخفِّفي عنه بدعائك عليه .

وهذا الحديث يحتاج إلى دراسة تامَّة؛ فإنَّ الاختلاف فيه ليس على (حبيب بن أبي ثابت)؛ بل على تلميذه (سفيان الثَّوري) ! .

فقد جاء هذا الحديث من طريق (أبي معاوية)، و(حفص بن غياث)، كلاهما عن (الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة) عند أحمد في «مسنده» (٦/ ٤٥)، وإسحاق في «مسنده» (١٢٢٢)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٦/ ٧٤)، وأبي داود في «سننه» (١٤٩٧)، وغيرهم .

وجاء الحديث - أيضًا- من طريق (سفيان الثَّوري عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء) .

واختلف على سفيان الثَّوري (وصلا)، و(إرسالًا) :

فروى عنه (**الوصل**) :

/ ١/ (**معاذ بن معاذ العنبري**) عند أبي داود (٤٩٠٩)، وعند العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٦٣) .

/ ٢/ و(**وكيع بن الجراح**) عند أحمد في «المسند» (٦/ ١٣٦) .

---

(١) انظر: «الضُّعفاء الكبير» (١/ ٢٦٣) .

/ ٣/ و(**يحيى القطَّان**) عند النَّسائي في «الكبرى» (٧/ ٦/ رقم ٧٣١٨) .

وخالفهم (**عبد الرَّحمن بن مهدي**)؛ فأرسله .

قال النَّسائي في «السُّنن الكبرى» (٧/ ٦): «**أرسله عبد الرَّحمن**» انتهى، ثم قال النَّسائي: «أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب، عن عطاء، مرسلً» انتهى .

فأنتَ ترى أنَّ الاختلاف في هذا الحديث حصل في رواية (سفيان الثَّوري) - نفسه-، لا في رواية (الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت) .

وثلاثة من الحفَّاظ الأثبات في روايتهم عن سفيان الثَّوري، جعلوا رواية سفيان الثَّوري للحديث، كرواية الأعمش موصولة، وتفرَّد عن هؤلاء جميعا: (**عبد الرحمن بن مهدي**)؛ فخالفهم، ورواه عن الثَّوري مرسلا ! .

فأيَّ ترجيح منهما إنَّما يُدخل الوهم على رواية الإمام سفيان الثَّوري الأُخرى .

ولهذا فإعلال هذا الحديث برواية (حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء) كما صنع الحافظ العُقيلي، فيه تأمُّلٌ ! .

وقد تابع الحافظَ العقيليَّ شيخنا العلَّامة المحدِّث النقَّادة أبو عبد الرحمن مقبلُ ابن هادي الوادعي (ت١٤٢٢) - رحمه الله تعالى- في كتابيه «أحاديث معلَّة ظاهرها الصِّحَّة» (ص٤٦٥-٤٦٦)، و«الصَّحيح المسند ممَّا ليس في الصَّحيحين» (١/ ١٧) .

وعندي توقُّف في هذا الإعلال، والله يهدينا جميعا إلى سواء السَّبيل .

❑ ❑ ❑

هـذا :

وقـد ضعَّـف مُـحـدِّث العصـر العلَّامة ناصـر الدِّين الألباني (ت١٤٢٠) - رحـمـه الله تـعـالى- هذا الحديث في عدد من كتبه، منها: «ضعيف أبي داود» (رقم٢٦٣/ الأم) .

ثمَّ تراجع إلى تصحيحه، وأمـر بنقله إلى قسم الصَّحيح منه، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

فـالـحـاصـل :

أنَّ الأحـاديـث الَّتي من رواية (حبيب بن أبي ثابـت، عن عطـاء، وغيره)، وحصل فيها (إعـلال) من الأئمَّـة الحفَّـاظ؛ هي أحاديث معلومـةٌ عند الأئـمَّـة الـحـفَّـاظ .

وإنَّمـا ظهر خطؤ (حبيب) فيها بمقارنة روايته برواية مَـن هـم أثبتُ منه في عـطـاء كـ(عمرو بن دينار)، و(ابن جريج)؛ فبان غلط (حبيب بن أبي ثابت)، أو بثبوت عدم سمـاعـه عمَّن حـدَّث عنه، أو بنصِّ الحفَّاظ على غلطه، كروايته عن عروة بن الزبير، وهي أحـاديـث مـعـلـومـة عـنـد الـحـفَّـاظ .

وما عـداهـا من سـائـر مـرويَّـات (حبيب بن أبي ثابت)؛ فهي أحـاديـث مـحـفـوظـة[1] .

والله ولي الـهـدايـة، والـتَّـوفـيـق .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر مثـالًا لترجيـح روايـة (حـبـيـب عـن عـطـاء) في «علل الدَّارقطني» (١٣/ ١٨٧/ س٣٠٧٦) .

ولأجل هذا جزم الإمامان الحافظان المجتهدان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه - رحمة الله عليهما- بصحَّة حديثنا هذا: «**فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**»، وهو تصحيحٌ (**خاصٌّ**) لـ(**حديثٍ معيَّن**)؛ فإذا كان في بعض ما يرويه (حبيب بن أبي ثابت عن عطاء) خطأ؛ فليس هذا منه بنصٍّ هؤلاء الحفَّاظ الجهَابذة.

وليس من مسالك التَّحقيق في العلم أن يُردَّ هذا الجَزم (الخاصُّ) (المُعَيَّنُ) بكلام (عَامٍّ) (مُبهَم)؛ فتدبَّر - وفقَّك الله لكلِّ خير-[1].

---

(١) **وبعد كتابة هذا: وجدت صاحب الفضيلة الشَّيخ الدُّكتور (الوليد بن محمَّد نبيه بن سيف النَّصر)** - حفظه الله، ورعاه- في دراسته للجزء السابع من كتاب «الإبانة الكبرى» للإمام ابن بطة (٧/ ٢٤٤-٢٥٨)، قد انتصر لمَا ذكره شيخه العلَّامة محدِّث العصر - رحمه الله تعالى-، وردَّ على العلَّامة الشَّيخ عبد الله الدُّويش (ت١٤٠٩) - رحمه الله تعالى- .

ووجدتُه قد استدلَّ بمَا تقدَّم في هذا التَّنبيه من قول يحيى القطَّان: «**حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليس محفوظا**»، وفرح بهذه الكلمة؛ وصدَّرها بقوله بعد ذكره العلل الأربع الَّتي ذكرها محدِّث العصر: «**ووجدت فيه علة خامسة ..**» **!**، ولم يتفطَّن - زاده الله توفيقًا، وأعانه على كلِّ خير- إلى معنى هذه العلَّة (الخفيَّة)، ولا إلى حقيقتها، ولَم يسق تتمَّة كلام الإمام يحيى القطَّان، بل تركه **!**، وهو قوله: «**إن كانت محفوظة لقد نزل عنها، يعني عطاء نزل عنها**» **!**، وساق - أيضا- كلمة الحافظ العُقيلي، وقد سبق بيانُها، ثم ختم كلامه؛ فقال: «**وهذه العلَّة وحدَها كافية في تضعيف الحديث، واعتباره شاذًّا، أو منكرًا**» **!** .

قلتُ: وهذه العلَّة يجب وضعها في موضعها، مع بذل طالب الحديث جُهده في الإحسان في تفهُّم كلام الأئمَّة الحفَّاظ، وفيما سبق بيان ذلك، والله وحده هو ولي الهداية، والتَّوفيق .

قال الحافظ عبدُ الرَّحمن ابن رجب (ت٧٩٥) - رحمه الله تعالى- :

«**ومِمَّا يُستغرب أن (حبيب بن أبي ثابت) يروي عن (عطاء)، ويروي (عطاء) عنه**» انتهى[1] .

---

(١) انظر : «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٨٠٣) .

قال الحافظ المزِّي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٧٠) في مَن روى عنهم (عطاء): «وحبيب بن أبي ثابت (س ق)، **وهو أصغر منه**» انتهى .

قلتُ: ومن أشهر الأحاديث في هذه التَّرجمَة (عطاء عن حبيب) :

ما رواه عبد الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٩/ ١٩٦)، والنَّسائي في «سننه» (٣٧٣٢)، وابن ماجه في «سننه» (٢٣٨٢) من طريق عبد الرَّزَّاق، قال: أنبأنا ابن جريج، عن عطاء، أنبأنا حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا عُمرى، ولا رقبى؛ فمن أعمر شيئا، أو أرقبه؛ فهو له حياته، ومماته**» وقد اختُلف في سماع حبيب من ابن عمر؛ فأنكره طائفة كعبد الرَّزَّاق، والنَّسائي، وأثبته البخاري في «تاريخه» (٢/ ٣١٣)، والفسَوي في «تاريخه»، ونقل القطَّان أنَّه سمع ثلاثة أحاديث، وسرد الدَّارقطني الخلاف، ثم قال: «والموقوف أشبه»، وانظر: «علل الدَّارقطني» (١٢/ ٤٣٠/ س ٢٨٦٧)، و«العلل ومعرفة الرِّجال» لعبد الله بن أحمد (٣/ ٢٢٠/ رقم ٤٩٥٧) .

فائدة لطيفة: هل الاختلاف رفعًا وقفًا يقدح في الرَّاوي المُكثر؟

الوهم بـ(الوقف، والرفع)، و(الإرسال، والوصل) إذا وقع في حديث الحافظ الثِّقة المُكثر؛ فليس ممَّا يضعَّف به حديثه، ولا ينزل به إلى درجة الصَّدوق؛ لأجل ذلك، فضلا عن أَن يكون ضعيفًا، بل هي أخطاء محتملة، مغمورة في جنب ما روى من الصَّواب، مع التَّنبيه عليها، والله أعلم .

ففي ترجمة (سعيد بن عبد الرَّحمن الجُمَحي) قال ابن عديٍّ :

قال الشَّيخ: «**وسعيد بن عبد الرَّحمن له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنَّها مستقيمة؛ وإنَّما يهم عندي في الشَّيء بعد الشَّيء يرفع موقوفا، ويوصل مرسلا، لا عن تعمُّدٍ**» انتهى[(١)] .

قال الذَّهبي معلِّقًا- : «**وأمَّا ابن حبَّان؛ فإنَّه خسَّافٌ قصَّابٌ !**؛ فقال: **روى عن الثِّقات أشياء موضوعة !!**» انتهى[(٢)] .

وقال الحافظ النَّاقد أبو عبد الله الذَّهبي (ت٧٤٨) - رحمه الله تعالى- في «ميزانه» في ترجمة (محمَّد بن معاذ العنبري) :

«قال أبو حاتم: صدوق، وذكره أبو جعفر العُقيلي في «الضُّعفاء»، وقال: «**في حديثه وهم**»، **ثم ساق له حديثاً موقوفا رفعه ! .**

فأيُّ شئ جرَى ؟!» انتهى كلامه[(٣)] .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرِّجال» (٤/ ٤٥٦) .

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٤٨) .

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٤) .

مناقشة العلَّة الثَّالثة:

وهي قوله - رحمه الله تعالى- :

«**والثَّالثة: أن حبيب بن أبي ثابت: - أيضًا- مدلِّس، لم يعلم أنَّه سمعه من عطاء، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشَّهيد يقول: ثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش قال: قال حبيب بن أبي ثابت: «لو حدَّثني رجل عنك بحديث لم أُبال أن أرويه عنك، يريد لم أُبال أن أدلِّسه»** انتهى .

والجواب من وجوه :

الوجه الأوَّل :

الإمام حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكوفي من الثِّقات المتَّفق على الاحتجاج بأحاديثهم، وقد أخرج له الشَّيخان، وغيرهما .

قال أبو بكرِ بنِ عياش: «**كان بالكوفة ثلاثة ليس لهم رابع: (حبيب بن أَبي ثابت)، و(الحكم)، و(حمَّاد)، وكان هؤلاء الثَّلاثة أصحاب الفتيا، ولم يكن بالكوفة أحدٌ إلَّا يَذِلُّ لحبيب**»[(١)] .

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: «**كوفي، تابعي، ثقة، وكان مفتي الكوفة قبل حمَّاد بن أَبي سلمة**» .

وقال ابن المبارك، عن سفيان: «**حدَّثنا حبيب بن أَبي ثابت، وكان دِعامة**، أو كلمة تشبهها»[(٢)] .

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦١)، و«تاريخ ابن معين» رواية الدُّوري (٤/ ١٨/ رقم ٢٩٢٥) .

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٧٢و٨٠)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦١) .

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «**حبيب بن أَبي ثابت: صدوق، ثقة**»[(١)].

وقال يحيى بن معين، والنَّسائي: «**ثقة**»[(٢)].

وقال ابن معين مرة: «**ثقة، حجَّة، [ثبت]**»[(٣)].

قال أبو داود: قلتُ لأحمد: حبيب بن أبي ثابت ؟.

قال: «**ما يدفع من كلِّ خير**»[(٤)]، ثمَّ قال: «**وحبِيب ثقة**».

قال ابن عديٍّ: «**وحبيب بن أبي ثابت هو أشهر، وأكثر حديثًا من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئًا، وإنَّما ذكرتُ هذا المقدار من رواية الثَّوري، وشعبة عنه، وهو بشهرته مستغن عن أن أذكر من أخباره أكثر من هذا، وقد حدَّث عنه الأئمَّة مثل الأعمش، والثَّوري، وشعبة، وغيرهم، وهو ثقة حجَّة كما قاله ابن معين، ولعلَّ ليس في الكوفيِّين كبير أحد مثلُه؛ لشهرته، وصحَّة حديثه، وهو في أئمَّتهم يُجمع حديثُه**»[(٥)].

وقال ابن حبَّان: «**وكان من خيار الكوفيِّين، ومتقنيهم على تدليس فيه**»[(٦)].

وقال الحافظ الذهبي: «**قلتُ: كان من أبناء الثَّمانين، وهو ثقة بلا تردُّد**».

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٨).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦٢).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦٢)، و«تاريخ أسماء الثِّقات» لابن شاهين (ص١٠٥/ رقم٢٣٦).

(٤) انظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٩٩/ رقم ٣٦٣)، و«سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني» (ص ٣٧/ رقم ٢٦/ طبعة الفاروق).

(٥) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٣١٩).

(٦) انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٧٤).

وقد تناكد الدُّولابي بذكره في (الضُّعفاء) له؛ لمجرَّد قول ابن عون فيه: (كان أعور) !!؛ وإنَّما هذا نعت لبصره، لا جرح له»[1].

وقال الحافظ ابن رجب: «**حبيب بن أبي ثابت، عالم كبير، ثقة، متَّفق على حديثه**» انتهى[2].

قال الحافظ ابن حجر: «**متَّفق على الاحتجاج به إنَّما عابوا عليه التَّدليس**»[3].

---

(١) انظر: «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٢٩١).

(٢) انظر: «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٨٠١).

(٣) انظر: «هدي الساري» (ص٣٩٥).

الوجـه الثَّـاني :

[تدليس حبيب بن أبي ثابت]

اعلم - رحـمـك الله- أنَّ الإمـام **حبِيب بن أبِي ثابِت** (ت١١٩) - رحـمـه الله تـعـالى- قد وُصـف بالتَّـدلـيـس، ومـمَّـن وصفـه بـهـذا :

/ ١/ **الإمام أبو بكر ابن خزيمة** (ت٣١١) - رحـمـه الله تـعـالى- ؛ فقال: «**حبِيب بن أبِي ثابِت مُدَلِّس**» انتهى[(١)] .

/ ٢/ **الحافظ أبو حاتم ابن حبان** (ت٣٥٤) - رحـمـه الله تـعـالى-؛ فقال: «**كان مدِّلسًا**» انتهى[(٢)] .

وقال - أيضًا- : «من خيار الكوفيين، ومتقنيهم **على تدليس فيه**» انتهى[(٣)] .

/ ٣/ **أبو بكر البيهقي** (ت٤٥٨) - رحـمـه الله تـعـالى-؛ فقال: «**وحبيب ابن أبي ثابت، وإن كان من الثِّقات؛ فقد كان يدلِّس**» انتهى[(٤)] .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٢٢٩)، وانظر: (٢/ ١٩٧) .

(٢) انظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ١٣٧) .

وذكـر كلمة ابن حبَّـان هذه مـمَّـن صنَّف في المُدلِّسين، واكتفى بها في وصف حبيب بن أبي ثابت بالتَّدليس: (**صلاح الدِّين العلائي**) (ت٧٦١) في «جامع التَّحصيل» (ص١٠٥)، و(**ولي الدِّين العراقي**) (ت٨٢٦) في «المدلِّسين» (ص٣٩)، و(**برهان الدين الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي**) (ت٨٤١) في «التَّبيين لأسمـاء المدلِّسين» (ص١٩-٢٠)، و(**جلال الدِّين السُّيوطي**) (ت٩١١) في «أسمـاء المدلِّسين» (ص٣٦) .

(٣) انظر: «مشاهير علمـاء الأمصار» (ص١٧٤) .

(٤) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ٤٥٦) .

ولأجل هذا قال الحافظ أبو عبد الله الذَّهبي (ت٧٤٨) - رحمه الله تعالى- في منظومته «طبقات الحفَّاظ، وأسماء المدلِّسين»، وهي اثنا عشر بيتًا :

ثُمَّ يَزِيدُ بنُ أَبِي زِيَادِ حَبِيبُ ثَابِتٍ فَتَى الأَجْدَادِ

❑ ❑ ❑

إذا علمتَ هذا :

فقد قال الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢) - رحمه الله تعالى- في «طبقاته في المدلِّسين» :

«**حبيب بن أبي ثابت الكوفي تابعي مشهور، يكثر التَّدليس وصفه بذلك ابن خزيمة، والدَّارقطني**[(١)]، وغيرهما ..» انتهى[(٢)].

وجعله في «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح»[(٣)] من الثَّالثة؛ وهم: «**مَن أكثروا من التَّدليس، وعرفوا به**»، ثمَّ قال: «**وحبيب بن أبي ثابت**» انتهى .

وقال في «تقريب التَّهذيب»: «ثقة فقيه جليل، **وكان كثير الإرسال، والتَّدليس**» انتهى .

وتبعه العلَّامة حمَّاد بن محمَّد الأنصاري (ت١٤١٨) - رحمه الله تعالى- في جزئه: «إتحاف ذوي الرُّسوخ بمن رمي بالتَّدليس من الشُّيوخ»[(٤)] .

---

(١) لم أجد - الآن- نصَّ كلامه في هذا .

(٢) انظر: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص٣٧-٣٨) .

(٣) (٢/ ٦٤٠) .

(٤) وهذا الجزء جمعٌ بين رسالة الحافظ ابن حجر، والبرهان الحلبي، والسُّيوطي.

وقول الحافظ: «**يكثر التَّدليس وصفه بذلك ابن خزيمة، والدَّارقطني وغيرهما**» **! حكمٌ فيه نظرٌ كبير ! .**

فإنَّك إذا رأيتَ أقوال من صرَّحوا باتِّهام (حبيب بن أبي ثابت) بالتَّدليس، لم تجد فيها أنَّه كان مكثرًا من التَّدليس ! كما ذكر الحافظ ابن حجر ! .

ولا أعلم - الآن- من سبقه إلى حكمه هذا .

والصَّواب أنَّ (حبيب بن أبي ثابت) ممَّن يقلُّ منه التَّدليس، لا ممَّن يكثر منه التَّدليس ! .

وقد تقدَّم وصف الأئمَّة له بالتَّدليس، وليس في كلامهم أنَّه مكثر من التدليس ! .

بل غاية كلامهم: (أنَّه كان يدلِّس)؛ فهو (مدلِّس)، وقد وقع هذا من عدد من أئمَّة الحديث في الكوفة، وقُبل حديثهم كما سبق في الأعمش، وسفيان الثَّوري .

وفي قول ابن حبان: «على تدليس فيه» ما يدلُّ على قلَّة تدليسه، لا كثرته؛ فتأمَّل .

وهو كذلك إذا نظرت على ما دلَّسه في جنب ما روى من أحاديث السُّنَّة المشرَّفة .

ولأجل هذا احتمل الشَّيخان عنعناته، واحتجُّوا بها كما سيأتي - إن شاء الله تعالى- في وجهٍ مفرد .

وسيأتي - إن شاء الله تعالى- ذكر مبحث نافع في أدلَّة تدليس (حبيب بن أبي ثابت)، ومناقشتها، وبه يظهر بُعدُ قول الحافظ ابن حجر عن الصَّوَاب، والله أعلم.

والحاصل أن (حبيب بن أبي ثابت) مدلِّس، وليس من المكثرين في التَّدليس، والله أعلم .

وقد وجدتُ الشَّيخ المحدِّث شُعيبًا الأرناؤوط (ت١٤٣٨) - رحمه الله تعالى-، والمحقِّق الدُّكتور بشَّار بن عوَّاد - وفَّقه الله- قد ردَّا على الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى- حكمَه على (حبيب بن أبي ثابت)؛ فقالا :

« **قوله: «وكان كثيرَ الإرسال، والتَّدليس» فيه نَظر !؛ فإنَّ هذا القول لا يصحُّ ..**» إلى آخر كلامهما[1] .

فالحمد لله على توفيقه، وهداه .

---

(١) انظر: «تحرير تقريب التهذيب» (١/ ٢٥٤/ ترجمة حبيب بن أبي ثابت) .

الوجه الثَّالث :

[أدلَّة من رمى حبيب بن أبي ثابت بالتَّدليس[1]]

الدَّليل الأوَّل:

ما ساقه الإمام ابن خزيمة (ت٣١١) - رحمه الله تعالى- ؛ فقال :

«يقول: ثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش قال: قال حبيب بن أبي ثابت: **لو حدَّثني رجل عنك بحديث لم أُبال أن أرويه عنك**، يريد: لم أبال أن أدلِّسه»[2] .

الدَّليل الثاني:

أن (حبيب بن أبي ثابت) قد روى عن جماعة لم يسمع منهم .

الدَّليل الثالث:

روايته عن عروة بن الزبير - ولم يسمع منه- عن عائشة - رضي الله عنها- حديثين هما أكبر ما انتقد عليه .

قال ابن أبي مريم، عن يحيى: «[حبيب بن أبي ثابت] **ثقة، حجة**» .

فقيل ليحيى: **حبيب ثبت ؟** .

قال: « **نعم؛ إنَّما روى حديثين** .

ثمَّ قال: **أظنُّ يحيى يريد منكرين: حديث: « تصلي المستحاضة، وإن قطر الدم على الحصير»، وحديث: «القبلة للصائم»** .

---

(١) أذكر في هذه الأدلَّة ما استُدلَّ به، وما يمكن أن يكون دليلًا، ولو لم أجد من استَدلَّ به .

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «التَّوحيد» (١/ ٨٧)، ومن طريق ابن خزيمة ساقه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٨/ ٥٩٣)، وأخرجه -أيضًا- الرَّامهرمزي في «المحدِّث الفاصل» (ص٤٥٦) .

هذا مـا وقفتُ عليه مـمَّـا يُستدلُّ به على تدليس (حبيب بن أبي ثابت)، والله الـمـوفِّـق، والـهـادي .

[مناقشة أدلَّـة مَـن رمَـى حبيب بن أبي ثابت بالتَّدليس]

الـجـواب عن الدَّليل الأوَّل على تدليس حبيب بن أبي ثابت :

والـجـواب مـن ثـلاثـة أوجـه :

الوجـه الأوَّل :

أن يـقـال :

إنَّا لا ندفع وقوع (حبيب) في التَّدليس، وأنَّه مـمَّـن تـجـوَّز فيـه، وفي الإرسـال .

وتـجـوَّزه في التَّدليس، والإرسـال هو في جَنب مرويَّاته قليل كمـا سبـق قريبًا؛ ولـهـذا احتـمـل الأئمَّة تدليسَه، ولـم يصفُوا تدليسَه بالفُحش، ولا أنَّه سـيِّءُ التَّدليس؛ فالظَّاهر أنَّه هو وأمثـالُـه من مـحـدِّثـي الكـوفـة كالأعـمـش، وسفيـان الثَّوري، تدليسُهم مُـحـتـمـلٌ؛ لـقِـلَّـتـهِ .

قال الحافظ صلاح الدِّين العلائي (ت٧٦١) :

«وقد وقـع فيه جـمـاعـة مـن الأئمَّـة الكـبـار!؛ لكـن يسـيرا كالأعمش، وسفيان الثَّوري حكاه عنهمـا الخطيب»[(١)] انتهى[(٢)] .

فـبـان أنَّ مثل هذا التَّدليس يـحـتـمـل للأئـمَّـة الـمُـكـثـريـن إذا كـان يـسـيـرًا؛ فتـأمَّـل .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «الكفاية في علم الرِّواية» للخطيب البغدادي (ص٣٦٤) .

(٢) انظر: «جامع التحصيل» (ص١٠٢) .

الوجـه الثَّـاني :

أن يـقـال :

قوله: «لو حدَّثني رجل عنك بحديث لـم أُبـال أن أرويه عنك» .

أرادَ: **لثبوت أنَّه من حديثك عندي من رواية هذا الثِّقة عنك !؛ فهذا التَّدليـس على هـذا الوجـه لا يـضُـرُّ .**

ولا يـجُـوز أن يُظـنَّ به أنَّه يريد: لو حدَّثني عنك مَن لا تُرضى روايته، ولا يُصدَّق في نقله عنك، وعن غيرك؛ لكنتُ أُسقطُه، ثمَّ أحـدِّث به عنك !!؛ فـهـذا تـعـمُّـده - بلا عـذر مـسـوِّغ- **مـمَّـا لا يـجُـوز .**

وقد جعله فريـقٌ من أهـل الحديث، والفقهاء مَـجـروحـًا بـذلـك، وقالـوا: لا تقبـل روايتـه بحـالٍ بيَّنَ السَّمـاعَ، أو لَـم يُبَيِّن[1] ! .

لأنَّه عندهم مـمَّـا يُسقـط العـدالـة؛ فتنبَّه[2] ! .

---

(١) حكاه ابن الصَّـلاح في «علوم الحديث» (ص٩٨/ مع «التَّقييد والإيضـاح)، وانظر: «السَّنن الأبين» لابن رُشيد (ص١٢٤) .

(٢) قال صلاح الدِّين العـلائي (ت٧٦١) في «جامـع التحصيل» (ص١٠١- ١٠٢) عن تدليس التَّسوية: «**وهـو مذمـومٌ جـدًّا من وجوه كثيرة: منها: أنَّه غشٌّ، وتغطيةٌ لحـال الحديث الضَّعيف، وتلبيس على من أراد الاحتجـاج به، ومنها: أنه يروي عن شـيخه ما لـم يتحمَّله عنه**؛ لأنه لـم يسـمع منه الحديث إلَّا بتوسُّـط الضَّعيف!، ولـم يروه شيخه بدونه، **ومنها: أنَّه [يتقوَّل] على شيخه بتدليس لـم يأذن له فيه، وربَّمـا ألـحـق بشيخـه وصمة التَّدليس**؛ إذا اطُّلع عليه أنَّه رواه عن الواسطة الضَّـعيف!!، ثمَّ يُوجد سـاقطا في هذه الرِّواية!؛ فيُظنُّ أنَّ شـيـخه [هو] الَّـذي أسـقـطَـه، ودلَّـس الحديث، وليس كذلك!، **ولا ريب في تضعيف من أكثر من هذا النَّوع**» انتهى، وانظر زيـادة لتلميذه الحافظ زين الدِّين العراقي (ت٨٠٦) في كتابه =

الوجه الثَّالث :

أن يُقال:

ومن لم يعجبه التَّأويل السَّابق في الوجه الثَّاني؛ فإنَّا نقول له:

هذا الأثر الَّذي رواه الإمام ابن خزيمة (ت٣١١) - رحمه الله تعالى- ؛ فقال :

«سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشَّهيد يقول: ثنا أبو بكر بن عيَّاش، عن الأعمش قال: قال حبيب بن أبي ثابت :

«**لو حدَّثني رجل عنك بحديث لم أُبال أن أرويه عنك**، يريد: لم أبال أن أدلِّسه» .

ضعيف، ولا يصحُّ عن الأعمش ! .

لأنَّ رواية (أبي بكر بن عياش) عن (الأعمش) ضعيفة ! .

قال محمَّد بن عبد الله بنِ نُمَيرٍ: «**أبو بكرٍ ضَعيفٌ في الأعمشِ، وغيرِه**» .

وسُئل يحيى بن معين عن: «**أبِي بكر بن عياش؛ فضعَّفه**» .

قال عليُّ ابن المدينيِّ: سمعتُ يحيى القطَّان يقولُ: «**لو كان أبو بكرٍ بن عيَّاشٍ بين يديَّ، ما سألتُهُ عن شيءٍ**» .

وقال أحمد: «**كان يحيى بن سعيد لا يعبأُ بِأبِي بكرٍ، وإِذا ذُكِرَ عنده، كلَّحَ وجهَهُ**» .

وقال أحمد بنِ حنبلٍ: «**أبو بكر كثيرُ الغلَط جدًّا، وكتُبُهُ ليس فيها خطأٌ**» .

وقال مرَّة: «**ليس حديثه بشيء**» .

«التَّقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح» (ص٩٧-٩٨/ النَّاشر الكتبي/ ط١/ ١٣٨٩) .

وقال أخرى: «**أبو بكر كثير الخطأ جدًّا**»؛ فقيل له: **كان في كتبه خطأ** .

قال: «**لا؛ كان إذا حَدَّث من حفظه**» .

وقال - أيضًا- : «**أبو بكر يضطرب في حديث هؤلاء الصِّغار؛ فأمَّا حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه عن أبي حصين، وعاصم؛ وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق**، أو نحو هذا» .

قلتُ: وروايته عن الأعمش، كروايته عن أبي إسحاق .

وقال أبو زرعة: «**في حفظه شيءٌ**» .

قال يعقوب بن شيبة بعد ثناء: «**في حديثه اضطرابٌ**» .

وقال أبو نُعَيم: «**لم يكن في شيوخنا أكثر غلطًا من أبِي بكر**» .

وقال عُثمانُ الدَّارميُّ: «**أبو بكرٍ ليس بِذاك**» .

وقال التِّرمذي: «**أبو بكر بن عياش كثير الغلط**» .

وقال ابن سعد: «**وكان أبو بكر ثقة صدوقًا، عارفًا بالحديث، والعلم إلَّا أنَّه كثير الغلط**» .

وقال بشر بن الحارث بعد ثناء على صلاح، وعلم أبي بكر بن عياش: «**وفي حديثه اضطراب**»[1] .

---

(١) انظر: «الطَّبقات الكبرى» لابن سعدٍ (٦/ ٣٦٠/ طبعة العلميَّة)، و«العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية المروذي (ص١٢٥)، و«الضُّعفاء الكبير» للعقيلي (٢/ ١٨٨)، و«تاريخ بغداد» (١٦/ ٥٤٢-٥٥٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٧٢)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٣٢-١٣٣)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٩٩)، و«ديوان الضُّعفاء» (ص٤٥٤)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ١٢٦٢-١٢٦٣)، و«سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٤٩٧)، و«بحر الدَّم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» (ص١٨١)، و«هدي الساري» (ص٤٥٥) .

قال العلَّامة النَّقَّاد عبد الرَّحمن بن يحيى المعلمي (ت١٣٨٦) - رحمه الله تعالى- :

«سيء الحفظ، كثير الغلط، ولم يخرِّج له البخاري في «الصحيح» إلَّا أحاديث ثبتت صحَّتها برواية غيره كما تراه في «مقدمة الفتح»، ولم يخرج له مسلم شيئًا ..

ثمَّ قال: **«اتَّفقوا على تَليين أبي بكر في حفظه؛ حتَّى قال يحيى القطان: «لو كان أبو بكر بن عياش حاضرًا ما سألته عن شيء»، وكان إذا ذُكر عنده كلَّح وجهه، وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «لم يكن في شيوخنا أحدٌ أكثر غلطًا منه»** انتهى[(١)].

فالحاصل :

أنَّ رواية أبي بكر بن عيَّاش عن الأعمش ضعيفةٌ مضطربةٌ، وكان سيء الحفظ لها[(٢)].

---

(١) انظر: «التَّنكيل» (٢/ ٢٩-٣٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٩٧)، و«تحفة اللَّبيب بمن تكلَّم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير «التقريب» (٢/ ١٧٧).

الـجـواب عن الدَّلـيـل الثَّـاني على تدليس حبيب بن أبي ثابت :

وهـو: أنَّ (حبيب بن أبي ثابت) قد روى عن جـمـاعـة لـم يسمع منهم .

والـجـواب مـن وجـهـيـن :

الوجـه الأوَّل :

أنَّ الأئمَّة النقَّاد قد نصُّوا على ما قيل في هـذا، وحـصَـرُوه، وهـاكـه :

/ ١/ قال عليُّ ابن المديني: «**حبيب بن أبي ثابت: لقي ابن عباس، وسمع من عائشة ، ولـم يسمع من غيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ**»[(١)] .

/ ٢/ وقال الدَّارقطني: «**حبيب لـم يسمع من أنس؛ وإنَّمـا رواه عن مولى لأنس، عن أنس بن مالك**»[(٢)] .

/ ٣/ وقال الحاكم: «**حبيب بن أبي ثابت لـم يسمع من أم سلمة**»[(٣)] .

ونصَّ قبله على هـذا أبو زرعـة[(٤)] .

/ ٤/ وقال يحيى بنِ معين قال: «**لـم يسمع حَبِيب بن أَبِي ثابِت من عُروة**»، وكذا قال أحـمـد، والبُخاري[(٥)]: «**لَـم يسمع من عروة**»[(٦)] .

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» لابن المديني (ص١١٣/ طبعة الفاروق) .

(٢) انظر: «علل الدَّارقطني» (١٢/ ١٩) .

(٣) انظر: «سؤالات السِّجزي للحاكم» (ص ١٢١/ رقم ١١١) .

(٤) انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٨) .

(٥) انظر: «العـلل الكبير» للتِّرمـذي (ص: ٣٨٦)، وانظر: «تعليقة على العلل» لابن أبي حاتم (ص٨٢) .

(٦) انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٨) .

ونقل ابن أبي حاتم اتِّفاق المحدِّثين على هذا، وسيأتي في جواب العلَّة الدَّليل الثَّالث نصُّ كـلامـه - إن شـاء الله تعالى- .

/ ٥/ وقال أبو زرعة: «**حبِيب بن أبِي ثابِت عن عمر هو مرسلٌ**»[(١)] .

/ ٦/ وسئل أبو داود : «**سمع حبِيب بن أبِي ثابِت ابنَ عَبَّاس ؟**» .

قال: «**كذا يقولُ أبو بكر بن عَيَّاش في حديثه، وقد سمع من ابن عُمَر: سألتُ ابن عُمَر عن الضَّالَّـة**»[(٢)] .

/ ٧/ وقال سفيان الثَّوري: «**إنَّ حبيب بن أبي ثابت لـم يرو عن عاصم بن ضمرة شيئًا قطُّ**»[(٣)] .

وسئل أبو داود : سمع حبيب من عاصم بن ضمرة ؟ .

قال: «**ليس لحبيب، عن عاصم شـيء يصحُّ**»[(٤)] .

وقال عليُّ بن المديني: «**لـم يرو حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة إلَّا حديثًا واحدا**»[(٥)] .

---

(١) انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٨) .

(٢) انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجـري للإمام أبي داود السجستاني» (ص٧٢/ طبعة الفاروق) .

(٣) انظر: «السُّنن الكبرى» للبيهقي (٢/ ٥٦٠/ رقم ٤٠٨٠) .

(٤) انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجـري للإمام أبي داود السجستاني» (ص٧٢/ طبعة الفاروق) .

(٥) انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٨) .

وقال الدَّارقطني في «سننه»: «**إنَّه لا يصحُّ سماعُه من عاصم بن ضَمرَة**»[1].

/٨/ وقال التِّرمذي في «سننه» (١٢٥٧) حديث حبيب بن أبي ثابت عن حكيم بن حزام في شراء الأُضحيَّة: «**حبيب بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزَام**»[2].

فبَان أنَّ هذا منصوصٌ عند الأئمَّة، قد ضبطوه، وحرَّروه، وهو بالنِّسبة لجنب ما روى، وأسند من الحديث، قليلٌ.

وعامَّة هذه النُّصوص في كلام هؤلاء النُّقَّاد متوجِّهة إلى حديثٍ، أو أحاديثَ معدودة، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى- في مناقشة الدَّليل الثَّالث.

❑ ❑ ❑

الوجه الثَّاني:

أنَّ في تسمية هذا النَّوع الَّذي ثبت فيه عدم سماع (حبيب بن أبي ثابت) عمن روى عنه (تدليسًا)، خلافٌ بين الأئمَّة المتقدِّمين.

ولو جُعل هذا (تدليسًا)؛ فإنَّه أقلُّ شُنعة، وأيسر جُنحة من التَّدليس المَذموم المُتَّفق عليه.

كيف والاختلاف ليس بحجَّة على أحد المختلِفين.

ولو جعلنا هذا ممَّا يُقدح به مطلقًا، ما سلم لنا كبير أحدٍ من أئمَّة هذا الشَّأن.

---

(١) حكاه العلائي في «جامع التَّحصيل» (ص١٥٨)، والعراقي في «تحفة التَّحصيل في ذكر رواة المراسيل» (ص٦٠)، ولم أجده في «سنن الدَّارقطني» المطبوعة.

(٢) انظر: «تحفة التَّحصيل في ذكر رواة المراسيل» (ص٦٠).

ولأجل هذا قال الإمام الجليل شُعبة بن الحجَّاج (ت١٦٠) - رحمه الله تعالى- :

«**ما رأيتُ أحدًا من أصحابِ الحديث إلَّا يُدلِّس إلَّا ابن عَون، وعمرَو بن مُرَّة**»[(١)] .

وقال الإمام أبو عمر ابن عبد البر :

«**واختلفوا في حديث الرَّجل عمَّن لم يلقه، مثل: (مالك عن سعيد بن المسيب)، و(الثَّوري عن إبراهيم النخعي)**»، وما أشبه هذا :

فقالت فرقة: **هذا تدليس؛ لأنَّهما لو شاءَا لسمَّيا من حدَّثهما كما فعلا في الكثير ممَّا بلغهما عنهما** .

قالوا: **وسكوت المحدِّث عن ذكر من حدَّثه مع علمه به دُلسَةٌ** .

قال أبو عمر: **فإنَّ كان هذا تدليسًا؛ فما أعلم أحدًا من العلماء سَلِمَ منه في قديم الدَّهر !، ولا في حديثه !؛ اللَّهم إلَّا شعبة بن الحجَّاج، ويحيى بن سعيد القطَّان؛ فإنَّ هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا لا سيَّما شعبة؛ فهو القائل: لأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس**» انتهى[(٢)] .

وقال المحدِّث برهان الدِّين إبراهيم بن محمَّد الحلبي، المعروف بسبط ابن العَجمي (ت٨٤١) - رحمه الله تعالى- :

---

(١) أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (ص٢٤)، و**إسناده صحيح**، و(محمَّد بن معاذ العنبري)، وثَّقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، وانظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٤٨) .

(٢) انظر: «التَّمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد» (١/ ١٥) .

«**واعلم أنَّه لا يدخل في المدلِّسين (القسم الَّذين أرسلوا)، وقد ذكر منهم العلائي في كتابه «المراسيل» جملة، وزدتُ أنا جملة ذكرتُهم على هوامش كتابه .**

لكن الفرق بين (التَّدليس)، وبين (الإرسال الخفيِّ) :

أنَّ الإرسَال رواية الشَّخص عمَّن لم يسمع منه .

قال أبو بكر البزَّار: **إنَّ الشَّخص إذا روى عمَّن لم يدركه بلفظٍ مُوهِم؛ فإنَّ ذلك ليس بتدليس على الصَّحيح المَشهُور**» انتهى .

ثمَّ ذكر الخلاف، ثمَّ قال :

«**والصَّحيح الأوَّل؛ وهو الفَرق بين التَّدليس، والإرسَال الخفيِّ**، والله أعلم» انتهى[1] .

وأحسَن الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣) رحمه الله تعالى -حين فرَّق بين (التَّدليس)، وهو أن يروي عمَّن سمع منه ما لم يسمع منه موهمًا سماعَه منه، و(الإرسال) وهو روايته عمَّن لم يسمع منه، أو لم يلقه-؛ فقال :

---

(١) انظر: «التَّبيين لأسماء المدلسين» (ص١٣) .

وانظر: «النُّكت على مقدِّمة ابن الصلاح» للزَّركشي (٢/ ١١٠-١١١)، و«التَّقييد والإيضاح» للعراقي (ص٩٧-٩٨)، و«النُّكت» لابن حجر (٢/ ٦١٥و٦٢٣)، و«فتح المغيث» للسَّخاوي (١/ ٢٢٣-٢٢٦)، و«توجيه النظر إلى أصول الأثر» (٢/ ٥٦٩-٥٧١)، وغيرها .

«ولو بيَّن أنَّه لـم يسمعه من الشَّيخ الَّذي دلَّسه عنه، وكشف ذلك؛ لصار ببيانه (مرسِلًا للحديث) غيرَ (مدلِّس فيه)؛ لأنَّ الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسِل كونَه سامعًا ممَّن لم يسمع منه، وملاقيًا لمَن لم يلقه .

إلَّا أنَّ التَّدليس الَّذي ذكرناه مُتضمِّنٌ للإرسال - لا محالَة- من حيثُ كان المدلِّس مُمسكًا عن ذكر مَن بينه وبين مَن دلَّس عنه؛ وإنَّما يَفرُقُ حالُه حالَ المرسِل بإيهامه السَّماع ممَّن لم يسمع منه فقط، وهو المُوهِن لأمره .

فوجب كون هذا التَّدليس متَضمِّنًا للإرسَال، والإرسالُ لا يتضمَّنُ التَّدليس؛ لأنَّه لا يقتَضي إيهامَ السَّماع ممَّن لم يسمع منه .

ولهذا المعنى لم يذُمَّ العلماءُ مَن أرسل الحديث، وذمُّوا مَن دلَّسه» انتهى[1]؛ وهو كلام نفيسٌ .

وانتصر لهذا الحافظ ابن حجر في «النُّكت الصَّلاحيَّة»[2] .

---

(١) انظر: «الكفاية في علم الرِّواية» للخطيب البغدادي (ص٣٥٧) .

(٢) انظر: (٢/ ٦١٤-٦١٥) .

الـجـواب عن الدَّلـيـل الثَّـالث على تدليس حبيب بن أبي ثابت:

وهو ما حكاه ابن أبي مريم، عن يحيى [أنه قال]: [حبيب بن أبي ثابت] ثقة، حجة .

فقيل ليحيى: حبيب ثبت ؟ .

قال: «**نعم؛ إنَّمـا روى حديثين !**» .

ثم قال: «**أظن يحيى يريد منكرين: حديث: «تصلي المستحاضة، وإن قطر الدم على الحصير»، وحديث: «القبلة للصائم»** انتهى .

قلتُ:

وهذا ثابتٌ عن الإمام الجهبذ يحيى بن معين - رحـمـه الله تـعـالى- نقله عنه تلميذاه :

/ ١/ **أحـمـد بن سعـد بن أَبي مريم، وهو صدوق .**

/ ٢/ **العبَّاس بن محمد الدُّوري، وهو ثقة مشهور**[(١)] .

هـذان الحديثـان هـمـا أشـدُّ مـا أنكـر على (حبيب بن أبي ثابت)، وبسببهمـا تكلَّم فيه مَن تكلَّم من الأئمَّة النُّقَّاد بعد اتِّفاقهم على ثقته، واحتجاجهم بأحاديثه، وأنَّه ثبت حجة .

ولـهـذا قال الإمام يحيى بن معين، وقد سئل: **حبيب ثبت ؟** .

قال: «**نعـم؛ إنَّمـا روى حديثـين يعني: منكرين**» .

وهـذان الحديثان إسنادهـمـا واحـد؛ فكـلاهـمـا من طريـق (وكيع، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزبير عن عائشة) .

---

(١) انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوري (٤/ ١٨/ رقم٢٩٢٥) .

لفظ الحديث الأول:

«جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ؛ فقالت :

يا رسول الله إني امرأة أستحاض؛ فلا أطهر؛ أفأدع الصلاة ؟ .

قال: «لا إنَّما ذلك عرق، وليس بالحيضة، اجتنبي الصلاة أيام محيضك، ثم اغتسلي، وتوضَّئي لكلِّ صلاة، وإن قطر الدَّم على الحصي» .

أخرجه أحمد في مسنده» (٦/ ٢٠٤)، وأبو داود في «سننه» (٢٩٨)، وابن ماجه «سننه» (٦٢٤)، والدَّارقطني في «سننه» (٨٢١)، وغيرهم من حديث وكيع، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزُّبير عن عائشة به .

قال يحيى بن سعيد القطَّان لبعض أصحابه: **من أين جئتم؟** .

قلنا: **من عند عبد الله بن داود .**

فقال: **ما حدَّثكم ؟** .

قلنا: **حدَّثنا عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة الحديث .**

فقال يحيى: **«أمَّا إنَّ سفيان الثَّوري كان أعلم النَّاس بهذا زعم أنَّ حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزُّبير شيئا» .**

وأورد هذا الإعلال الدَّارقطني في «سننه» (١/ ٣٩٥)، و«العِلل» (١٥/ ٦٤-٦٥)، والنَّسائي في «سننه» (١/ ١٠٤)، والتِّرمذي في «العلل الكبير» (ص٥٠)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (١/ ٥٠٩)، وغيرهم .

وهذا نوع من التَّدليس عند طائفةٍ من أهل الحديث، وسمَّاه آخرون مرسلا، وسمَّاه بعض المتأخِّرين (مرسلًا خفيًّا) .

والحديث في «صحيح البخاري» (٢٢٦)، و«مسلم» (٣٣٣) من حديث أبي معاوية حدَّثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها -.

وللحديث - أيضًا- متابعات يصحُّ بها .

❑ ❑ ❑

ولفظ الحديث الثَّاني:

«**أن النَّبي ﷺ كان يُقبِّل بعض أزواجه، ثمَّ يصلي؛ فلا يتوضأ**» .

أخرج أحمد في «مسنده» (٦/ ٢١٠)، والتِّرمذي (٨٦)، وأبو داود (١٧٩)، وابن ماجه (٥٠٢)، والدَّارقطني (٤٩٥)، وغيرهم .

وذُكر ليحيى بن سعيد حديثُ الأعمش عن حبيب عن عروة؛ فقال:

«**أمَا إنَّ سفيان الثَّوري كان أعلم النَّاس بهذا زعم أنَّ حبيبًا لم يسمع من عروة شيئًا**»[(١)] .

وقال عليُّ بن المديني قال: سمعت يحيي وذكر عنده حديثَا الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة: «**تصلِّي وإن قطر الدَّم على الحصير، وفي القبلة**» .

قال يحيى: «**احكِ عني أنَّهما شبه لا شيءَ !**»[(٢)] .

قال أبو عبد الرَّحمن النَّسائي (ت٣٠٣) - رحمه الله تعالى- :

«قال أبو عبد الرحمن: وقد روى هذا الحديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة، وقال يحيى القطان: **حديث حبيب عن عروة عن عائشة هذا،**

---

(١) انظر: «سنن الدَّارقطني» (١/ ٢٥٤/ رقم ٤٩٨) .

(٢) انظر: «سنن الدَّارقطني» (١/ ٢٥٤) .

وحديث حبيب عن عروة عن عائشة: «تصلِّي، وإن قطر الدَّم على الحصير قطرًا» شبه لا شيء»[1].

وقال أبو الحسن الدَّارقطني (ت٣٨٥) - رحمه الله تعالى- :

«حدَّثنا محمد بن إسماعيل الفارسي نا بكر بن سهل ثنا عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين، قال :

«حدَّث حبيب بن أبي ثابت عن عروة حديثين، وليس هما بشيءٍ» انتهى[2].

❑ ❑ ❑

وقد أطال الإمام ابن دقيق العيد (ت٧٠٢) - رحمه الله تعالى- في كتابه «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢/ ٢٤٣-٢٦١).

في بيان ما قيل في علل هذا الحديث، فأفاد، وأجاد.

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «سنن النَّسائي» (١/ ١٠٤)، و«السُّنن الكبرى» له (١/ ٩٧/ الطَّبعة العلميَّة).

(٢) انظر: «سنن الدَّارقطني» (١/ ٣٩٧/ رقم ٨٣١).

تنبيهٌ نـافـعٌ:

وقـد وجـدت تقريـرا للشَّيخ المحدِّث شُعيبًا الأرناؤوط، والمحقق الدكتور بشَّار بن عوَّاد - رحم الله من مات، ووفق الأحياء لكلِّ خير- بيَّنا فيه رأيهمـا في تدليس (حبيب بن أبي ثابت)، وما أنكـر عليه مـن هـذين الحديثين؛ فقالا ردًّا على الحافظ ابن حجر :

«قوله: «**وكان كثيرَ الإرسال، والتَّدليس**» **فيه نَظَر؛ فإنَّ هذا القولَ لا يصحُّ، وقد نقمُوا عليه رواية حديث: «ترك الوُضوء من القُبلَة»، وحديث: «المستحاضة»**..

إلى أن قـالا :

«**ونعتقد أنَّ وصفه بالتَّدليس من قبل ابن خزيمة، وابن حبَّان؛ إنَّمـا هـو مـن أجـل هـذا الحديـث فقط، وحديث المستحاضـة !؛ فكـان مـاذا ؟!**» انتهى[1] .

❑ ❑ ❑

فـإن قـيـل :

فقد قال الإمـام أبي داود في «سننه» :

«قال أبو داود: **وقد روى حمزة الزيات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثا صحيحًا**» انتهى[2] .

فـالـجـواب :

أنَّ هذا خلاف ما نصَّ عليه سائـر الأئمَّـة الـنُّـقَّـاد؛ فقولـهم مـقـدَّم على تَصحيح الإمام النَّاقد أبي داود لإسناد هذا الـحـديـث .

---

(١) انظر: «تحرير تقريب التهذيب» (١/ ٢٥٤/ ترجمة حبيب بن أبي ثابت) .

(٢) انظر: «سنن أبي داود» (١/ ٤٦) .

ولا نقولُ: إنَّ أبا داود صحَّحه باعتباراتٍ أُخر، كمَجيئه من طريق آخر؛ فهذا من التَّعنُّت في فهم كلام الحفَّاظ .

إذا فهمتَ هذا؛ فقد سلك مسلك الإمام أبي داود :

الإمام أبو عمر ابن عبد البرِّ (ت٤٦٣) - رحمه الله تعالى-؛ فقال :

«**ولا معنى لطعن من طعن على حديث (حبيب بن أبي ثابت عن عروة) في هذا الباب؛ لأن حبيبا ثقة، ولا يُشكُّ أنَّه أدرك عروة، وسمع ممَّن هو أقدم من عروة؛ فغيرُ مستنكَر أن يكون سمع هذا الحديثَ من عروة .**

فإن لم يكن سمعه عنه؛ فإنَّ أهل العلم لم يزالوا يرُوون المرسَل من الحديث، والمنقطع، ويحتجُّون به إذا تقَارب عصر المرسِل، والمرسَل عنه، ولم يُعرف المرسِل بالرِّواية عن الضُّعفاء، والأخذِ عنهم» انتهى[(١)] .

وانتصر لكلام الإمام الحافظ ابن عبد البر :

الإمام أبو الفتح ابن دقيق العيد (ت٧٠٢) - رحمه الله تعالى-؛ فقال محتجًّا :

«**فإنَّ أبا عمرَ ابن عبد البرِّ** بعد ذِكره حديثَ حبيب هذا قال: «وهذا الحديث عندهم معلولٌ؛ فمنهم من قال: لم يسمع حبيب من عروة، ومنهم من قال: ليس هو عروة بن الزُّبير، وضعَّفوا هذا الحديث، ودفعوه، وصحَّحه الكوفيُّون، وثبتُّوه لروايَة الثِّقات من أئمَّة الحديث له .

---

(١) انظر: «التَّمهيد لما في الموطَّإ من المعاني والأسانيد» (٢١/ ١٧٤-١٧٥) .

ثمَّ وجدتُ الشَّيخ المحدِّث شعيبًا، والدُّكتور بشَّارًا قد أخذَا بكلام الحافظ ابن عبد البر، وانتصرَا له في كتابهما «تحرير تقريب التَّهذيب» (١/ ٢٥٤/ ترجمة حبيب ابن أبي ثابت)، وفيه نظرٌ .

وحبيب بن أبي ثابت لا يُنكَر لقاؤُه عروة؛ لروايته عمَّن هو أكبر من عروة، وأجلُّ، وأقدمُ موتًا، وهو إمَامٌ ثقةٌ مِن أئمَّة العلمَاء الجِلَّة» .

قلتُ: هذا الَّذي ذكره أبو عمر يزيل الانقطاع من جهة عدَم إمكان اللِّقاء» انتهى[1] .

وهذا المسلك من هؤلاء الأئمَّة الفضلاء فيه نظرٌ ! .

فإنَّ الاتِّفاق بين جهابذة الحفَّاظ قائمٌ على ردِّ هذه الرِّواية قبل وجود هؤلاء العُلماء المتأخرِّين، ولا يُدفع كلام الأئمَّة الجهَابذة الأَقدَمين بمثل هذه الاحتمَالاتِ .

فقد نقل الإمام الحافظ أبو محمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧) - رحمه الله تعالى- اتِّفَاق المحدِّثين؛ فقال :

«(حبيب بن أبي ثابت) لا يثبت له السَّماع من عروة بن الزُّبير، وهو قد سمع ممَّن هو أكبر منه غيرَ أنَّ أهل الحديث قد اتَّفقوا على ذلك، واتِّفاق أهل الحديث على شيء يكونُ حجَّةً» انتهى[2] .

وهذا كَاف في البَاب، والله أعلم .

---

(١) انظر: «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢/ ٢٤٤) .

(٢) انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٩٢ رقم٧٠٣) .

الوجـه الثَّـالث :

غـايـة ما يمكن أن يقال في هذين الحديثين :

إنَّ (حبيب بن أبي ثابت) انفـرد بهمـا بهذا الإسناد (عن عروة عن عائشة) فالإسنَـاد منقطعٌ ! .

ورواية (حبيب بن أبي ثابت) عن عروة مرسلةٌ .

والإرسالُ له أسباب عدَّة تَقلُّ بها الشَّناعَة عن المُرسِل، بخلاف التَّدليس؛ فإنَّه مَذمُومٌ عند الـحُـفَّـاظ .

قال الإمـام الحافظ أبو عمر ابن عبد البرِّ (ت٤٦٣) -رحـمـه الله تـعـالى-:

«**والإرسـال قد تبعثُ عليه أمـورٌ لا تضيره، مثل :**

١/ أن يكون الرَّجل سمع ذلك الخبر من جـمـاعـة عن الـمَـعـزيِّ إليه الخبر وصحَّ عنده، ووقَـرَ في نفسه؛ فأرسله عن ذلك الـمَـعـزيِّ إليه علمًـا بصحَّـة مـا أرسـلـه .

٢/ وقد يكـون المرسِل للحديث نسـيَ مَن حـدَّثه به، وعـرف الـمَـعـزيَّ إليه الحديث؛ فذكـره عنه .

فهذا - أيضًا- لا يضـرُّ إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخـذ إلَّا عن ثقةٍ كمـالـك، وشعبـة .

٣/ أو تكون مذاكـرة فربَّمـا ثقُل معها الإسنـاد، وخفَّ الإرسـال؛ إمَّا لمعرفة المخَاطَبين بذلك الحديث، واشتهاره عندهم .

أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرنـاه» انتهى[1] .

---

(١) انظر: «التَّمهيد لما في الموطَّـإ من المعاني والأسانيد» (١/ ١٧) .

وهذان الحديثان خطآن، لا يُقدح بهما في ضبطِ، وثقَةِ (حبيب ابن أبي ثابت) .

ولهذا لمَّا قال الإمام يحيى بن معين عن (حبيب) إنَّه (**ثقةٌ، حجَّةٌ**) .

سئل - والسَّائل يعلم ما قيل من وقوع أخطاءٍ في بعض روايَات حبيب- : فقيل له : **ثَبتٌ ؟!** .

قال: «**نعم إنَّمَا روى حديثين أَظن يحيى يُرِيد منكرين حديث: «تصلي الحائض، وإن قطر الدَّم على الحَصِير»، وحديث: «القبلَة»** انتهى .

فنصَّ على أنَّ وقوع هذين الحديثين المنكرين في روايته، لا يُسقطه عن مَنزل (الحُجيَّة)، و(الثِّقَة)، و(التَّثَبُّت)، بل هو على ما كان!؛ وإن وقع منه هذا الخطإ؛ فتدبَّر .

❑ ❑ ❑

وقد تقدَّم البحث في أنَّ هذين الحديثين من قبيل (المرسَل)، لا (المدلَّس) في أظهر قَولي المُحدِّثين .

وقد تقدَّم أنَّ هذين الحديثين ثابتين من وجُوهٍ أُخر، وقد تابع (حبيبَ بن أبي ثابت) غيرُه فيه؛ فيصِحَّان بهذا الاعتبَار؛ فتدبَّر .

ومن عُلم تحرِّيه، وروايته عن الثِّقات إذا كُوشف؛ فإنَّ الأئمَّة على تمشيةِ مُرسلاتِه عمَّن لم يسمع منه إذا كان اللِّقاء ممكنًا .

ككونهما ببلَد واحدٍ، أو كون الشَّيخ قد زار بلَد التِّلميذ، والشُّيخ ممَّن يحرصُ عامَّة طُلَّاب العلم على الأَخذ عنه؛ كعروة بن الزبير الإمام المشهور، وقد زار الكوفة بلد (حبيب بن أبي ثابت)، وكان في مدينة

رسول الله ﷺ علمًا مشهورًا، مقصودًا من طُلَّاب الحديث في زمانه من الحُجَّاج، وغيرهم، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

فهذه (القرائن)، و(الاعتبارات) ينبغي للمحدِّث الحَصِيف أن ينظرَ إليها، ولا يُهملَها؛ لعظيم فائدتها في تحرير الأحكام على الأحاديث، والله ولي التَّوفيق .

وفي مثل ما رواه (حبيب بن أبي ثابت عن عروة)، وإن كان الصَّواب أنَّها مرسلةٌ كما قال أئمَّة أهل الحديث - ولا ينازعون في ذلك-؛ غيرَ أنَّها من أقوى المُرسلات القَابلَة للاعتضَاد بغيرها؛ لاحتفافها بقرائنَ قويَّةٍ ترفع من شأنها، وتُخفِّفُ من وَطأَة إعلَالهَا بـ(الإرسَال) .

ولأَجل هذا؛ فلا تتَعجَّب -طَالبَ الحَديثِ الفَطِن- مِن كلمة الحافظ أبي عمر ابن عبد البرِّ (ت٤٦٣) - رحمه الله تعالى- في خاتَمة بحثِه لـ(رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة)؛ حين قال :

«فإن لم يكن سمعه عنه؛ فإنَّ أهل العلم لم يزالوا يَروون (المرسَل) مِن الحديث، والمنقطع، ويحتجُّون به إذَا تقارب عصر المُرسِل، والمُرسَل عنه، ولم يُعرف المُرسِل بالرِّوايَة عن الضُّعفَاء، والأَخذ عنهم» انتهى[1] .

❑ ❑ ❑

(١) انظر: «التَّمهيد لما في الموطَّإ من المعاني والأسانيد» (٢١/ ١٧٤-١٧٥) .

الوجه الرَّابع - من أوجه الردِّ على العلَّة الثَّالثة- :

أن يقال:

ليس كلُّ مَن رُميَ بالتَّدليس رُدَّت أحَاديثُه المعنعَنة .

بَل إنَّ من الأئمَّة مَن رُميَ بالتَّدليس، وقُبلَت أحاديثُه المعنعَنة؛ لأنَّ أَهل الحديث يُفرِّقُون في التَّدليس بينَ (المُكثِر)، و(المُقِلِّ)، ومَن (فَحُشَ تَدليسُه)، ومَن (كان لا يُدلِّس إلَّا عن الثِّقَات) .

قال يعقوب بن شيبة: «**سألتُ عليَّ بن المدينيِّ عن الرَّجُل يدلِّس أيكُون حُجَّةً فيما لم يقُل: حدَّثنا ؟ .**

قال: «**إذا كان الغالبُ عليه التَّدليس؛ فلا حتَّى يقولَ حدَّثنا**»[1] .

وقال أبو عيسى التِّرمذي: «قال البخاري: «**ولا أعرف لسفيان الثَّوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور**، - وذكر مشايخ كثيرة-؛ **فقال: لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تَدليسًا ما أقلَّ تدليسَه !**» انتهى[2] .

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية في علم الرِّواية» (ص٣٦٢) **بسند صحيح**، وأخرجه - أيضًا- ابن عبد البر في «التَّمهيد» (١/ ١٨) .

(٢) انظر: «العلل الكبير» للتِّرمذي (ص٣٨٨) .

فائدة نافعة: في هذا ردٌّ على الإمام أبي عبد الله الشافعي (ت٢٠٤) - رحمه الله تعالى- حين قال في «الرِّسالة» (ص٣٧٩-٣٨٠): «**ومن عرفناه دلَّس مرَّة؛ فقد أبان لنا عورتَه في روايتِه، وليسَت تلك العَورة بالكذب؛ فنردَّ بها حديثه، ولا النَّصيحة في الصِّدق، فنَقبل منه ما قبلنا من أهل النَّصيحة في الصِّدق .**

فقلنا: لا نقبل من مدَلِّس حديثًا؛ حتَّى يقول فيه: (حدَّثني)، أو (سمعتُ)» انتهى. =

وقال الحافظ صلاح الدِّين العلائي (ت٧٦١) - رحمه الله تعالى- :

«**ليُعلم بعد ذلك أنَّ هؤلاء كلَّهم ليسُوا على حدٍّ واحدٍ بحيث إنَّه يتوقَّف في كُلِّ ما قال فيه واحدٌ منهم (عن)، ولم يصرِّح بالسَّماع، بل هم على طبقات :**

أوَّلُها: مَن لم يوصَف بذلك إلَّا نادرًا جدًّا بحيث أنَّه لا ينبغي أن يُعدَّ فيهم، كـ(يحيى بن سعيد الأنصاري)، و(هشام بن عروة)، و(موسى بن عقبة) .

وثَانيها: من احتمل الأئمَّة تدليسه، وخرَّجوا له في الصَّحيح، وإن لم يصرِّح بالسَّماع، وذلك إمَّا لإمامته، أو لقلَّة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنَّه لا يدلِّس إلَّا عن ثقة» انتهى[1] .

قلتُ : و(حبيب بن أبي ثابت) من المقلِّين في التَّدليس، وأكثر المَنقُول عنه هو الإرسَال، وهو معدودٌ - أيضًا-، وفي الوجه السَّابق شرح (الحديثين) اللَّذين

قال الحافظ ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٩٩/ مع التَّقييد والإيضاح):

«**والحكم بأنَّه لا يقبل من المدلِّس؛ حتَّى يبيِّن قد أجرَاه الشَّافعيُّ** - رضي الله عنه- **فيمن عرفنَاه دلَّس مرَّةً !**، والله أعلم» انتهى .

قلتُ: وكأنَّه يشير إلى ردِّه !، واستغرابه !؛ فهو خلاف طريقة أئمَّة الشَّأن، وكفَى بما تقدَّم عن الإمامين الكبيرين: علي ابن المدينيِّ، والبخاريِّ ردًّا لهذا القول، والله أعلم .

(١) انظر: «جامع التحصيل» (ص١١٣) .

ونقل هذا عنه الحافظ ابن حجر في جزئه «تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس» (ص١٣)، وانظر: «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٣٨) .

أنكرهما الأئمَّة على (حبيب بن أبي ثابت)، وأنَّهما من قَبيل الإرسال لا التَّدليس .

فكيف بما دونهما ؟ .

وقد أفادنا أئمَّتنا المتقدِّمون؛ فسَبرُوا أحاديث: (حبيب بن أبي ثابت)، وغربلوها، وميَّزوها؛ وبيَّنوا لنا مواضع الإرسال في مرويَّاته؛ فجزاهم الله خير الجزاء .

وقد ظهر أنَّها قليلة في جنب ما روى .

قال الإمام الكبير أبو أحمد ابن عَديٍّ (ت٣٦٥) -رحمه الله تعالى-:

«**وحبيب بن أبي ثابت هو أشهر، وأكثَر حديثًا**»[(١)] من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئًا؛ وإنَّما ذكرتُ هذا المقدَار من رواية الثَّوري، وشعبة عنه، وهو بشهرته مستغنٍ عن أن أذكر من أخباره أكثر من هذا .

وقد حدَّث عنه الأئمَّة، مثل: (الأعمش)، و(الثَّوري)، و(شعبة)، وغيرهم، **وهو ثقةٌ حجَّةٌ** كما قاله ابن معين .

ولعلَّ ليس في الكوفيِّين كبيرُ أحدٍ مثله؛ لشهرته، وصحَّة حديثه، وهو في أئمَّتهم يُجمع حديثُه» انتهى[(٢)] .

إذا فهمتَ هذا :

فإنَّ الحافظ ابن حجر لمَّا أخطأ في الحكم على (حبيب بن أبي ثابت)؛ فقال: «**حبيب بن أبي ثابت الكوفي تابعي مشهور يكثر التدليس !!**»[(٣)] .

---

(١) تأمل هذا ! .

(٢) انظر: «الكامل في ضعفاء الرِّجال» (٣/ ٣١٩) .

(٣) انظر: «تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس» (ص٣٣) .

وقال – أيضًا – : «**كان كثير الإرسال، و التَّدليس**» ! .

وجعله في المرتبة الثَّالثة من المدلِّسين، وهم : **من أكثَر من التَّدليس؛ فلم يَحتجَّ الأئمَّة من أحاديثهم إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع**، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم .

وكذلك صنع في كتابه «النُّكت الصَّلاحيَّة»؛ فجعله – أيضًا – **من الثَّالثة الَّذين أكثروا من التَّدليس، وعرفوا به !** [1] .

❑ ❑ ❑

وقد بان بما سبق في مناقشة العلَّة الثَّالثة في الوجه الثَّاني أنَّ (حبيب بن أبي ثابت) ليس من المكثِرين من التَّدليس؛ بل هو من المقلِّين ! .

وعليه :

فلا يستحقُّ أبدًا أن يكون في الطَّبقة الثَّالثة من المدلِّسين، بل حقُّه أن يكون في المَرتبَة الثَّانية منهم، والله أعلى، وأعلم .

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «النُّكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٤٠) .

الوجه الخامس:

ممَّن احتمل عنعنة (حبيب بن أبي ثابت) من الأئمَّة الجهابذة النُّقَّاد: الشَّيخان في «صحيحهما»، اللَّذين هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى.

فقد احتج الإمام أبو عبد الله البخاري (ت٢٥٦) - رحمه الله تعالى- في «صحيحه» بعنعنة (حبيب بن أبي ثابت)، **وساقها في الأصول**، وانظر مثلًا: (٣٢٢٢)، و(٣٤١٩)، و(٤٣٤٨)، و(٤٩٦٩)، و(٥٠٠٥)، و(٧١١٤)[1].

وكذلك الإمام أبو الحسين مسلم (ت٢٦٠) - رحمه الله تعالى-؛ فقد احتجَّ في «صحيحه» بعنعنة (حبيب بن أبي ثابت)، وساقها في الأُصول - أَيضًا-، وانظر مثلا:

(٧٠٥)، و(٧٦٣)[2]، و(٩٦٩)، و(١٠٦٤)، و(١١٩٤)، و(١٧٨٥).

وهذا الصَّنيع في هذا الصِّنف من الأئمَّة الثِّقات الأثبات، لا يطَّرد فيه أن يقال:

---

(١) **فائدة:** «**حبيب بن أبي ثابت على شرط البخاري**» كما قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٣٨).

(٢) هذا الحديث ممَّا ذكره الدَّارقطني في كتابه «التَّتبع» يعني لما فيه على في الصحيحين، ويرى شيخنا أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي - رحمه الله تعالى- أن الإمام مسلمًا أخرج حديث (حبيب بن أبي ثابت) هذا متابعة، ولم يعتمد عليه، وسبقه إلى هذا القاضي عياض، وتبعه النووي في «شرح مسلم» (٦/ ٥١)، وذكر شيخنا من تابعوا (حبيب بن أبي ثابت) على روايته؛ فقوي الحديث، وانظر: «التَّتبع» للدَّارقطني (ص٣٢٤و٣٢٧ مع «الإلزامات»).

إنَّ الشَّيخين اطَّلعا على التَّصريح بالسَّماع في طريق أخرى!، أو أنَّهما انتقياء من روايات المدلِّسين ما ثبت فيه السَّماع، أو نحو هذا[1] .

إذا هذا فيه عدم التَّفريق بين درجَات الرُّواة :

فالثِّقة الثَّبت، ليس كالصَّدوق الَّذي له أخطاء، ولا الضَّعيف .

ومَن أكثر من التَّدليس، واشتهر به، ليس كمَن تدليسه قليلٌ في جنب ما روى .

وليس المُكثر من الرِّواية، كالمُقلِّ .

ولهذا فهذا الصَّنيع جار على نهج الأئمَّة في احتمال عنعَنة هؤلاء الأئمَّة كـ(الأعمش)، و(ابن عيينه)، و(الثَّوري)، وأضرابهم، والله أعلم .

ولقد أحسن الإمام أبو الفتح ابن دقيق العيد (ت٧٠٢) - رحمه الله تعالى- في نقد ادِّعاء من قال: «**إنَّ تلك الأحاديث عرف صاحب الصَّحيح صحَّة السَّماع فيها**» ! .

فقال - ناقضًا لها- : «**وهذا إحَالةٌ على جَهالةٍ !!، وإثباتُ أمر بمجرَّد الاحتمَال !**» انتهى[2] .

وقال الحافظ أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١) - رحمه الله تعالى- :

«**ففي الصَّحيحين، وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير ممَّا ليس فيه التَّصريح بالسَّماع .**

---

(١) كما يقوله طائفة من المتأخِّرين كأبي زكريا النَّووي (ت٦٧٦) في «شرحه لمسلم» (١/ ٣٣)، وسيأتي نصُّ كلامه قريبا - إن شاء الله تعالى- .

(٢) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٣٥) .

وبعض الأئمَّة حمل ذلك على أنَّ الشَّيخين اطَّلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الَّذي أخرجه بلفظ (عن)، ونحوها من شيخه[1].

وفيه تَطويلٌ[2] ! .

[و]**الظَّاهر أنَّ ذلك لبعض ما تقدَّم آنفًا من الأسبَاب**» انتهى المراد[3].

قلتُ: وهذا هو الصَّواب المُتعيِّن؛ فإنَّ جملةً من أحاديث المدلِّسين في الصَّحيحين، لا يعلم أنَّها تُروى إلَّا بالعنعَنة، ولَم يوجد لهَا تصريحٌ؛ لأنَّها أفرادٌ ! .

ودعوى أنَّ الشَّيخين إنَّما أخرجاها؛ لأنَّهما اطَّلعَا عليها بالتَّصريح بالسَّماع من طريق أخرى دعوى فيها تكلُّف، ونظر، ولو سَلِمَت في موضع؛ فليست مضطردة في كلِّ موضع ! .

---

(١) والظَّاهر أنَّه يعني بكلامه هذا النَّووي؛ فإنه قال «شرح مسلم» (١/ ٣٣) ما حرفه: «واعلم أنَّ ما كان فى الصَّحيحين عند المدلِّسين بـ(عن)، ونحوها؛ فمحمول على ثبوت السَّماع من جهة أخرى، وقد جاء كثير منه فى «الصحيح بالطَّريقتين جميعا؛ فيذكر رواية المدلِّس بـ(عن)، ثم يذكرها بالسَّماع، ويقصد به هذا المعنى الَّذى ذكرته» انتهى، ومن العجيب أنَّ العلائي وقع في هذه المقالة - أيضًا- في كلامه على رواية أبي الزبير عن جابر في «صحيح مسلم»، وانظر: «جامع التحصيل» (ص١١٠).

(٢) أي: **تكلُّفٌ زائدٌ يأباه المقَام .**

(٣) انظر: «جامع التحصيل» (ص١١٣) .

ولقد أحسن التَّاج السُّبكي (ت٧٧١) **حين سأل شيخه الإمام الحافظ الجهبذ أبا الحجَّاج المِزِّي** (ت٧٤٢) - رحمه الله تعالى- عن هذا (**الإشكال الكبير**)[(١)]؛ فقال في سؤاله :

«**هل وُجد لكُلِّ ما رواه [أي: الشَّيخان] بالعنعَنة طُرُق مصرَّح فيها بالتَّحديث ؟** .

فأجابه الإمام النَّاقد أبو الحجَّاج؛ فقال :

«**كَثيرٌ من ذلك لم يُوجد !!، وما يسعنا إلَّا تَحسينُ الظَّنِّ !**»

انتهى الجواب[(٢)] .

قلتُ :

ومن (**تَحسينِ الظَّنِّ**) أن يقال :

إنَّ تدليس هؤلاء الرُّواة، وعنعنَاتهم لا تضُرُّ، وإن لم يصرِّحوا بالسَّماع من طريق آخر؛ لأنَّها في حكم المُتَّصل لإمامتهم، وإتقانهم، وكثرة ملازمتهم لهؤلاء الشُّيوخ الَّذين عنعنوا عنهم، ولضَبطهم لحديثهم؛ فعنعنتهم عنهم لا تضرُّ، بل هي في حكم الاتِّصال، وإن وُصِمُوا بالتَّدليس؛ إذ ليس كلُّ مدلِّس تردُّ عنعنته؛ فتدبَّر .

❑ ❑ ❑

---

(١) ولبعض أساتذة قسم السُّنَّة بجامعة أم القُرى - حرسها الله-، وهو أ. د أحمد بن عمر بازمُول الكندي - وفَّقه الله- كتابًا لطيفًا سمَّاه: «الجامع لأجوبة الحافظ أبي الحجاج المزِّي على سؤالات جماعة من الحفَّاظ جمعًا، وتعليقًا»، وهو مطبوع بدار ابن عفَّان/ ط١/ ١٤٤٢ .

(٢) انظر: «تدريب الرَّاوي» (١/ ١٢٣) .

ثمَّ وجدتُ مُحدِّث العصر العلَّامة ناصر الدِّين الألباني (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى- **قد تنبَّه لهذا (الأمر الخفي)** :

فصحَّح حديثًا، بل حديثان في كليهما عنعنة (حبيب)[(١)] .

ثمَّ قال :

«ثمَّ أقول: لقد رمَى ابن خزيمة، وابن حبَّان (حبيب بن أبي ثابت) بالتَّدليس، وقال الحافظ في «التَّقريب» : «**ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال، والتَّدليس**» .

قلتُ: ولم يعرِّج الحافظ الذَّهبي في كلِّ كُتُبه الَّتي ترجم له فيها[(٢)] **على وصفه بالتَّدليس !، مثل: «تذكرة الحفَّاظ»، و«سير أعلام النُّبلاء»، و«تاريخ الإسلام»، و«الكاشف»**، وغيرها .

ولـمَّا أورده في «الميزان»؛ وصفه بقوله :

«**من ثقَات التَّابعين، وثَّقه ابن معين، وجماعة، واحتجَّ به كلُّ مَن أفرد الصِّحاح بلا تردُّد**» .

ثمَّ اعتذر عن إيراده فيه بقوله :

«**ولولا أنَّ الدُّولابي، وغيره ذكروه؛ لـمَا ذكرته**» .

---

(١) انظر: «الصَّحيحة» رقم (٣٤١٣)، و(٣٤١٤)، و«صحيح أبي داود» (٥/ ٢٣٥) .

(٢) إلَّا في منظومته: «طبقات الحفَّاظ، وأسماء المدلِّسين»، وهي اثنا عشر بيتًا؛ ولعلَّها في أوَّل طلبه لهذا العلم الجليل .

فلعلَّ إعراض الذَّهبي عن وصفه بالتَّدليس؛ لقلَّته في جملة ما روى من الأحاديث[1]؛ فمثله ممَّا يغض النَّظر عن عنعنته عند العلماء؛ إلَّا إذا ظهر أنَّ في حديثه شيئاً يستدعي ردَّه من نكارةٍ، أو شُذوذٍ، أو مخالفة، أو على الأقلِّ يقتضِي التَّوقُّف عن تصحيح حديثه .

ولعلَّ هذا هو السَّبب في أنَّ ابن حبَّان، وشيخه قد أخرجا له في «صحيحيهما» بعض الأحاديث معنعنةً ! .

كالحديث الآتي بعد هذا، وغيره؛ فانظر «صحيح ابن حبان» (٣٧٥و٤٢٠)، و«صحيح ابن خزيمة» (٢٣و١١٧٢و١٦٨٤) .

وهو السَّبب - أيضاً- في تحسين المُنذري حديثَه هذا - كما تقدَّم-، والله أعلم» انتهى[2] .

قلتُ :

وهذا موافقٌ لمَا سبق تقريره؛ فالحمد لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات .

---

(١) تأمَّل هذا ! .

(٢) انظر: «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (٧/ ١٢٢١-١٢٢٢) .

ولأجل هذا تغيَّر اجتهاده - رحمه الله تعالى- في حديث عائشة: «**لا تسبِّخي**»؛ فقد ضعَّفه في «ضعيف أبي داود» (رقم٢٦٣)، ثمَّ تراجع إلى تصحيحه، وكتَب في الهامش بخطِّ يده: «**يُنقل إلى «الصحيح»؛ لأنَّه ترجَّح عندي أخيراً أنَّه** [أي: حبيب بن أبي ثابت] **قليل التَّدليس؛ ولذلك مشى أصحاب «الصِّحاح عنعنته؛ فهو حجَّةٌ ما لم تظهر في حديثه علَّة**» انتهى، وانظر ما سبق في مناقشة (تدليس حبيب ابن أبي ثابت)؛ **فالحمدُ لله على توفيقه .**

وهو صريحٌ في رجوع الشَّيخ - رحمة الله عليه- **عن الإعلال بعنعنة (حبيب بن أبي ثابت)، وأنَّها عند العلماء مقبُولة إلَّا إذا وُجد ما يستَدعي التَّوقُّف؛ لأنَّه ترجَّح عنده** - أخيراً- **أنَّ حبيب بن أبي ثابت قليل التَّدليس؛ ولذلك مشَّى أصحابُ «الصَّحاح» عنعنته، واحتَجُّوا بها .**

وهذا ما سبق النِّضال لإثباته في الأوجه السَّابقة؛ فالحمدُ لله على توفيقه، وهدايته .

وهذا ما خرج به - أيضًا- :

الشَّيخان شُعيبٌ، وبشَّار - جزاهما الله خيرًا-؛ فقالا في «تحرير التَّقريب» - كما سبق نقلُه- في نقدهم للحافظ ابن حجر في **قوله: «وكان كثيرَ الإرسال، والتدليس»** :

«فيه نَظَر؛ فإن هذا القول لا يصحُّ .. انتهى[1] .

وصدق المتنبِّي :

خُذ مَا رَأَيتَ ودَع شَيئًا سَمِعتَ بِهِ
في طَلعَةِ الشَّمس مَا يُغنِيكَ عَن زُحَلِ

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: «تحرير تقريب التهذيب» (١/ ٢٥٤/ ترجمة حبيب بن أبي ثابت) .

مناقشة العلَّة الرَّابعة:

وهي قول مُحدِّث العصر العلَّامة ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى- :

«**قلتُ: والعلَّة الرَّابعة:** هي جرير بن عبد الحميد؛ فإنه وإن كان ثقة كما تقدم فقد ذكر الذَّهبي في ترجمته من «الميزان» أنَّ البيهقي ذكر في «سننه» في ثلاثين حديثًا لجرير بن عبد الحميد قال :

«**قد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ**» .

قلت: وإنَّ ممَّا يؤكِّد ذلك أنَّه رواه مرة عند ابن أبي عاصم (رقم ٥١٨) بلفظ: «**على صورته**»، لم يذكر «الرَّحمن» .

وهذا الصَّحيح المحفوظ عن النَّبي ﷺ من الطُّرق الصَّحيحة عن أبي هريرة، والمشار إليها - آنفًا-» انتهى[1] .

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (٣/ ٣١٧) .

والـجـواب :

مـن وجـوه :

الوجـه الأوَّل :

معلومٌ أنَّ الإمـام (جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيُّ الكُوفي) - رحـمـه الله تـعـالى- ثقةٌ حجَّة، مجمع على ثقته، وإتقانه، وتـحـرِّيـه، قد خـرَّج حديثـه الأئمَّـة في صحـاحهم، وكتبهم، واحتجُّوا بـهـا، قال الدَّارقطني: «**جـريـر من الثِّقات الحفَّاظ**» انتهى[(١)]، وكان رُحلةً يقصده طلَّاب الحديث في زمـانه؛ لثقته، وجـودة مـرويَّـاتـه[(٢)].

وثوثيقُ الأئمَّة النُّقَّاد لجرير موضع اشتهار، وانتشار، وأكتفي بكلمتين من كـلام النُّقَّاد تـخـتـصـر هـذا الـمـقَـام كُـلَّـه؛ وهـمَـا :

قَولةُ الحافظ أبي القاسم اللَّالكائيُّ (ت٤١٨): «**مُجمعٌ على ثقته**» انتهى[(٣)].

---

(١) انظر: «علل الدَّارقطني» (١٥/ ٧٨).

(٢) قال الذَّهبـي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٢١): «**قلتُ: كـان النَّـاس يرحلُـون إليه لعلمه، وإتقـانه**» انتهى، وقال الإمـام أحـمـد بن حنبـل: «لو كان عندي خمسون درهماً، كنتُ قد خرجت إلى الرَّي، إلى جرير بن عبد الحميد؛ فخـرج بعض أصحابنا، ولـم يمكنِّي الـخـروج؛ لأنَّه لـم يكن عندي» انتهى، وانظر: «مناقب الإمام أحـمـد» (ص٣٠)، و«آداب الشَّافعي ومناقبه» (ص٦٠) لابن أبي حاتم.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧)، وقـال الـحافـظ أبو أحـمـد الـحـاكـم (ت٣٧٨): «**هو عندهـم ثقة**»، وانظر: «إكمـال تهذيب الكمـال» (٣/ ١٨٨).

وقَولةُ الحافظ الخليلي (ت٤٤٦): «**ثقة متفق عليه، مخرج في الصَّحيحين، كان يقال من فاته شعبة، والثَّوري؛ يستدرك بجرير**»[(١)].

وكان (جَرير بن عبد الحميد) من تحرِّيه، وضبطه أنَّه كان لا يُحدِّثُ إلَّا مِن كتابه، ويمتنع أن يُحدِّث من حفظه، إلَّا نادرًا لمَا ضبطه، وأتقنه .

وكانت كتُبه صحيحة متَّفقًا على الاحتجاج بها .

قال الحافظ ابن عمَّار : «**هو حُجَّةٌ، كانت كُتُبُهُ صِحَاحاً**» انتهى[(٢)].

ولمَّا التقى الحافظان أبو الوليد، وأبو داود الطيالسيَّان بـ(جرير)، وتذاكرا طلب جرير منهما أن يكتبا له بعض ما ذكراه؛ فكتباه له .

قال أبو الوليد :

فقال لي: «**قد كتبتُ عن منصور، ومغيرة، وجعل يذكر الشُّيوخ** .

فقلت له: **حدِّثنا** .

فقال: «**لست أحفظ، كتبي غائبة عني، وأنا أرجو أن أوتى بها، قد كتبت في ذلك**» .

فبينا نحن كذلك؛ إذ ذكر يوما شيئا من الحديث .

فقلت: **أحسب أن كتبك قد جاءت** .

قال: **أجل** .

فقلت لأبي داود: **جليسنا جاءته كتبه من الكوفة، اذهب بنا ننظر فيها** .

---

(١) انظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (٢/ ٥٦٨) .

(٢) وإنَّما نصَّ على صحَّة كتبه لاعتماد جرير عليها في التَّحديث؛ فربَّما شكَّ أحدٌ فيها؛ فتنبَّه .

قال: **فأتيناه، فنظرنا في كتبه**» انتهى[1].

وهذا من مزيد توقِّي (جرير) عن الغلط، وإن كان في مجلس مذاكرة؛ ولهذا امتنع عن التَّحديث إلَّا من كتبه، **وهذه منقبة جليلة لهذا المحدِّث**.

وكان جريرٌ مشهورًا بهذا المسلك الرَّشيد، وهو أن لا يُحدِّث إلَّا من كتابه:

قال ابن محرز: وسمعتُ يحيى بن معين يقولُ: «**كنَّا في الرِّحلَة إلى جرير بن عبد الحميد خمسة عشر؛ فأوَّل شيء سألناه، قلتُ له: هات كتاب منصور**» انتهى[2].

❑ ❑ ❑

الوجه الثَّاني:

أنَّ كلام الحافظ أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨) - رحمه الله تعالى- **فيه نظر !**.

فإنَّه لو كان (سيِّء الحفظ في آخر عمره) لصاحَ به الحُفَّاظ النُّقَّاد من كُلِّ جانب، ولم يطلقوا الثَّناء عليه، ويُجمعُوا على ثقتِه، وإتقانه دُونَ تَفصيل !.

ولمَّا حدَّث (جرير بن عبد الحميد) بعضَ طلَّابه عن بعض المتروكين، وشَديدي الضَّعف حذَّر الحفَّاظ من رواية تلك الرِّوايَات عنه، وهي قَليلةٌ مَعدودةٌ، ولم يقدحُوا في (جرير) بذلك لجلالته، وثقته.

فقال الإمام عبد الله بن المُبَارك (ت١٨١):

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ١٨٨)، و(٧/ ٢٦٥/ العلمية)، و «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ١٤)، وغيرها.

(٢) انظر: « معرفة الرِّجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين» رواية ابن محرز (ص٤٢٥/ رقم ١٧٦٠/ طبعة الفاروق).

«**لا يكتب عَن جرير بن عبد الحميد حديث (السَّريِّ بن إِسماعيل)، و(محمَّد ابن سالم)، و(عُبيدة بن مُعتِّب)**» انتهى[1].

وذلك أنَّ أهل الحديث تركوا الرِّواية عن هؤلاء المتروكين؛ ولا ينفع في ذلك شيئًا كتابة (جرير بن عبد الحميد) عنهم، وهو إمامٌ ثقة؛ ولعلَّه أراد معرفة أحاديثهم، ثم ترك الرِّواية عنهم بعد ذلك؛ وذلك لـمَا عُرف عن جرير من شدَّته في هذا؛ فقد كان شديدًا في هذا الباب؛ حتَّى إنه كان يترك الرِّواية عمَّن هذا حالهم، أو خالطوا شيئا من البدع؛ ومن ذلك قوله: «**رأيتُ ابنَ أبي نجيح، ولم أكتب عنه شيئا، ورأيت جابرا الجعفي، ولم أكتب عنه شيئا، ورأيت ابن جُرَيج، ولم أكتب عنه شيئا**».

فقال رجل: ضيَّعت يا أبا عَبد الله !.

فقَالَ: «**لا، أمَّا جابر؛ فإنَّه كان يؤمن بالرَّجعة، وأمَّا ابن أَبي نجيح؛ فكان يرى القدر، وأمَّا ابنُ جُرَيج؛ فإنَّه أوصى بنيه بستِّين امرأة، وقال: لا تزَوَّجوا بهنَّ؛ فإنَّهن أُمَّهاتكم، وكان يرى المتعَة**»[2].

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرِّجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٨٤/ رقم ٦٠٧١) بسند صحيح.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ١٨٦-١٨٧)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ٥٤٤).

قال الحافظ الذَّهبي معلِّقًا على القصَّة: «**قلتُ: أمَّا امتناعه من الجعفي؛ فمعذورٌ؛ لأنَّه كان مبتدعًا، ولم يكن بالثِّقة، وأمَّا الآخران، ففرَّط فيهما، وهما من أئمَّة العلم، وإن غلطا في اجتهادهما**» انتهى من «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١١-١٢).

وكتب جرير - أيضا- عن (إسماعيل بن سُميع الحنفي)، ثم ترك الرِّواية عنه؛ لأنَّه من الخوارج[1].

(١) انظر: «ديوان الضعفاء» (ص٣٤/ رقم ٤٠٩)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ١٠٩).

وقد كان من نهج جماعة من الأئمَّة الحفَّاظ :

الكتابة عن (الكذَّابين)، و(المتروكين) مع علمهم أنَّ (رواياتِهم) لا تُسمن، ولا تغني من جوع؛ فإذا جاءهم من هو من أهل الفِطنة في الحديث حدَّثوه بها؛ لأجل معرفتها، وتمييزها .

فكان ابن المبارك ينصح (طلبَة الحديث) في زمنه، وكان جريرٌ مَقصِد رحلة أهل الحديث في الكُوفة، والعرَاق، وغيرها من الآفاق، وكان يُقالُ - كما سبق قريبًا- : «**من فاته شعبة، وسفيان؛ فليلزم جريرا**» .

فقال ابن المبارك لهم هذه (**النَّصيحة العالية**) :

«**لا يُكتب عن جرير بن عبد الحميد حديث (السَّري بن إِسماعيل)، و(محمَّد ابن سالم)، و(عُبيدة بن مُعتِّب)**» .

والمرادُ أن لا تشتغلوا بها، وتطلبُوا من (جرير بن عبد الحميد) أن يحدِّثكم بها، وربَّما ظنَّكم من أهل المعرفة؛ فحدَّثكم؛ فلا تفعلوا[1] .

وقال الإمام أحمد - أيضًا- : «**ترك النَّاس حديث عُبيدة الضَّبي، وهو عُبيدة بن مُعتِّب**، قال: **وقال رجل لعبيدة: هذا رأي إبراهيم ؟**، قال: **لا؛ إنَّما قِستُ على رأيه !!**» انتهى[2] .

❑ ❑ ❑

وأمَّا النُّقَّاد، وأهل المعرفة؛ فإنَّ معرفتهم بها متعيِّنٌ؛ ليميِّزوا (الخطأَ) إذا حصل في (روايَات الثِّقات)، ودخَل فيها شيء من أحاديث الهلكى ! .

---

(١) انظر: «ديوان الضعفاء» (ص٣٤/ رقم ٤٠٩) .

(٢) انظر: «العلل ومعرفة الرِّجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٤٩/ رقم ٣٦٠٢) .

قال الإمام الحافظ عبد الرحمن ابن رجب (ت٧٩٥)-رحمه الله تعالى-:

«**قلتُ: فرق بين (كتابة حديث الضَّعيف)، وبين (روايتِهِ)؛ فإنَّ الأئمَّة كتبُوا أحاديث الضُّعفاء؛ لمعرفتها، ولم يرووها**» انتهى[1].

❑ ❑ ❑

إذا فهمتَ هذا - زادك الله توفيقًا- :

فقد كان الأئمَّة النُّقَّاد في غاية اليقظَة، والتَّنبُّه لأحاديث جرير؛ حتَّى إنَّه لمَّا طَلب منه بعض طلَّاب الحديث أن يحدِّثهم بما سمعَه من أحاديث (السَّري بن إسماعيل)، و(محمَّد بن سالم)، و(عُبيدَة بن مُعتِّب)، قال الإمام عبد الله بن المبارك نصيحته الثَّمينة لطلَّاب الحديث - وكان مسموعَ الكلمة- :

«**لا يكتب عَن جرير بن عبد الحميد حديث (السَّري بن إسماعيل)، و(محمَّد ابن سالم)، و(عُبيدة بن مُعتِّب)** ! .

فكيف يسكتون على رجل سيِّء الحفظ !، قد أساء الحفظ في ثلاثين حديثًا ؟! .

ولهذا تعقَّب الحافظ ابنُ حجر الحافظَ البيهقيَّ فيما ادَّعاه؛ فقال :

«وقال البيهقي: «**نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ**» !، **ولم أر ذلك لغيره !!، بل احتجَّ به الجماعة !**» انتهى[2].

وهذا ردٌّ من الحافظ ابن حجر لهذا (الجَرح) من البيهقيِّ، وإشارة إلى خَطئه فيه، وعدم متابعة أحدٍ له فيما ادَّعاه !، بل لا سلَفَ له في حكمه ! .

---

(١) انظر: «شرح علل التِّرمذي» (١/ ٣٨٣) .

(٢) انظر: «هدي السَّاري» (ص٣٩٥) .

بل إجـمـاع السَّابقين على توثيق (جرير بن عبد الحميد) مطلقًا ينقض حكمه عليه كُـلِّـيَّـةً .

ولـهـذا أشـار - أيضًا- إشارةً خفيَّةً إلى ضَعف قول البيهقي في «تقريب التَّهذيب»؛ فقال :

«**ثقة صحيح الكتاب، قيل!: كان في آخر عمره يهم من حفظه**» انتهى .

وأحسـن صـاحـبـا «تـحـريـر تقـريب التَّهـذيب»؛ حـين قـالا معلِّـقَين :

«**قوله: «قيل: كان في آخـر عمـره يـهـم»** .

صَدَّره بصيغة التَّمريض؛ لأنَّه قال في «الفتح» (المقدمة ٣٩٥): «انفرد بذلك البيهقيُّ، ولـم أرَ ذلك لغيره؛ بل احتجَّ به الـجـمـاعـة»؛ فـلا يـؤثِّـر قـول البـيـهـقـي فـيـمـن احـتـجَّ بـه الـجـمـاعـة» انتهى[(١)] .

❑ ❑ ❑

وأخـذ الكوثري كلمة البيهقي - ولـم ينسِبها إليها-؛ وزاد فيها؛ فقال:

«**مضطرب الحديث! ....، وكان سيِّئ الحفظ !**»[(٢)] .

وردَّ عليـه فـأجـاد، وأحسـن، وأفـاد العلَّامـة المحقِّق الـنَّـقَّـاد عبد الرَّحمن ابن يحيى المعلِّمي (ت١٣٨٦) - رحـمـه الله تـعـالى-؛ فقال :

«وقول الأستاذ: «**كان سيِّئ الحفظ**» **لـم يقلها أحـدٌ قبله**[(٣)] ! - أيضاً- .

---

(١) انظر: «تحرير تقريب التَّهذيب» (١/ ٢١٣) .

(٢) انظر: «تأنيـب الخطيب على ما ساقه في ترجـمة أبي حنيفـة من الأكـاذيـب» (ص٢١٧/ بدون ذكر اسم الطابع/ الطبعة الجديدة/ ١٤١٠) .

(٣) تـأمَّـل هـذا .

وإنَّما المعروف أنَّ جريراً كان لا يحدِّث مِن حفظه إلَّا نادراً؛ وإنَّما يحدِّث من كتبه، ولم ينكروا عليه شيئًا حدَّث به من حفظه[1]**، وأثنوا على كتبه بالصِّحَّة .**

فأمَّا ما حكاه العُقيلي عن أحمد أنَّه قال: «**لم يكن بالذَّكيِّ اختلط عليه حديث أشعث، وعاصم الأحول؛ حتَّى قَدِمَ عليه بهزٌ؛ فعرَّفه**»[2] .

فقد ذُكر هذا لابن معين؛ فقال: «**ألا تراه قد بيَّنها**» يعني: **أنَّ جريراً بيَّنَ لمَن يَروي عنه أنَّ حديث أشعث، وعاصم اختلط عليه؛ حتَّى ميَّز له بهزٌ ذلك**[3] .

---

(١) تأمَّل هذا .

(٢) أخرجه عبد الله في «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/ ٥٤٣/ رقم ١٢٨٩)، ومن طريقه العقيلي في «الضُّعفاء الكبير» (١/ ٢٠٠)، وحكى هذا - أيضا- الحافظ الدَّارقطني في «علله» (١٢/ ٩٨/ السُّؤال ٢٤٧٢)؛ فقال: «يقال: **إنَّ جريرًا اختلف عليه صحيفة عاصم من صحيفة أشعث بن سوَّار**» انتهى، وقد بيَّن الحافظ الذَّهبي سبب هذا (الاختلاط)؛ فقال في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٢٣) معلِّقا على الحكاية: «**قلتُ: كانوا لا يكتبون على النُّسخة طبقة سماع، ولا اسم الشَّيخ؛ فكتب جرير عن هذا كتابًا، وعن هذا كتابا، وفاته أن يُرقِّم على كلِّ كتاب اسمَ مَن كتبه عنه، وطالَ العهدُ؛ فاشتبه عليه، وبكلِّ حالٍ هو ثقةٌ، محتَجٌّ به في كتب الإسلام كلِّها**» انتهى .

قلتُ: ولهذا قال الدَّارقطني: «**جرير من الثِّقات الحفَّاظ**» انتهى، وانظر: «علل الدَّارقطني» (١٥/ ٧٨) .

(٣) حكاية ابن معين قد ذكرها الباجيُّ في كتاب «الجرح والتعديل»: «قال يحيى بن معين: «**ومثل جرير يُتَّهم في الحديث؟، وقال لي جرير: اختلطت عليَّ أحاديث عاصم الأحول؛ فلم أفصل بينها، وبين حديث أشعث؛ حتَّى قدم علينا بهزٌ؛ فخلَّصها لي، قيل ليحيى: فكيف تكتب هذه عن جرير إذا كان هكذا ؟** . =

وعلى هـذا :

فلم يُـحـدِّث عنهمـا؛ حتَّى مـيَّـز له بـهـزٌ؛ فكـان يـحـدِّث عنهمـا، ويبيِّن الـحـال[1] ! .

وهذا هو مـحـض الصِّـدق، والنَّصيحة، والضَّبـط، والإتقـان؛ فإنَّه لا يُطلب من المحدِّث أن لا يشكَّ في شـيء، وإنَّمـا المطلوب منه أن لا يحدِّث إلَّا بمـا يتقنُه؛ فإن حدَّث بمـا لا يتقنه بيَّنَ الحَال؛ فإذا فعل ذلك؛ فقد أمِنَّا من غلطه، وحصل بذلك المقصود من الضَّبط[2] .

قال: ألا ترَاه قد بيَّن لـهـم أمـرها كـأنَّـه لو لـم يبيِّن لـهم أمـرهـا، لـم يـحـدِّثـهم بـهـا» انتهى، وجاء في رواية ابن محرز سمعتُ يحيى بن معين: «وكان في ذكر جرِير بن عبد الحميد؛ فقال: قـال لـهـم - يعني جرِيـرا-: اضـرب على حديث أشعث، وعاصم؛ فقلـتُ: لبهز - يعني ابن أسد-: خلِّصها لي؛ فخلَّصها لي، وكانت في دفتر واحـد» انتهى، قال الحافظ ابن رجب: «كـأنَّـه يـبـيِّـنُ لـهُـم، ثمَّ يـحـدِّثـهم بـهـا» انتهى؛ ولأجل هذا قال يحيى بن معين: «جرير بن عبد الحميد صدوقٌ ثقةٌ» .

وانظر: «مـعـرفـة الرِّجـال ليحيى بن معين» روايـة ابن مـحـرز (ص٣٣١/ رقم١٣٥٥/ طبعة الفاروق)، و«إكمـال تهذيب الكمـال» (٣/ ١٨٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٧٦)، و«شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٨٢٢)، و«تاريخ أسمـاء الثِّقات» لابن شاهين (ص٩٨/ رقم ١٨٣/ طبعة الفاروق) .

(١) وهذا ما سبق في تعليق الإمام ابن رجب؛ فرحم الله العلامة المعلِّمي ما أدقَّ فهمه ! .

(٢) ومن هنا تعجـب من صـنيع العلائي حيث أورده في كتاب «المختلطين» (ص١٧-١٨)، وليس بصواب !، ووقع في بعـض هذا سبـط ابن العجـمي في «الاعتبار» (ص٧٦رقم ١٨)؛ وتعـلَّلوا بـهـذه الـحـكـايـة ! .

وسيأتي في الوجه الثالث - إن شاء الله تعالى- زيـادة بيـان .

فإن قيل: فإنَّه يؤخذ من كلامهم أنَّه لم يكن يحفظ، وإنَّما اعتماده على كتبه .

قلتُ: هذا لا يعطي ما زعمه الأستاذ «أنه كان سيئ الحفظ» ! .

فإنَّ هذه الكلمة إنَّما تطلق في صدَد القدح فيمَن لا يكون جيِّد الحفظ، ومع ذلك يحدِّث من حفظه !؛ فيخطئ .

فأمَّا مَن لا يُحدِّث من حفظه إلَّا بما أجاد حفظه كجرير؛ فلا معنى للقدح فيه بأنَّه لم يكن جيِّد الحفظ[(١)]» انتهى[(٢)] .

❑ ❑ ❑

ولمَّا أدخل الحافظ أبو جعفر العقيلي (٣٢٢) - رحمه الله تعالى- : الإمام (جرير بن عبد الحميد) في «الضُّعفاء الكبير»[(٣)] تعقَّبه الذَّهبي؛ فقال :

«**وتناكد العقيلي![(٤)] بذكر جرير الضَّبي في «الضُّعفاء» !**؛ فقال :

حدَّثنا محمَّد بن عيسى الهاشمي، قال: حدَّثني جعفر بن عامر قال: سمعتُ أحمد بن حنبلٍ يقولُ: «**جرِير بن عبد الحميد لا يفصل بين مغيرة، وإبراهيم، كان**

---

(١) تأمَّل هذا النَّقد المُفيد، والتَّحقق العَاليَ السَّديد .

(٢) انظر: «التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/ ٤٢٦) .

(٣) ولم أجد أحدًا ممَّن صنَّف في الضُّعفاء ممَّن طالعتُ كتبهم فعل ذلك؛ فغفر الله للحافظ الإمام أبي جعفر، وتجاوز عنه .

(٤) وهذه الكلمة يكرِّرها الحافظ الذَّهبي كثيرًا فيمن يُدخل الحفَّاظ الثِّقات في كتُب جُعلت للضُّعفاء بلا حجَّةٍ معتَبرة؛ وهي مِن لطَائف نقد الذَّهبيِّ .

يكره؛ فذكرتُ ذلك لخلف بن سالمٍ، قال: أحمدُ اشتكت عينُهُ؛ فحلفت عليه أُمُّه أن لا يجيء إلى جريرٍ، مثل جريرٍ يقال له هذا ؟!» انتهى[1] .

قلتُ: هذه الحكاية، والَّتي تليها هي غاية ما أنكر على (جرير بن عبد الحميد)؛ فأمَّا الثَّانية؛ فقد أجاب عنها العلَّامة المعلِّمي في كلامه السَّابق .

وأمَّا ما أورده العُقيلي في نقله عن الإمام أحمد من قوله: «**جرِير بن عبد الحميد لا يفصل بين مغيرة، وإبراهيم، كان يكره**» :

فمرادُ الإمام أحمد أنَّ (جريرًا) كان إذا روى أثرَ إبراهيم النَّخعي: «**أنَّه كان يكرَه سؤرَ الجنُب، ووضوءَه، وشرابَه، وكان لا يرى بأسًا أن يتوضأ بفضل الحائض، ويكره فضل شرابها**»[2]، يوردُه عن (مغيرة بن مِقسم)، ولا يذكر (**صيغة التَّحديث**) بين (مغيرة)، وشيخه (إبراهيم النَّخعي) ! .

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٢٢) .

(٢) أخرجه عبد الرَّزَّاق الصَّنعاني في «المصنَّف» (١/ ١٠٩/ رقم ٣٩٢)؛ فقال: «عن الثَّوري، عن مغيرة، عن إبراهيم: «**كان يكره سؤر** .. »، وذكره، وهذا الإسناد رجاله ثقات إلَّا أنَّ رواية (مغيرة عن إبراهيم) مضعَّفةٌ، قال أحمد بن حنبل: «**عامَّة حديثه عن إبراهيم مدخولٌ؛ إنَّما سمعه من (حمَّاد)، ومن (يزيد بن الوليد)، و(الحارث العُكلي)، و(عبيدة)، وغيرهم، وجعل يضعِّف حديثَه عن إبراهيم وحده**»، وقال أبو داود: «**كان لا يدلِّس**»، قال ابن حجر: «**وكأنَّه أراد ما حكاه العِجلي أنَّه كان يرسل عن إبراهيم؛ فإذا وُقِّف أخبرهم ممَّن سمعه**» انتهى، وانظر: «العلل ومعرفة الرِّجال لأحمد» رواية عبد الله (١/ ٢٠٧/ رقم٢١٨)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٢٢٩)، و«سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السِّجستاني» (ص٥٣/ طبعة الفاروق)، و«الثِّقات» للعجلي=

والظَّاهـر أنَّ الحامـل له على ذلك سرعـةُ القراءة من كتابه عند التَّحـديث؛ فيُسقط لفظ (حدَّثنا)، لا سيَّمـا عند تكـرَار الأسانيد، متَّكِلًا على فهم الحاضرين، وهم من أهل الحديث العارفين .

قال الحافظ يعقوب بن شيبة : «**ذُكر لأبي خيثمة يومًا إرسالُ جرير للحديث، وأنَّه لـم يكن يقولُ: (حدَّثنا)، وقيل له: تَـرَاه كـان يدلِّـس ؟ .**

فقال أبو خيثمة: «**لـم يكن يدلِّـس؛ لأنَّـا كـنَّـا إذا أتـينـاه، وهو في حـديـث الأعمش، أو منصور، أو مغيرة، ابتَـدأ :**

فأخـذ الكتَاب؛ فقال: (حدَّثنا فلانٌ)، ثم يحدِّث عنه مبهمًـا في حديث واحد، ثمَّ يقولُ بعد ذلك: (منصور، منصور)، أو (الأعمش، الأعمش)، لا يقولُ في كلِّ حديث: (حدَّثنا)» انتهى[1] .

وإذا عُرف قصدُه، وفُهم صنيعُه، لـم يكن مُوجِبًا للقدح فيه؛ ألَا ترى الحافظ أبا خيثمة زهير بن حرب (ت٢٣٤)، **يذبُّ عنه، وينفي عنه وصمَـة التَّدليس ؟! .**

(ص٤٣٧/ طبعة الباز)، و«تعريف أهل التَّقديس بمراتـــب الموصـوفين بالتَّدليس» (ص٤٦) .

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغـــداد» (٨/ ١٩٢) بسـند صـحيح، وانظر: «تـهـذيـب الكمـال» (٤/ ٥٤٧)، و«سـير أعـلام النبلاء» (٩/ ١٥)، و«الميـزان» (١/ ٣٩٥) .

كيف وقد كان (**جرِير بن عبد الحميد الضَّبي**) من أعلم النَّاس بأحاديث بلديِّه (**مغيرة الضَّبي**)، وأكثرهم تثبُّتًا فيها، لا سيَّما رواية (**مغيرة عن إبراهيم**)، وما قيل في مغيرة من تدليسه عن إبراهيم[(١)]، أو إرساله عنه[(٢)]؛ فقد كان مُتيقِّظًا لهذا.

قال جرير بن عبد الحميد: «**كنتُ إذا سمعتُ الحديث جئت به إلى المغيرة، فعرضته عليه؛ فما قال لي: ألقه، ألقيته**»[(٣)].

وإذا فهمتَ هذا: **فليس في هذا دليلٌ على ضعف جرير، أو سُوء حفظه!؛ كما يدَّعي الكوثري**، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

ثمَّ وقفتُ بعد كتابة هذا:

على **كلمة جليلة للإمام الكبير الملقَّب بـ(حيَّة الوادي) عليِّ بن المديني** (ت٢٣٤) - رحمه الله تعالى- في رواية (**جرير عن مغيرة**)، تقطع أصل النِّزاع، وتدفع القدحَ عن (جرير) بهذه الحكاية أثرَ الشَّنَاع؛ وحرف كلامه (الفصل):

«**وكتَابُ جرير عن مغيرة عن إبراهيم مئةٌ سمَاعٌ**» انتهى[(٤)].

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص٤٣١) بسند صحيح.

(٢) حتَّى قال الإمام أبو داود: «**أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم نحو عشرين رجلًا**»، كما في «سؤالات أبي عبيد الآجري» له (ص٥٣/ طبعة الفاروق).

(٣) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص٤٣١) بسند صحيح.

(٤) انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجرِّي» للإمام أبي داود (ص ٩٨/ طبعة الفاروق)، وقد قال أبو داود: «مُغيرة لا يُدلِّس، **سمع مُغيرة من إبراهيم مئة وثمانين حديثًا**»، وانظر: «سؤالات أبي عبيد الآجرِّي» (ص ٩٨/ طبعة الفاروق)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٨٠) للفسَوي.

وهذه (**الكلمة العظيمة**) تُثبتُ لك - أيُّها المُوفَّق - ما كنتُ قدَّمته لك من أنَّ (**جرير بن عبد الحميد الضَّبي**) كان من أعلم النَّاس بأحاديث بلديِّه (**مغيرة الضَّبي**)[1]، وأكثرهم تثبُّتًا فيها، وأنَّه كان مُتيقِّظًا لما قيل في رواية (**مغيرة عن إبراهيم**) من (تدليسٍ)، أو (إرسالٍ)؛ **ولهذا حرَّرها في كتابه سماعًا** .

فالحمدُ لله على توفيقه، وهدايته .

❑ ❑ ❑

الوجه الثَّالث :

أنَّ ما ذكره الحافظ الذَّهبي في «الميزان» من قوله : «**إنَّ البيهقي ذكر في سننه في ثلاثين حديثًا لجرير بن عبد الحميد**» ! .

غريبٌ !، ولعله تصحيف؛ فالبيهقي ذكر هذا في موضع واحدٍ في «سننه» في حديث واحد ! .

وهاك لفظ كلام الحافظ البيهقي في «السُّنن الكبرى» (٦/ ١٤٣)، وحرفه :

«**والحديث الآخر في رواته من نُسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، وهو جرير ابن عبد الحميد**» انتهى كلامه .

هذا لفظه، وحروفه؛ فقول الذَّهبي: «في ثلاثين حديثا» **فيه نظر ظاهر** .

ولو تأمَّلت - زادك الله توفيقًا - **في كلام الحافظ البيهقي لرأيت أنَّه ليس فيه الجزم بصحَّة هذا الَّذي (نُسب) !، بل هو مُجرَّد حكاية لقول قيل !** .

---

(١) **فائدة:** قال الإمام ابن المديني: «**مغيرة كان أعلم النَّاس بإبراهيم ما سمع منه، وما لم يسمع، لم يكن أحدٌ أعلم به منه، حمَل عنه، وعن أصحابه**» انتهى من «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٤) للفسوي .

ويدلُّ لهذا أنَّ الحافظ البيهقي يطلق توثيق (جرير بن عبد الحميد)، ولا يطعن فيه بمثل هذا (الجَرح المفسَّر) إلَّا ما حكَاه في هذا الموضع - خاصَّة- عن غيره مُبهمًا له ! .

فانظره - مثلا- وهو يقول في «السُّنن الكبرى» (٤/ ٣٥٠): «وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة فيه، **وهو ثقةٌ حجَّةٌ**» انتهى كلامه .

قلتُ: هذا حكم البيهقي في (جرير بن عبد الحميد الضَّبي) أنَّه عنده (**ثقةٌ حجَّةٌ**)، ينافيه أن يقال: (**إنه في آخر عمره ساء حفظه**) !!؛ فهُما ضدَّان ! .

ولو كان هذا الحكم معتبرًا عنده لكرَّره في سائر ما خرَّجه عنه، لا سيَّما عند التَّعارض، والاختلاف؛ فتأمَّل .

❑ ❑ ❑

ولعلَّ ما ذكره البيهقي من قوله : «نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ»؛ سببه - والله أعلم- الخلط بين ما قيل في (جرير بن حازم) من سوء حفظه آخر عمره، وإلصاقه بـ(جرير بن عبد الحميد)، وقد وقع هذا لبعض المحدِّثين .

فقد قال أبو حاتم الرَّازي في (جرير بن حازم): «**تغيَّر قبل موته بسنة**» .

وقال عبد الرَّحمن بن مهدي: «**اختلط جرير بن حازم، وكان له أولاد أصحاب حديث؛ فلمَّا أحسُّوا ذلك منه، حجبوه؛ فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه شيئا**»[(١)] .

وقال المَرُّوذي: سألت أبا عبد الله أحمد عن (جرير بن حازم) .

فقال: «**في بعض حديثه شيء، وليس به بأس**»[(٢)] .

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٥٢٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٠١).

(٢) انظر: «سؤالات المَرُّوذي» (ص ٧٢ رقم٨١) .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة (**جرير بن عبد الحميد**) :

«وقال البيهقي في «السنن» : «نُسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ»، **وذكر صاحب «الحافل» عن أبي حاتم: «أنَّه تغيَّر قبل موته بسنة؛ فحجبه أولاده» ! .**

وهذا ليس بمستقيم؛ فإنَّ هذا إنَّما وقع لجرير بن حازم؛ فكأنَّه اشتبه على صاحب الحافل !» انتهى[(١)] .

قلتُ: و«الحافل» هو كتاب كبير للمحدِّث أبي العبَّاس أحمد بن محمَّد النَّباتي (ت٦٣٧) - رحمه الله تعالى- جعلَه ذيلا لكتاب «الكامل» للحافظ أبي أحمد ابن عَديٍّ (ت٣٦٥) - رحمه الله تعالى- .

❑ ❑ ❑

فائدة: إلزام ابن التُّركماني للبيهقي بردِّ أفراد جرير بن عبد الحميد !

قلتُ: وتجاوز العلَّامة علاء الدِّين المَارديني المشهُور بابن التَّركماني (ت٧٥٠) - رحمه الله تعالى- في كتابه «الجوهر النَّقي في الرَّد على البيهقي»؛ فأخذ كلام البيهقي المذكور في أنَّ (**جرير بن عبد الحميد**) (**نُسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ**) !، وأعلَّ به حديثًا آخر ضعيفًا في «كتاب الصَّلاة»[(٢)] ، أخرجه

---

(١) انظر: «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٧٧) .

(٢) وهو من طريق: (جرير بن عبد الحميد عن عاصم الأحول عن عيسى بن حطَّان عن مسلم بن سلَّام عن علي بن طلق الحنفي قال: قال رسول الله ﷺ : «**إذا فسا أحدكم في الصلاة؛ فلينصرف، ثم ليتوضأ، وليعد صلاته**» .

و(مسلم بن سلَّام) مجهول حال، و(عيسى بن حطَّان) قال الحافظ: مقبول، قال التِّرمذي في «العلل الكبير» (ص٤٤): «سألتُ محمَّدًا عن هذا الحديث؛ فقال: (**علي بن طلق**) **هذا أُراه غير** (**طلق بن علي**)، **ولا أعرف لعلي بن طلق إلَّا هذا الحديث، وعيسى بن حطَّان، الَّذي روى عنه هذا الحديث رجل مجهول**؛ فقلت له: **أتعرف هذا**=

أبو داود في «سننه» (٢٠٥)، وابن حبَّان في «صحيحه» (برقم ٢٢٣٧)، والدَّارقطني في «سننه» (٥٦٢)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٣٦٢).

ولـمَّـا قال البيهقي: (**وهذا يصـرِّح بإعـادة الصَّلاة، وبه قال: المسور ابن مخرمة من الصَّحابة**) انتهى.

اعترضه ابنُ التُّركمـاني - **كالـمـذكِّـر لـه بكـلامـه** !-؛ فقال:

«**قلتُ: ذكر ابن حبَّان في «صحيحه» هذا الحديث، ثمَّ قال: «لـم يقل: (وليُعد صلاته) إلَّا جـرير»، وقال البيهقي في باب إقرار الوارث بوارث: «نُسب جرير بن عبد الحميد إلى سوء الحفظ في آخر عمره ..»** انتهى»[1].

❑ ❑ ❑

قلتُ: وهذا إلـزامٌ مـنـه للبيهقيِّ بإعـلال ما تفـرَّد به (جرير بن عبد الحميد) في هذا الحديث؛ لأنَّه نُسب إلى سـوء الحفظ !! - وهو إلـزامٌ مـتَّـجـهٌ إن سلَّمنا بالقَـدح السَّابق -.

وهذا ما لـم يصنعه الحافظ البيهقي، ولا التـزمـه إلَّا في ذلك الموضع الفَريد الوَحيد !.

ولـم أجـد - الآن- أحـدًا أعـلَّ حـديـثَ: «**إذا فسا أحدكم في الصلاة**» بـهـذه الـعـلَّـة الـمـدَّعـاة !، **وهي أنَّ جريرًا نُسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ !، وفي ذلـك ذكـرى لـمـن يَـفـهـم**، والله تعالى أعلـم.

❑ ❑ ❑

الحديـــث الَّذي روى (علي بن طلق) من حديث (طلق بن علي) ؟؛ فقال: «**لا**» انتهى، وانظر: «سنن التِّرمذي» (٣/ ٤٦٠/ حديث ١١٦٤).

(١) انظر: «الجوهر النَّقي في الرَّد على البيهقي» (٢/ ٢٥٤-٢٥٥).

الوجه الرَّابع:

قول **محدِّث العصر العلَّامة ناصر الدين الألباني** (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى- : «**قلتُ: وإنَّ ممَّا يؤكِّد ذلك أنَّه رواه مرَّة عند ابن أبي عاصم (رقم ٥١٨) بلفظ: «على صورته» لم يذكر «الرَّحمن»، وهذا الصَّحيح المحفوظ عن النَّبي ﷺ من الطُّرق الصَّحيحة عن أبي هريرة**» انتهى .

فالجواب :

من وجهين :

الوجه الأوَّل :

أن يقال: - رحمك الله، ورضي عنك، وأعلا مقامك في الجنَّة- :

تهمةُ سوء الحفظ بأخَرَةٍ تهمةٌ باطلةٌ، لا دليلَ عليها؛ و(جرير بن عبد الحميد) ثقةٌ في أوَّل أمره، وآخره، قد اتَّفق الأئمَّة الأقدمون على توثيقه، وخرَّجوا أحاديثه في الصِّحاح، واحتجُّوا بها .

وإذا فُهم هذا فقد روى الوجهين، وكلاهما ثابتان عنه بالطُّرق الصَّحيحة، ولا تعارض، وقد سبق جزم الإمامين الجليلين أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية بصحة حديث: «**على صورة الرحمن**»؛ وفسَّرا به رواية «**على صورته**» دون أي ادِّعاء نكارةٍ، أو تعارض ! .

وهم القوم لا يشقى بهم جليسهم .

❑ ❑ ❑

وقد سبق في أوَّل هذا الكتاب، والرَّد أنَّ مُحدِّث العصر العلَّامة ناصر الدِّين الألباني (ت١٤٢٠) - رحمه الله تعالى- لمَّا اعتقد (النَّكارة) ذهب

يتلمَّس إسقاط هذا الحديث بما فتح الله به عليه من علم الحديث، وهو يرى في نفسه أنَّه يذبُّ عن السُّنَّة، ويدافع عنها .

وأخطأ في ذلك عن حُسن قصدٍ .

ولم يسبقه - غفر الله له- **إلى دعوَى النَّكارة أحدٌ من الأئمَّة الحفَّاظ المعتَبرين، فيما طالته يدي من كتبهم، ونقولاتهم .**

❑ ❑ ❑

ثمَّ يقالُ :

الوجه الثَّاني :

قوله - رحمه الله تعالى- :

«قلتُ: وإنَّ ممَّا يؤكِّد ذلك أنَّه رواه مرَّة عند ابن أبي عاصم (رقم ٥١٨) بلفظ: «على صورته» لم يذكر «الرَّحمن»، وهذا الصَّحيح المحفوظ» .

قلتُ:

هذا الوجه الذي رواه ابن أبي عاصم، هو من طريق: (أبي الرَّبيع الزَّهراني ثنا جرير، عن الأعمش، عن حبيب، عن عطاء، عن ابن عمر) .

و(أبو الرَّبيع) - وهو ثقةٌ معروفٌ- قد خالف جماعةَ الرُّواة الثِّقَات عن (جرير بن عبد الحميد) في هذا الحديث؛ فقال: «**على صورته**» .

وقال الجماعةُ الثِّقات في رواياتهم: «على صورة الرَّحمن»، وهم ثمانية أنفس؛ وهم :

(إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ابن راهوية) [إمام ثبت]، و(زهير بن حرب، أبو خيثمة النَّسائي) [ثقة حجَّة]، و(إسماعيل بن إبراهيم أبو معمر القطيعي) [ثقة مأمون]، و(يوسف بن موسى الرَّازي) [صدوق]، و(هارون بن معروف) [ثقة]،

و(علي بن بحر القطَّان) [ثقة]، و(عثمان بن أبي شيبة) [ثقة ثبت]، و(إسحاق بن إسماعيل الطَّالقاني) [ثقة] .

فهذا الطَّريق عن (جرير بن عبد الحميد) المحفوظ فيها (عنه) رواية الجماعة الثِّقات عنه، ورواية أبي الرَّبيع غير محفوظة؛ لا سيَّما وقد سلك أبو الرَّبيع الجادَّة في الحديث، ورواية الجماعة الثِّقات على خلاف الجادَّة؛ فدلَّ على أنَّهم ضبطوا ما رووا عن (جرير بن عبد الحميد) في هذا الحديث .

إذا فهمتَ هذا، وعلمتَهُ :

فالصَّواب خلافُ ما قرَّره الشَّيخُ - رحمه الله تعالى-؛ والمحفوظ في حديثِ (جرير بن عبد الحميد عن الأعمش) رواية الجماعة عنه، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

كيفَ وقد سبق في الفصل الأوَّل :

أنَّ لفظَ الجماعة: «على صورة الرَّحمن» :

قد ثبت - أيضا- في رواية (محاضر بن المُوَرِّع عن الأعمش)؛ فكان متابعًا لرواية (جرير بن عبد الحميد عن الأعمش) متابعةً صحيحةً تامَّةً .

❑ ❑ ❑

كيفَ وقد جاء لهذه اللَّفظة - أيضًا- شاهدٌ في رواية ابن لهيعة عن (الأعرج)، و(أبي يونس) عن أبي هريرة - رضي الله عنه- بلفظِ الجَمَاعة: (على صورة الرَّحمن) .

❑ ❑ ❑

ولا أحسِبُ منصفًا يقرؤ هذَا إلَّا ويُذعنُ بما فيه من الصَّواب، والله أعلم .

❑ ❑ ❑

الفَصْلُ الرَّابِعُ

مُنَاقَشَةُ شَيخ الإسلَام ابنِ تَيمِيَّةَ

للعِلَل الَّتي أُعِلَّ بهَا إسنَادُ حَديثِ:

«فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»

الفَصْلُ الرَّابِعُ

مُنَاقَشَةُ شَيخ الإسلَام ابنِ تَيمِيَّةَ للعِلَل الَّتي أُعِلَّ بهَا إسنَادُ حَديثِ: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»

اعلم - وفَّقني الله، وإيَّاك لكلِّ خير- أنَّ ممَّا يسَّره الله الكريمُ الحليم اللَّطيف الخبير :

الوقوفَ على أجوبَة شيخ الإسلام ابن تيميَّة (ت٧٢٨) - رحمه الله تعالى- على العلل المُدَّعاة في القدح في إسناد حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - مرفوعًا: «**لا تُقَبِّحُوا الوَجهَ؛ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ**» .

وقد أجاب شيخ الإسلام عن هذه العلل بأجوبة ماتعة في نقاش عِلميٍّ دَقيق، ومُبَاحثَة رائقَة، غلَّب فيها - رحمه الله تعالى- جانبَ التَّأصيل العِلميِّ الفقهيِّ؛ فأتَى بفوائد، وقواعد هي المقصُود من علم الإسناد، والرِّواية .

وهذا يجعل شيخ الإسلام ابن تيميَّة من المنتصرين لصحَّة حديث ابن عمر - رضي الله عنه -؛ بل ومن المجاهدين في الذَّبِّ عن هذا الحديث الجليل، وتصحيحه، والرَّدِّ على مَن ضعَّفه، أو حرَّفه .

وقد آثرتُ سَرد كلامه كاملًا - كما هو-، وعلَّقتُ في الهامش توضيحًا، واللهُ هو المُوفِّق، والهادي[1].

وقد ذكَر - جزاه الله خير الجزاء- **(أحدَ عشر وجهًا)** في الجواب عن العلل المُدَّعاة في إسنَاد هذا الحديث العظيم.

---

(١) سبق إلى ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- العلَّامة حمُود بن عبد الله التُّويجري (ت١٤١٣) - رحمه الله تعالى- في جزئه: «**عقيدة أهل الإيمان في أنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحمن**» (ص٧٣-٧٧)، ونقله عن مخطوطة «بيان تلبيس الجهمية»، ونقله عنه: المحدِّث عبد الله بن محمَّد الدُّويش (ت١٤٠٩) - رحمه الله تعالى- في رسالته: «**دفاع أهل السنَّة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرَّحمن**» مع تصرُّف، وراجَع المخطوطة -أيضًا-، واجتهد في تصويب ما أمكنه؛ فجزاه الله خيرًا.

[جواب شيخ الإسلام ابن تيميَّة]

قال - رحمه الله تعالى - :

«الوجه الثَّامن :

أنَّ رواية الحديث من وجوه؛ فسائر الألفاظ تبطل عود الضَّمير إلى آدم[(١)] .

مثل قوله: «لا تقبِّحوا الوجه؛ فإنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحمن»، وقوله في الطَّريق الآخر من حديث أبي هريرة: «إذا ضرب أحدكم؛ فليتجنب الوجه؛ فإنَّ صورة الإنسان على صورة الرَّحمن»، وقول ابن عباس فيما يذكره عن الله تعالى: «تَعمِد إلى خلق من خلقي، خلقتهم على صورتي؛ فتقول لهم: اشربوا يا حمير ؟!»[(٢)] .

❑ ❑ ❑

فأمَّا قوله: «إن حديث ابن عمر قد ضعَّفه ابن خزيمة[(٣)] **؛ فإنَّ الثَّوري أرسله؛ فخالف فيه الأعمش، وأنَّ الأعمش، وحبيباً مدلِّسان» .**

❑ ❑ ❑

---

(١) خلافًا للجهميَّة، ومن تأثَّر بتأويلاتهم .

(٢) سيأتي - إن شاء الله تعالى- تصحيح شيخ الإسلام لهذا الأثر .

(٣) وهذا من العجب إذ يستدل الرَّازي بكلام ابن خزيمة !، وهو القائل عن «**كتاب التَّوحيد**»: «**إنه كتاب الشِّرك**» !!؛ فلمَّا وافق شيئًا في نفسه استدلَّ بكلامه ! .

وفي هذا عبرة لطالب العلم أن يمعن النَّظر في تحرير أحاديث العقائد، وأن يحذر أن يخدم بكلامه الطَّاعنين في السُّنَّة، وهو يحسَب أنَّه إنَّما ينصرُ السنَّة ! .

فـيـقـال :

قد صحَّحه إسحاق بن راهوية، وأحـمـد بن حـنـبـل[1] ، وهـمـا أجـلُّ مـن ابن خزيـمـة باتِّـفـاق النَّاس[2] .

❑ ❑ ❑

و- أيضاً- فمن المعلوم أنَّ عطاء بن أبي رباح، إذا أرسل هذا الحديث عن النبي ﷺ؛ فلا بـدَّ أن يكون قد سمعه من أحـدٍ .

وإذا كان في إحدى الطَّريقين قد بيَّن أنَّه أخـذه عن ابن عمر، كان هذا بياناً، وتفسيراً؛ لـمـا تـركـه، وحذفـه مـن الطَّـريـق الأخـرى .

ولـم يكن هـذا اخـتـلافًـا أصـلاً[3] .

❑ ❑ ❑

و- أيضاً- فلـو قـدِّر أنَّ عطـاءً لـم يذكـره إلَّا مرسلاً عن النبي ﷺ؛ فمِن المعلوم أنَّ عطاءً من أجلِّ التَّابعين قدراً؛ فإنه هو، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري أئمَّة التَّابعين في زمانهم .

وقـد ذكـر الـمـصـنِّـف لـهـذا الـحـديـث كابن خزيمة أنَّ الأخبار في مثل هذا الجنس - الَّذي توجـب العلم-؛ هي أعظم من الأخبـار الَّتي توجب العمل .

---

(١) وهـذا تـصـريـح مـن شيـخ الإسلام أن الإمـامـيـن أحـمـد، وإسـحـاق قـد صـحَّـحـاه خـلافًا لتشكيـك العلَّامة ناصـر الدِّيـن الألـبـاني - رحـمـه الله تـعـالى- .

(٢) هـذا الوجـه الأول مـن الـجـواب .

(٣) هـذا الوجـه الثَّاني من الـجـواب .

ومعلومٌ أنَّ مثل عطاء لو أفتى في مسألة فقه بموجِب خبر أرسله؛ لكان ذلك يقتضي ثبوته عنده .

ولهذا يجعل الفقهاء احتجاج المُرسِل بالخبر الَّذي أرسله دليلاً على ثبوته عنده .

فإذا كان عطاء قد جزم بهذا الخبر العِلميِّ عن النَّبي ﷺ في مثل هذا الباب العظيم؛ أيستجيز ذلك من غير أن يكون ثابتاً عنده أن يكون قد سمعه من مجهول لا يُعرف، أو كذَّاب، أو سيِّئ الحفظ ؟![1] .

❑ ❑ ❑

و- أيضاً- فاتِّفاق السَّلف على رواية هذا الخبر، ونحوه، مثل :

(عطاء بن أبي رباح)، و(حبيب بن أبي ثابت)، و(الأعمش)، و(الثَّوري)، وأصحابهم من غير نكير سُمع من أحد لمثل ذلك في ذلك العصر مع أنَّ هذه الرِّوايات المتنوِّعة في مظِنَّة الاشتهار :

دليل على أنَّ علماء الأمَّة؛ لم تُنكر إطلاق القول بـ«أنَّ الله خلق آدم على صُورة الرَّحمن» .

بل كانوا متَّفقين على إطلاق مثل هذا، وكراهة بعضهم لرواية ذلك في بعض الأوقات له نظائر[2] .

---

(١) هذا **الوجه الثَّالث** من الجواب .

(٢) كالمنقول عن الإمام مالك، وقد بيَّنت تحرير القول فيه في مبحث نافع في كتابي: «**شَدُّ العَزِيمَة في الذَّبِّ بالحَقِّ عَن إِمَامِ الأَئمَّةِ ابنِ خُزَيمَة**» - يسَّر اللهُ نشره على خير- .

فإنَّ الشَّيء قد يُمنع سماعُه لبعض الجهَّال، وإن كان متَّفقاً عليه بين علمَاء المسلمين[1].

و- أيضاً- فإنَّ الله قد وصف هذه الأمَّة بأنَّها خير أمَّة أخرجت للنَّاس، وأنَّها تأمرُ بالمعروف، وتنهى عن المُنكر:

فمِن الممتنع أن يكون في عصر التَّابعين يتكلَّم أئمَّة ذلك العصر بما هو كفر، وضلال، ولا يُنكِر علَيهم أحدٌ !! .

فلو كان قوله: «خلق آدم على صورة الرَّحمن» باطلاً؛ لكانوا كذلك[2].

❑ ❑ ❑

و- أيضاً- فقد روي بهذا اللَّفظ من طريق أبي هريرة[3].

---

(١) هذا الوجه الرَّابع من الجواب.

(٢) هذا الوجه الخامس من الجواب.

وتأمَّل عظيم أدب شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى- في اجتناب الألفاظ الباطلة، الفَجَّة، ولو كان على سبيل النَّقض، والرَّدِّ !؛ وذلك في قوله: (لكانوا كذلك) !، ولم يقل: (لكانوا كُفَّارًا ضلَّالًا) !! .

(٣) يعني: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه-، ولفظه: «إذا قاتل أحدكم؛ فليجتنب الوجه؛ فإنَّما صورة الإنسان على صورة الرَّحمن جلَّ اسمه»، من (طريق أبي يونس عن أبي هريرة)، و(طريق الأعرج عن أبي هريرة)، والطَّريقان حسنان في الشَّواهد كما سبق تفصيل القول في الفصل الأوَّل.

والحديثُ المَرويُّ من طريقين مختلفين، لم يتواطأ رواتهما يؤيِّد أحدهما الآخر، ويشهد له، ويعتبر به[1].

بل قد يفيد ذلك العلم[2]!.

إذ الخوف في الرِّواية من تعمُّد الكذب، أو من سوء الحفظ؛ فإذا كان الرُّواة ممَّن يُعلم أنَّهم لا يتعمَّدون الكذب، أو كان الحديث ممَّن لا يُتَواطأ في العادة على اتِّفاق الكذب على لفظه؛ لم يبق إلَّا سوء الحفظ؛ فإذا كان قد حفظ كلٌّ منهما مثل ما حفظ الآخر، كان ذلك دليلاً على أنَّه محفوظٌ.

لاسيَّما إذا كان [ممَّن جرَت العادة][3] بأنَّه لا يَنسى؛ لمَا فيه مِن تَحرِّيه اللَّفظَ، والمعنَى.

ولهذا يحتج من منع المرسل، به إذا رُوي من وجهٍ آخَر.

ولهذا يجعل التِّرمذي، وغيره الحديث الحسن ما روي من وجهين، ولم يكن في طريقه متَّهمٌ بالكذب ولا كان مخالفًا للأخبار المشهورة.

وأدنى أحوال هذا اللَّفظ أن يكون بهذه المنزلة[4].

❑ ❑ ❑

---

(١) وهذا تأصيل نافعٌ لباب الحسن لغيره؛ فاحفظه.

(٢) يعني: مع تعدُّد القَرائن، والطُّرق ما يدلُّ على اشتهاره.

(٣) هذا الأقرب في ضبط هذا الموضع، وزدتُ كلمة (العادة) لدَلالة السِّياق عليها توضيحًا، ورجَّح في المطبوع: [ممَّن جُرِّب].

(٤) هذا الوجه السَّادس من الجواب.

و- أيضاً- فقد ثبت عن الصَّحابة أنَّهم تكلَّموا بمعناه كما في قول ابن عباس: «تَعمدُ إلى خلق من خلقي على صورتي»[1] .

والمرسل إذا اعتضد به قول الصَّاحب احتجَّ به من لا يحتجُّ بالمرسل، كالشافعي، وغيره[2] .

---

(١) **وهذا جزمٌ من شيخ الإسلام بصحَّة أثر ابن عبَّاس هذا** .

لم أجد الآن- إسناد هذا الأثر، وأقدم من ذكره - فيما وقفت-؛ هو : **الإمام أبو محمد ابن قتيبة** (ت٢٧٦) في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٢١-٣٢٢)؛ فقال: «**وكذلك حديث ابن عباس: «أنَّ موسى ﷺ ضرَب الحجرَ لبَني إسرائيل؛ فتفجَّر**»، وقال: «**اشربوا يا حمير؛ فأوحى الله** - تبارك، وتعالى- **إليه: «عمَدت إلى خلقي من خلقي، خلقتهم على صورتي؛ فشبهتهم بالحمير»؛ فما برح؛ حتَّى عُوقب**»؛ هذا معنى الحديث» انتهى .

وقال أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص٩٧/ رقم ٨٥)؛ فقال: «**وذكر إبراهيم ابن عبد الله بن الجنيد الخُتَّليُّ في «كتاب العظَمة» بإسناده عن ابن عبَّاس**» انتهى، و(الخُتَّليُّ) من تَلاميذ الإمام أحمد، وهو ثقةٌ، وكتابه مفقودٌ .

وأخرجه أبو بكر ابن أبي الدُّنيا (ت٢٨١) في «كتاب الصَّمت» (رقم٣٤٩)، **وليس فيه لفظ الشَّاهد**؛ فقال: «حدَّثنا سعيد بن سليمان، عن أبي حفص الأبار، عن الأعمش، عن حكيم بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما»، وهذا سند ضعيف جدًّا، فيه (حكيم بن جبير) قال أحمد: (حكيم ضعيف الحديث، مضطرب) .

وتقدَّم في أوَّل التَّعليق أنَّ **شيخ الإسلام جزم بصحَّة أثر ابن عبَّاس، وبثبوته عنه؛ فلعلَّه وجده بطرق ثابتة**، والله أعلم .

(٢) هذا **الوجه السَّابع** من الجواب .

و- أيضاً- ثبت بقول الصَّحابة ذلك، ورواية التَّابعين كذلك عنهم أنَّ هذا كان مطلقاً بين الأئمَّة، ولـم يكن منكـوراً بينهم[1].

❑ ❑ ❑

و- أيضاً- فـعِـلـمُ ذلـك لا يؤخـذ بالرَّأي؛ وإنَّمـا يـقـال تـوقـيـفًـا.

ولا يـجـوز أن يكون مستند ابن عباس أخبـار أهل الكتاب، الَّذي هـو أحـد النَّاهـين لنـا عن سـؤالـهم.

ومع نهي النَّبي ﷺ عن تصديقهم، أو تكذيبهم؛ فعُلِمَ أنَّ ابن عبَّاس إنَّمـا قاله توقيفاً من النَّبي ﷺ[2].

❑ ❑ ❑

ففي «صحيح البخاري»[3] عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عبد الله أنَّ ابن عبَّاس قال: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الَّذي أنزل على رسولكم، أحدث الكتب عهداً بالرحمن، تقرؤونه محضاً، لـم يشب، وقد حدَّثكم أنَّ أهل الكتاب، قد بدَّلوا من كتب الله، وغيَّروا؛ فكتبوا بأيديهم الكتب، وقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا به ثمناً قليلاً؛ أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؛ فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم».

وفي «صحيح البخاري»[4] عن أبي هريرة قال: «كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسِّـرونـهـا بالعـربيَّـة لأهل الإسلام.

---

(١) هـذا **الوجـه الثَّامن** مـن الـجـواب.

(٢) هـذا **الوجـه التَّاسع** مـن الـجـواب.

(٣) (رقم ٢٦٨٥).

(٤) (رقم ٤٤٥٨).

فقال رسول الله ﷺ: «لا تصدِّقوا أهل الكتاب، ولا تكذِّبوهم، وقولوا آمنا بالله، وما أنزل إلينا، وما أنزل إليكم الآية» .

فمعلومٌ مع هذا أن ابن عباس لا يكون مستنداً فيما يذكره من صِفَات الرَّبِّ أنَّه يأخذ ذلك عن أهل الكتاب ! .

فلم يبق إلَّا أن يكون أخذ من الصَّحابة، الَّذين أخذوه من النَّبي ﷺ .

❑ ❑ ❑

وهذه الوجوه كلُّها[1] مع أنَّها مبطلةٌ لقول من يُعيدُ الضَّمير في قوله على آدم؛ فهي أدلَّةٌ مستقلَّةٌ في الإخبار بـ«أنَّ الله تعالى خلق آدم على صُورة نفسه» .

❑ ❑ ❑

وبهذا حصل الجواب عمَّا يُذكر من كون الأعمش مُدلِّساً؛ حيث يُقدِمُ على رواية مثل هذا الحديث، ويتلقَّاه عنه العلماءُ، ويوافقه الثَّوري، والعلماء على روايته عن ذلك الشَّيخ بعينه[2] .

❑ ❑ ❑

وكذلك قوله: «حبيبٌ مدلِّس»؛ فقد أخذه عنه هؤلاء الأئمَّة[3] .

❑ ❑ ❑

---

(١) السَّابقة، وهي تسعةُ أوجه .

(٢) هذا الوجه العاشر من الجواب .

(٣) يعني: ولم يلتفتوا إلى قضيَّة تدليسه، والحديث في دقائق العقائد؛ فلولا أنَّهم قبلُوا حديثه ما حدَّثوا به عنه؛ فتأمَّل .

وهذا هو الوجه الحادي عشر من الجواب .

و-أيضاً- فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة .

فإن في السفر الأول منها :

«سنخلق بشراً على صورتنا، يشبهها» .

وقد قدَّمنا أنَّه يجوز الاستشهاد بما عند أهل الكتاب؛ إذا وافق ما يؤثَر عن نبيِّنا بخلاف ما لم نعلمه إلَّا من جهتهم .

فإنَّ هذا لا نصدِّقهم فيه، ولا نكذِّبهم .

ثمَّ إنَّ هذا ممَّا لا غرض لأهل الكتاب في افترائه على الأنبياء .

بل المعروف من حالهم كراهة وجود ذلك في كتبهم، وكتمانه، وتأويله كما قد رأيتُ ذلك ممَّا شاء الله من علمائهم[1] .

ومع هذا الحال يمتنع أن يَكذِبُوا كلاماً يثبتونه في ضمن التَّوراة، وغيرها، وهم يكرهون وجوده عندهم[2] !! .

وإن قيل: الكاره لذلك غير الكاتب له ! .

فيقال: هو موجودٌ في جميع النَّسخ الموجودة في الزَّمان القديم في جميع الأعصار، والأمصار من عهد النَّبي ﷺ .

❑ ❑ ❑

و- أيضاً- فمن المعلوم أنَّ هذه النُّسخ الموجودة اليوم بالتَّوراة، ونحوها قد كانت موجودة على عهد النبي ﷺ؛ فلو كان ما فيها من الصِّفات كذباً، وافتراءً،

---

(١) وهذه شهادة من شيخ الإسلام لما سمعه في عصره من علماء أهل الكتاب.

(٢) وهذا بخلاف ما يدَّعيه بعض أهل الأهواء، والجهل في زماننا من أنَّهم يعتقدون أنَّ الله مشابه لخلقه !!، ويفرحون بذلك .

ووصفاً لله بما يجب تنزيهه عنه، كالشَّركاء، والأولاد؛ لكان إنكار ذلك عليهم موجوداً في كلام النَّبي ﷺ، أو الصَّحابة، أو التَّابعين، كما أنكروا عليهم ما دون ذلك .

وقد عابهم الله في القرآن بما دون ذلك ممَّا هو دون ذلك؛ فلو كان هذا عيباً؛ لكان عيب الله لهم أعظمَ، وذمُّهم عليه أشدُّ» انتهى كلامه[1] .

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة» (٦/ ٤٤١-٤٥٢) .

قال كاتبه – سـدَّده الله، وهـداه – :

قـد طـال الـكـتـاب، وأسـأل الله العظيم أن ينصـر به التَّوحيد، ويعليَ به راية السُّنَّة، وأن يجعله حجَّـة لي لا عليَّ، وأن يغفر لي ما أخطـأتُ فيه، وأن يغفـر لـجميع علمـاء السُّنَّة .

ويبارك لـمـن قـرأ هـذه الأوراقَ في فهمـه، وعلمـه، ويـهـديـنـا جـمـيـعًا إلى سـواء السَّـبـيـل .

وصلَّى الله، وسلَّم، وبارك على نبيَّنا محمَّد، وعلى آله، وصحبه أجـمـعـيـن .

آخـر نـهـار يوم السبت الـ/ ١٤/ من شهر رجب الحرام/ لعام ١٤٤٧

بمدينة رسول الله ﷺ

وتـمَّـت مـراجـعـتـه، وتـصـحـيـحـه

ليلة الثلاثاء الـ٢٥ من شهر رجب الـحـرام لعام ١٤٤٧

والـحـمـد لله وحـده

❑ ❑ ❑

فَهَارِسُ الكِتَاب

فِهرسُ الآيَات

فِهرسُ الأَحَادِيثِ

فِهرسُ الآثَار والكَلِمَات المَأثُورَة

فِهرسُ الأَشعَارِ

فِهرسُ أَهَمِّ المَصَادر، والمَرَاجعِ

فِهرسُ المَوضُوعَاتِ

فِهرسُ الآيَات

الآيَة	الرَّقَم	السُّورَة	الصَّفحَة
سُورة البَقَرة			
﴿ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾ [البقرة]	١١١	البقرة	٨٧
سُورة آل عمران			
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران]	١٠٢	آل عمران	٥
سُورة النساء			
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء]	١	النساء	٥
سُورة المائدة			
﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾ [المائدة/ ٣]	٣	المائدة	١٠٦
سُورة الأنعام			
﴿ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [الأنعام]	٥٦	الأنعام	١٤٣
سُورة الأحزاب			
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ	٧٠-٧١	الأحزاب	٥

ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ [الأحزاب]			
سُورة ق			
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ﴿٣٧﴾﴾ [ق]	٣٧	ق	٧١و١٣٨

فِهرسُ الأحاديث

إذا ضرب أحدكم؛ فليتجنب الوجه؛ فإن صورة الإنسان على صورة الرحمن عزَّ وجلَّ ٥٥

إذا قاتل أحدكم؛ فليتجنب الوجه؛ فإنَّ الله تعالى خلق آدم على صورة وجهه ٥٧

إذا قاتل أحدكم؛ فليجتنب الوجه؛ فإنما صورة الإنسان على صورة الرحمن جل اسمه .. ٤٩

إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ١٣

فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ..... ١٤٧و١٥٣و٦و ١٣

لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن تعالى ٣٣

لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن عز وجل ٢٤

لا تقبِّحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن عز وجل ٣٠

لا تقبحوا الوجه؛ فإنَّ ابن آدم خلق على صورة الرحمن..... ٣٨

لا تُقَبِّحُوا الوَجهَ؛ فَإِنَّ ابنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ..... ٢٣و٢٥

لا تقبحوا الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن عز وجل..... ٢٩

لا تُقبِحوا الوَجهَ؛ فَإِنَّ الله خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ ٢٦و٣٠و٢٤

لا تقبحوا الوجه؛ فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته ٢٨

لا تقبحوا الوجوه، فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن ٢٧

لا تقبحوا الوجوه؛ فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته ٣٦

مَن قَاتَلَ فَليَجتَنِبِ الوَجهَ، فَإِنَّ صُورَةَ وَجهِ الإِنسَانِ عَلَى صُورَةِ وَجهِ ٥٢

أتوضأ من لحومها ؟ ١٤١

اجتنبي الصلاة أيام محيضك..... ١٧٨

إذا فسا أحدكم في الصلاة ٢١٦
إذا قاتل أحدكم أخاه؛ فلا يلطمنَّ الوجه ٦٤
إذا قاتل أحدكم أخاه؛ فليجتنب الوجه ٦٤
إذا قاتل أحدكم؛ فليجتنب الوجه؛ فإنَّما صورة الإنسان على صورة الرَّحمن جلَّ اسمه ٢٢٨
اشتكت النَّار إلى ربِّها؛ حتى يضع الله فيها قدمه ٧٩
أصلي في مرابض الغنم؟ ١٤١
التُّؤدة في كلِّ شيء إلَّا في عمل الآخرة ١٣١
إن الله عز وجل خلق آدم على صورة الرحمن ٧٣
أن النَّبي كان يُقبِّل بعض أزواجه، ثمَّ يصلي؛ فلا يتوضأ ١٧٩
أن النَّبي كان يُقبِّل بعض أزواجه، ثمَّ يصلي؛ فلا يتوضأ ١٧٩
أنَّ رجلا سأل النَّبي ق ما الموجبتان ؟ ١٣٧
أن موسى عليه السلام لطم ملك الموت صلوات الله عليه ٧٩
أنزلت بعرفة، ورسول الله واقف بعرفة ١٠٦
إنكم تقرءون آية، لو أنزلت فينا لاتخذنا ذلك اليوم عيدا ١٠٦
إنِّي لأعلمُ حيث أنزلت، وأيَّ يوم أنزلت، وأين رسول الله حيثُ أنزلت..... ١٠٦
أَو لرجلٍ اشتراها بماله ١٠٤
أَو لرجلٍ كان له جارٌ مسكين..... ١٠٤
تَعمدُ إلى خلق من خلقي على صورتي..... ٢٣٠
جاء رجل إلى رسول الله ق؛ فقال: أصلي في مبارك الإبل ؟ ١٤١
جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ١٧٨
حين يبقى ثلث الليل الآخر إلى السَّماء الدُّنيا..... ٧٩

خلقتـهم على صورتي ٢٣٠
سئـل النَّبي مـا الـمـوجـبـتـان ؟ ١٣٧
فإنَّكـم لا تضارُّون في رؤيته، كمـا لا تضارُّون في رؤيتهمـا ١٣٤
فتُصُدِّق على المسكين، فأَهداها المسكين للغني ١٠٤
فشبهتهم بالحمير ٢٣٠
فلان في النَّار ينادي يا حنَّان يا منَّان ١٣٠
فلينصرف، ثم ليتوضأ، وليعد صلاته ٢١٦
فمن أعمر شيئا، أو أرقبه ١٥٤
فهل تضارُّون في رؤية القمر ليلة البدر، ليس في سحاب؟ ١٣٤
فهو له حياتـه، ومـمـاتـه ١٥٤
في القبلة ١٨٠و١٧٩
قال رسول الله ق كلمة، وأنا أقول أخرى ١٣٦
كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسِّـرونـهـا بالعـربيَّـة ٢٣٣و٢٣١
كنت رجلا مذاء فسئل لي النبي ق عن ذلك ١٣٩
كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ٢٣١
لا ١٤١
لا إنَّمـا ذلك عرق، وليس بالحيضة ١٧٨
لا تحِلُّ الصدقة لغنيٍّ، إلا لخمسةٍ ١٠٤
لا تسبِّخي ١٩٦
لا تسبِّخي عنه ١٥٠
لا تُقَبِّحُوا الوَجهَ؛ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ ٢٢٣

لا تقبِّحوا الوجوه؛ فإنَّ الله خلق آدم على صورته ٧٩
لا عُمرى، ولا رقبى ١٥٤
لا نكاح إلَّا بوليٍّ ١١٣و١١٠و١١٤
لِغَازٍ في سبيل الله، أو لعاملٍ عليها، أو لغارمٍ..... ١٠٤
من قاتل فليجتنب الوجه؛ فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن ٨٦
من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة..... ١٣٦و١٣٧
من مات وهو يجعل لله أندادا دخل النار..... ١٣٦
من مات وهو يجعل لله ندا دخل النار ١٣٧
إِنَّ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ ٧٠
نعم ١٤١
هل تضارُّون في رؤية الشَّمس في الظَّهيرة من غير سحاب ؟ ١٣٤
هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ ١٣٤
ورهبانيَّةُ أُمَّتي الجِهَادُ ١٠٣
وقولوا آمنا بالله، وما أنزل إلينا، وما أنزل إليكم ٢٣٢و٢٣٣
وكفلهم عشائرهم ١٠٧
ومن مات يشرك بالله دخل النار ١٣٧
ومن مـات يشـرك بالله شيئًا دخـل النَّـار ١٣٧
يا رسول الله إني امرأة أستحاض؛ فلا أطهر؛ أفأدع الصلاة ؟ ١٧٨
يرى أهل الجنَّة ربَّهم ٧٩
يكفيك منه الوضوء..... ١٣٩
ينزل ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة ٧٩

فِهرسُ الأَشعار

إذَا استوَت عِندَهُ (الأَنوَارُ) و(الظُّلَمُ) ١٤٢

أَيَعمى العالَمُونَ عَنِ الضِّياءِ؟ ٣٢

طَلَعَ الصَّبَاحُ فَأَطفِئِ القِندِيلَا ١٣٨

عِلمًا فَعِندَ جُهَينَةَ الأَخبَارُ ! ٨٣

لَا تَذكُرُوا (العِلَلَ !) السَّوَالِفَ عِندَهُ ١٣٨

هَذَا هُوَ الخَبَرُ اليَقِينُ فَإِن تُرِدْ ٨٣

ومَا انتِفَاعُ أَخِي الدُّنيَا بنَاظِرِهِ ١٤٢

وَهَبني قُلتُ هَذا الصُبحُ لَيلٌ ٣٢

فهرس المصادر والمراجع

○ الاستذكار لأبي عمر ابن عبد البر (ت٤٦٣) / ت سالم محمد عطا، محمد علي معوض/ ط دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٤٢١ – ٢٠٠٠ .

○ هدي الساري (مقدمة فتح الباري) / لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني/ الناشر دار المعرفة – بيروت/ سنة النشر: ١٣٧٩ هـ .

○ ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)/ تحقيق: علي محمد البجاوي/ الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان/ ط١/ ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م .

○ مناقب الإمام أحمد/ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧)/ ت عبد الله بن عبد المحسن التركي/ الناشر: دار هجر/ ط٢/ ١٤٠٩ هـ .

○ من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال/ لأبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدَّقاق (ت٢٨٤)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

○ من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١)/ ت عامر حسن صبري/ الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت/ ط١/ ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

○ معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح/ لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣)/ ت نور

الدين عتر/ الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت/ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

○ معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين/ لأبي العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز/ ومعه رواية ابن محرز، عن علي بن المديني، ورواية ابن محرز، عن أبي بكر بن أبي شيبة، ورواية ابن محرز، عن محمد بن عبد الله بن نمير .

○ مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار/ لمحمد بن حبان أبي حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤)/ ت مرزوق على إبراهيم/ الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة/ ط١/ ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

○ مسند ابن الجعد/ لعلي بن الجَعْد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت٢٣٠)/ ت عامر أحمد حيدر/ الناشر: مؤسسة نادر – بيروت/ ط١/ ١٤١٠ – ١٩٩٠م .

○ مسند ابن الجعد/ ت عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي/ دار النشر: مكتبة الفلاح- الكويت/ ط١/ ١٩٨٥م .

○ مسائل الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل/ رواية: إِسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت٢٧٥)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م .

○ مجموع فتاوى سماحة الشيخ ابن باز (ت١٤٢٠) ومقالاته ت محمد بن سعد الشويعر.

○ مجموع الفتاوى لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)/ ت عبد الرحمن بن محمد بن قاسم/ ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية/ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م

○ لسان الميزان/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/ ت دائرة المعرف النظامية – الهند/ الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان/ ط٢/ ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م .
○ كتاب اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف / لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني أبي موسى المديني (ت٥٨١)/ ت أبي عبد الله محمد علي سمك/ الناشر: دار الكتب العلمية/ ط١/ ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
○ كتاب الضعفاء للإمام محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦)/ ت أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين/ ط: مكتبة ابن عباس/ ط١/ ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥مـ .
○ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل/ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١)/ ت عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان/ الناشر: مكتبة الرشد – السعودية – الرياض/ ط٥/ ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
○ فتح المغيث لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)/ ت علي حسين علي/ ط: مكتبة السنة – مصر/ ط١/ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م
○ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي/ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت٩٠٢)/ ت علي حسين علي/ الناشر: مكتبة السنة – مصر/ ط١/ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
○ فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢)/ ط: دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩/ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي/ قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب/ وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .

○ فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة الأولى/ ت أحمد بن عبد الرزاق الدويش/ ط: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء – الإدارة العامة للطبع – الرياض
○ عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته لمحمد أشرف بن أمير، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)/ ط: دار الكتب العلمية – بيروت/ ط٢/ ١٤١٥ هـ
○ عون المعبود شرح سنن أبي داود/ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي/ المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان/ دار النشر: المكتبة السلفية/ المدينة المنورة/ ط٢/ ١٣٨٨، ١٩٦٨ م .
○ علل الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)/ ت محفوظ الرحمن زين الله السلفي/ ط: دار طيبة – الرياض / ط١/ ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر/ ت محمد بن صالح بن محمد الدباسي/ ط: دار ابن الجوزي – الدمام/ ط١/ ١٤٢٧ هـ .
○ علل الحديث لابن أبي حاتم (ت٣٢٧)/ ت محب الدين الخطيب/ ط: دار المعرفة بيروت/ ١٤٠٥ .
○ علل الحديث لابن أبي حاتم (ت٣٢٧)/ ت فريق من الباحثين/ إشراف: سعد بن عبد الله الحميد، و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي/ ط: مطابع الحميضي / ط١ / ١٤٢٧- ٢٠٠٦ م .
○ عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن/ لحمود بن عبد الله التويجري (ت ١٤١٣)/ الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية/ ط٢/ ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

○ طبقات الحنابلة/ لابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت٥٢٦)/ ت محمد حامد الفقي/ الناشر: دار المعرفة – بيروت .
○ ضعيف أبي داود – الأم/ لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)/ دار النشر : مؤسسة غراس للنشر و التوزيع – الكويت/ ط١/ ١٤٢٣ هـ
○ صلاة التراويح/ لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)/ الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض/ ط١/ ١٤٢١
○ صريح السنة/ لمحمد بن جرير أبي جعفر الطبري (ت٣١٠)/ ت بدر يوسف المعتوق/ الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت/ ط١/ ١٤٠٥ .
○ صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان/ لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)/ ط دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية/ ط١/ ١٤٢٢ – ٢٠٠٢ م .
○ صحيح البخاري، المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه / ط: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) .
○ صحيح الإمام مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج أبي الحسين (ت٢٦١هـ)/ ت محمد فؤاد عبد الباقي/ ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت
○ صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري/ لمحمد بن إسماعيل البخاري، أبي عبد الله (ت٢٥٦)/ ت محمد ناصر الدين الألباني/ الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع/ ط٤/ ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

○ صحيح أبي داود - الأم لناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)/ ط: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت
○ صحيح ابن خزيمة/ لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١)/ ت محمد مصطفى الأعظمي/ الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت .
○ صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)/ ت د. محمد مصطفى الأعظمي/ ط: المكتب الإسلامي - بيروت
○ صحيح ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم (ت٣٥٤)/ ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)/ ت: شعيب الأرنؤوط/ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت/ ط١/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
○ شعب الإيمان لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨)/ ت الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد/ إشراف: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند/ ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند/ ط١/ ١٤٢٣ - ٢٠٠٣ م
○ شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت٣٢١هـ)/ ت محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق/ ط: عالم الكتب/ ط١/ ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م .
○ شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)/ ت شعيب الأرنؤوط/ ط: مؤسسة الرسالة/ ط١/ ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م .

○ شرح علل الترمذي/ لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت٧٩٥)/ ت همام عبد الرحيم سعيد/ الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن/ ط١/ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

○ شد العزيمة في الذَّب بالحقِّ عن إمام الأئمة ابن خزيمة – يسَّر اللهُ نشره على خير–

○ سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)/ ت مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط/ ط: مؤسسة الرسالة/ ط٣/ ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م .

○ سؤالات مسعود بن علي السجزي لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري/ لمسعود بن علي السجزي النيسابوري (ت٤٣٨)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

○ سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥)/ ت موفق بن عبد الله بن عبد القادر/ دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت/ ط١/ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م .

○ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ت٢٣٤)/ ت موفق عبد الله عبد القادر/ الناشر: مكتبة المعارف – الرياض/ ط١/ ١٤٠٤ .

○ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي الحسن الدارقطني/ الحمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٨)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

○ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني/ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥)/ ت موفق بن عبد الله بن عبد القادر/ الناشر: مكتبة المعارف – الرياض/ ط١/ ١٤٠٤ – ١٩٨٤م .

○ سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني (ت٢٧٥)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط/ ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

○ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل/ لأبي داود سليمان ابن الأشعث (ت٢٧٥)/ ت محمد علي قاسم العمري/ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/ ط١/ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

○ سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم / لأبي عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل (ت٢٤١)/ ت زياد محمد منصور/ الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة/ ط١/ ١٤١٤ .

○ سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم/ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

○ سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين/ لأبي إسحاق إبراهيم ابن عبد الله بن الجنيد (ت٢٦٠)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

○ سنن النسائي الكبرى، السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)/ ت حسن عبد المنعم شلبي/ ط: مؤسسة الرسالة – بيروت/ ط١/ ١٤٢١ – ٢٠٠١ م .

○ سنن الدارمي، مسند الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)/ ت حسين سليم أسد الداراني/ ط: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية/ ط١/ ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠ م .

○ سنن الدارقطني لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥)/ ت شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم/ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان/ ط١/ ١٤٢٤ – ٢٠٠٤ م .

○ سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، لأبي عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)/ ت أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف/ ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر/ ط٢/ ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

○ سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)/ ت محمد محيي الدين عبد الحميد/ ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

○ سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)/ ت شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي/ ط: دار الرسالة العالمية/ ط١/ ١٤٣٠–٢٠٠٩م.

○ سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجه (ت٢٧٣)/ ت محمد فؤاد عبد الباقي/ ط: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي .

○ سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجه (ت٢٧٣)/ ت شعيب الأرنؤوط/ وباحثين/ ط:دار الرسالة العالمية/ ط١ / ١٤٣٠ - ٢٠٠٩

○ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة لناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)/ ط: مكتبة المعارف للنشر الرياض/ ط١/ ١٤١٢ / ١٩٩٢ م

○ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها لناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)/ ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض/ ط١ .

○ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨)/ ت حماد بن محمد الأنصاري/ الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة/ ط٢/ ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

○ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين/ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨)/ ت حماد بن محمد الأنصاري/ الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة/ ط٢/ ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

○ دفاع أهل السنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرحمن/ لعبد الله ببن محمد الدُّويش (ت١٤٠٩)/ ضمن مؤلفاته/ طبع دار العليان .

○ توجيه النظر إلى أصول الأثر/ لطاهر بن صالح الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت١٣٣٨)/ ت عبد الفتاح أبو غدة/ الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب/ ط١/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

○ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ أبي الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ)/ ت د. بشار عواد معروف/ ط: مؤسسة الرسالة – بيروت/ ط١/ ١٤٠٠- ١٩٨٠
○ تهذيب السنن لابن قيم الجوزية (ت٧٥١) مع عون المعبود طبعة دار الكتب العلمية
○ تهذيب التهذيب/ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/ الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند/ ط١/ ١٣٢٦هـ .
○ تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/ ط: دار الرشيد – سوريا/ ت محمد عوامة/ ط١/ ١٤٠٦ – ١٩٨٦
○ تعليقة على العلل لابن أبي حاتم/ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤)/ ت سامي بن محمد بن جاد الله/ الناشر: أضواء السلف، الرياض/ ط١/ ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م .
○ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/ ت عاصم بن عبدالله القريوتي/ الناشر: مكتبة المنار – عمان/ ط١/ ١٤٠٣ – ١٩٨٣م .
○ تعريف أهل الإيمان بصحة حديث خلق الله آدم على صورة الرحمن/ لحماد بن محمد الأنصاري/ طبع ضمن مجموع رسائل في العقيدة/ طبع مكتبة الفرقان .
○ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ لجلال الدين السيوطي (ت٩١١)/ حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي/ الناشر: دار طيبة
○ تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير التقريب/ لنور الدين بن علي بن عبد الله السدعي الوصابي/ الناشر: مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع، المنصورة – جمهورية مصر العربية/ ط١/ ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .

○ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت٨٢٦) ت عبد الله نوارة/ ط: مكتبة الرشد – الرياض .
○ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف/ لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢)/ ت عبد الصمد شرف الدين/ طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة/ ط٢/ ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م .
○ تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/ لبشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط/ الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان/ ط١/ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
○ تأويل مختلف الحديث/ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦)/ الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق/ ط٢/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
○ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب / محمد زاهد الكوثري/ بدون ذكر اسم الطابع/ الطبعة الجديدة/ ١٤١٠) .
○ تاريخ علماء الأندلس/ لعبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبي الوليد، المعروف بابن الفرضي (ت٤٠٣)/ ت السيد عزت العطار الحسيني/ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة/ ط٢/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
○ تاريخ دمشق/ لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١)/ ت عمرو بن غرامة العمروي/ الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .

○ تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)/ ت الدكتور بشار عواد معروف/ ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت/ ط١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢

○ تاريخ الثقات/ لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلى الكوفى (ت٢٦١)/ الناشر: دار الباز/ ط١/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م .

○ تاريخ الإسلام لأبي عبد الله الذهبي (ت٧٤٨)/ ت الدكتور بشار عواد معروف/ ط: دار الغرب الإسلامي/ ط١/ ٢٠٠٣ م

○ تاريخ أسماء الثقات/ لأبي حفص عمر بن أحمد ابن شاهين (ت٣٨٥)/ لمحمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م .

○ تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)/ ت أحمد محمد نور سيف/ الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق .

○ تاريخ ابن معين (رواية الدوري)/ لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣)/ ت أحمد محمد نور سيف/ الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة/ ط١/ ١٣٩٩ – ١٩٧٩ م .

○ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام/ لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان (ت٦٢٨)/ ت الحسين آيت سعيد/ الناشر دار طيبة – الرياض/ ط١/ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

○ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس/ لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبي جعفر الضبي (ت٥٩٩)/ الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة/ عام النشر: ١٩٦٧ م

○ بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم/ ليوسف بن حسن بن أحمد ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (ت٩٠٩)/ ت روحية عبد الرحمن السويفي/ الناشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ ط١/ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

○ النكت على كتاب ابن الصلاح/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/ ت ربيع بن هادي عمير المدخلي/ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/ ط١/ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

○ النكت الوفية بما في شرح الألفية/ لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي/ ت ماهر ياسين الفحل/ الناشر: مكتبة الرشد ناشرون/ ط١/ ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

○ الموقظة في علم مصطلح الحديث/ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)/ ت عبد الفتاح أبو غدة/ الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب/ ط٢/ ١٤١٢ هـ

○ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، شرح مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦)/ ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت / ط٢ / ١٣٩٢

○ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦)/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ ط٢/ ١٣٩٢

○ المنتخب من العلل للخلال/ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت٣١١)/ انتخاب: موفق الدين ابن قدامة المقدسي/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

○ المعرفة والتاريخ/ ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت٢٧٧)/ ت أكرم ضياء العمري/ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت/ ط٢/ ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م .
○ المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠)/ ت حمدي بن عبد المجيد السلفي/ ط: مكتبة ابن تيمية – القاهرة/ ط٢ .
○ المعجم الصغير لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠)/ ت محمد شكور محمود الحاج أمرير/ ط: المكتب الإسلامي أدار عمار – بيروت أعمان/ ط١/ ١٤٠٥ – ١٩٨٥م .
○ المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠)/ ت طارق بن عوض الله ابن محمداً عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني/ ط: دار الحرمين – القاهرة.
○ المستدرك للحاكم النيسابوري (ت٤٠٥)/ ط: دار المعرفة – بيروت
○ المستدرك للحاكم النيسابوري (ت٤٠٥)/ ت شيخنا مقبل الوادعي/ ط: دار الحرمين القاهرة – مصر/ ١٤١٧هـ- ١٩٩٧ م
○ المستدرك على الصحيحين/ لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥)/ الناشر: دار المعرفة – بيروت/ الكتاب مصور عن الطبعة الهندية .
○ المراسيل/ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧)/ ت شكر الله نعمة الله قوجاني/ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت/ ط١/ ١٣٩٧ .
○ المدلسين/ لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي أبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت٨٢٦)/ ت رفعت فوزي عبد المطلب، ونافذ حسين حماد/ الناشر: دار الوفاء/ ط١/ ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م .

○ المدلسين/ لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ابن العراقي (ت٨٢٦)/ ت رفعت فوزي عبد المطلب، ونافذ حسين حماد/ الناشر: دار الوفاء/ ط١/ ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م .
○ المختلطين/ لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١)/ ت رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد/ الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة/ ط١/ ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
○ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي/ لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت ٣٦٠)/ ت محمد عجاج الخطيب/ الناشر: دار الفكر – بيروت/ ط٣/ ١٤٠٤ .
○ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ابن حبان (ت٣٥٤) / ت محمود إبراهيم زايد/ ط: دار الوعي – حلب/ ط ١/ ١٣٩٦هـ
○ المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي/ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣)/ ت عبد الفتاح أبو غدة/ الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب/ ط٢/ ١٤٠٦ – ١٩٨٦م .
○ الكفاية في علم الرواية/ لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)/ ت أبي عبدالله السورقي إبراهيم حمدي المدني/ الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة .
○ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار/ لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان بن خواستي العبسي (ت٢٣٥)/ ت كمال يوسف الحوت/ الناشر: مكتبة الرشد – الرياض/ ط١/ ١٤٠٩ .

○ الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد ابن عدي (ت٣٦٥)/ ت عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة/ ط: الكتب العلمية - بيروت-لبنان/ ط ١/ ١٤١٨هـ١٩٩٧م
○ الفصل للوصل المدرج في النقل/ لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)/ ت محمد بن مطر الزهراني/ الناشر: دار الهجرة/ ط١/ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
○ الفتاوى الكبرى لابن تيمية (ت٧٢٨)/ ت حسنين محمد مخلوف/ ط: دار المعرفة بيروت/ ط١/ ١٣٨٦ .
○ العلم النافع، وأثره على الفرد والمجتمع يسَّر الله نشره .
○ العلل ومعرفة الرجال/ لعلى بن المديني (ت٢٣٤)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
○ العلل ومعرفة الرجال/ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١)/ ت وصي الله ابن محمد عباس/ الناشر: دار الخاني الرياض/ ط٢/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م
○ العلل الواردة في الأحاديث النبوية/ علل الدارقطني/ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)/ ت محفوظ الرحمن زين الله السلفي/ الناشر: دار طيبة – الرياض/ ط١/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
○ العلل الصغير/ لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبي عيسى (ت٢٧٩)/ ت أحمد محمد شاكر وآخرون/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ مطبوع بآخر المجلد الخامس من سنن الترمذي .

○ الطبقات الكبرى/ لأبي عبد الله محمد بن سعد (ت٢٣٠)/ ت محمد عبد القادر عطا/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
○ الطبقات الكبرى/ لأبي عبد الله محمد بن سعد (ت٢٣٠)/ ت إحسان عباس/ الناشر: دار صادر – بيروت/ ط١/ ١٩٦٨ م .
○ الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي (ت٣٢٢)/ ت عبد المعطي أمين قلعجي/ ط: دار المكتبة العلمية- بيروت/ ط١/ ١٤٠٤ – ١٩٨٤م
○ الصمت وآداب اللسان/ لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت٢٨١)/ ت أبو إسحاق الحويني/ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت/ ط١/ ١٤١٠ .
○ الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين/ لمقبل بن هادي الوادعي (ت١٤٢٢)/ الناشر: دار الآثار – صنعاء، اليمن/ ط٤/ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م
○ الشَّفاعة / لمقبل بن هادي الوادعي (ت١٤٢٢) / طبع دار الآثار / ط٣/ ١٤٢٠-١٩٩٩م .
○ السنن الكبرى للإمام النسائي (ت٣٠٣) / ت عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن/ ط: دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٤١١-١٩٩١م .
○ السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨)/ ت محمد عبد القادر عطا/ ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ ط٣/ ١٤٢٤ – ٢٠٠٣ م
○ السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن/ لمحب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت٧٢١)/ ت صلاح بن سالم المصراتي/ الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة/ ط١/ ١٤١٧ .

○ الروض البسام بترتيبِ وتخريج فوائد تمام/ لأبي سليمان جاسم بن سليمان حمد الفهيد الدوسري/ الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان/ ط١/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م .
○ الرسالة/ لأبي عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي (ت٢٠٤)/ ت أحمد شاكر/ الناشر: مكتبه الحلبي، مصر/ ط١/ ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م .
○ الجوهر النقي على سنن البيهقي/ لعلاء الدين علي بن عثمان الشهير بابن التركماني (ت٧٥٠)/ الناشر: دار الفكر .
○ الجوهر النقي على سنن البيهقي/ لعلاء الدين علي بن عثمان ابن التركماني (ت٧٥٠)/ الناشر: دار الفكر .
○ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح/ ابن تيمية/ ط: دار العاصمة/ ط٢/ ١٤١٩ – ١٩٩٩م .
○ الجرح والتعديل عبد الرحمن ابن أبي حاتم (ت٣٢٧)/ طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند/ دار إحياء التراث العربي – بيروت/ ط١/ ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م .
○ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع/ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)/ ت محمود الطحان/ الناشر: مكتبة المعارف – الرياض .
○ الجامع لأجوبة الحافظ أبي الحجاج المزِّي على سؤالات جماعة من الحفَّاظ جمعًا، وتعليقًا/ أحمد بن عمر بازمُول / طبع دار ابن عفَّان/ ط١/ ١٤٤٢ .

○ الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل/ لأبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل (ت٢٤١) رواية: المروذي وغيره/ ت وصي الله بن محمد عباس/ الناشر: الدار السلفية، بومباى – الهند/ ط١/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
○ الثقات/ لمحمد بن حبان، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (٣٥٤)/ طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية/ تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية/ الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند/ ط١/ ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م .
○ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل/ لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت١٣٨٦)/ ت محمد ناصر الدين الألباني/ الناشر: المكتب الإسلامي/ ط٢/ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
○ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت١٣٨٦)/ ت محمد ناصر الدين الألباني/ ط: المكتب الإسلامي/ ط٢/ ١٤٠٦ – ١٩٨٦ م .
○ التمييز/ لمسلم بن الحجاج أبو الحسين (ت٢٦١)/ ت محمد مصطفى الأعظمي/ الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية/ ط٣/ ١٤١٠
○ التمييز/ لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١)/ ت محمد بن علي الأزهري/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ٢٠٠٩ م .
○ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر(ت٤٦٣)/ ت مصطفى ابن أحمد العلوي أ محمد عبد الكبير البكري/ ط: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب/ ١٣٨٧ هـ .

○ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر (ت٨٥٢) / ت أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب/ ط: مؤسسة قرطبة – مصر/ ط١/ ١٤١٦ / ١٩٩٥م .

○ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح/ لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦)/ ت عبد الرحمن محمد عثمان/ الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة/ ط١/ ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

○ التبيين لأسماء المدلسين/ لبرهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي (ت٨٤١)/ ت يحيى شفيق حسن/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

○ التاريخ والعلل عن يحيى بن معين/ رواية: العباس بن محمد بن حاتم الدوري (ت٢٧١)/ ت أبو عمر محمد بن علي الأزهري/ الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م .

○ التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦)/ ت محمد عبد المعيد خان/ ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن .

○ التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث/ لأبي بكر أحمد ابن أبي خيثمة (ت٢٧٩)/ ت صلاح بن فتحي هلال/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة/ ط١/ ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

○ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير/ لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤)/ ت

مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال/ الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية/ ط١/ ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م .

○ البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤)/ ت علي شيري/ ط: دار إحياء التراث العربي/ ط١/ ١٤٠٨، هـ – ١٩٨٨ م .

○ الإلزامات والتتبع للدارقطني/ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥)/ ت مقبل بن هادي الوداعي/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ ط٢/ ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

○ الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار/ لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، (ت١١٨٢)/ ت صلاح بن محمد بن عويضة/ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان/ ط١/ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

○ الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط/ لبرهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي (ت٨٤١)/ ت علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب/ الناشر: دار الحديث – القاهرة/ ط١/ ١٩٨٨م .

○ الأعلام للزركلي (ت١٣٩٦)/ الناشر: دار العلم للملايين/ ط ٥/ مايو ٢٠٠٢ م .

○ الإرشاد في معرفة علماء الحديث/ لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله القزويني (ت٤٤٦)/ ت محمد سعيد عمر إدريس/ الناشر: مكتبة الرشد – الرياض/ ط١/ ١٤٠٩

○ الآداب الشرعية والمنح المرعية/ لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي الحنبلي (ت٧٦٣)/ الناشر: عالم الكتب .

○ الإبانة الكبرى لابن بطة/ لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العُكبري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت٣٨٧)/ ت جماعة رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري/ الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض .

○ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ لمغلطاي بن قليج علاء الدين (ت٧٦٢)/ ت عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم:/ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر/ ط١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

○ أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)/ ت محمد عبد السلام إبراهيم/ ط دار الكتب العلمية/ ط الأولى/ ١٤١١ - ١٩٩١م

○ أعلام الموقعين عن رب العالمين/ تحقيق طه عبد الرؤوف/ طبعة مكتبة الكليات الأزهرية - ١٣٨٨)

○ أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني/ لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧)/ ت محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف/ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ ط١/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .

○ أسماء المدلسين/ لجلال الدين السيوطي (ت٩١١)/ ت محمود محمد محمود حسن نصار/ الناشر: دار الجيل - بيروت .

○ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠) / ط المكتب الإسلامي - بيروت/ الطبعة/ ٢/ ١٤٠٥ - ١٩٨٥م .

○ آداب الشافعي ومناقبه/ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧)/ ت عبد الغني عبد الخالق/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ ط١ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

○ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/ ت مركز خدمة السنة والسيرة/ الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)/ ط١/ الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

○ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية/ كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي/ ت سعدي بن مهدي الهاشمي/ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية/ ط ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

○ إبطال التأويلات لأخبار الصفات/ لأبي يعلى محمد بن الحسين (ت٤٥٨)/ ت محمد بن حمد الحمود النجدي/ الناشر: دار إيلاف الدولية – الكويت .

○ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)/ ت إحسان عباس/ ط: دار صادر – بيروت .

○ نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ)/ ت محمد عوامة/ ط: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية / ط / ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

○ موطإ الإمام مالك للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)/ ت محمد فؤاد عبد الباقي/ ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

○ معرفة علوم الحديث/ لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥)/ ت السيد معظم حسين/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ ط٢/ ١٣٩٧ – ١٩٧٧م .

○ مصنف عبد الرزاق (ت٢١١)/ ت حبيب الرحمن الأعظمي/ ط: المجلس العلمي– الهند/ المكتب الإسلامي – بيروت/ ط٢/ ١٤٠٣ .

○ مصنف ابن أبي شيبة لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥ هـ)/ ت محمد عوامة .

○ مسند الطيالسي لأبي داود الطيالسي (ت٢٠٤)/ ط: دار المعرفة – بيروت

○ مسند الحميدي لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (ت٢١٩هـ) / ت حسن سليم أسد الداراني/ ط: دار السقا، دمشق – سوريا/ ط١/ ١٩٩٦ م

○ مسند البزار، البحر الزخار، أو المسند الكبير المعلل للحافظ أبي بكر البزار (ت٢٩٢)/ ت محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي/ ط: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة/ ط ١/ ٢٠٠٩م)

○ مسند الإمام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)/ ت السيد أبي المعاطي النوري/ ط: عالم الكتب – بيروت/ ط١/ ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م .

○ جامع بيان العلم وفضله/ لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣)/ ت أبي الأشبال الزهيري/ الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية/ ط١/ ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

❑ ❑ ❑

فِهرسُ الفوائد الحديثيَّة

الفائدة	**(الشَّاذَّ)، و(المنكر) لا يُعتدُّ به، ولا يستشهد به، بل إنَّ وجوده، وعدمه سواء !**	١٦
الفائدة	شيخ البيهقي (أبو نصر بن قتادة) هو : عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة أبو نصر، وقد أكثر عنه البيهقي، وهو ثقة	٣٠
الفائدة	تحرير القول في إسحاق بن إسماعيل الطَّالقاني وأنه ثقة .	٣٤
الفائدة	من قال فيه الحافظ ابن حبان إنَّه (مستقيم الحديث جدًّا)؛ فهذه درجة الثِّقة، أو فوقها	٣٥
الفائدة	قال الإمام أحمد: «**قد يكون صغير يضبط**»	٣٥
الفائدة	**القدح بالغفلة عند أهل الحديث نوعان**	٣٩
الفائدة	قيل لأحمد: **متى يترك حديث الرجل؟**، قال: «**إذا كان الغالب عليه الخطأ**	٤٠
الفائدة	تحرير القول في **محاضر بن المُوَرِّع الهمداني، وأنَّه ثقة**	٣٨
الفائدة	مثال للتوثيق الضمني	٤٣
الفائدة	هل سمع (عطاء بن أبي رباح) من ابن عمر – رضى الله عنهُ– ؟ بحث نافع	٤٥
الفائدة	(محمَّد بن ثعلبة بن سوَاء) قال في «التَّقريب»: «**صدوق**»، وتعقَّبه صاحبا «تحرير التَّقريب»؛ فقالا : «**بل: مستورٌ**، فقد روى عنه جمع» انتهى، **قلتُ: جعله ابن حجر صدوقًا؛ لثلاثة أمور**	٥٧

الفائدة	الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» في ترجمة (داود بن حمَّاد البلخي) معلِّقًا على قول ابن القطَّان (**مجهول**): «**قلتُ: بل هو ثقة؛ فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدِّث إلَّا عن ثقة**	٥٨
الفائدة	**رفع حال الرَّاوي برواية الأئمَّة النُّقَّاد عنهُ**: قال ابن حجر: «**كتب عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا، وهُما ما هُمَا في النَّقد**» انتهى	٥٩
الفائدة	**(سعيدُ بن أبي عروبة) هو المقدَّم في أصحاب قتادة**، كما قال ابن عديٍّ	٦٥
الفائدة	**بيان مراد الأئمة من مسألة من لا يروي إلا عن ثقة، والرد على من اعترض بروايتهم عن الضعفاء**	٥٨
الفائدة	**تحقيق القول في ابن لهيعة، والأقرب أنه ضعيف من قبل، ومن بعد**	٥١
الفائدة	**وبكلِّ حال: فهو ممَّن يعتبر بحديثه في الشَّواهد، والمتابعات**	٥١
الفائدة	قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: «**ما حديث ابن لهيعة بحجَّة، وإنِّي لأكتب كثيراً ممَّا أكتب أعتبر به، وهو يقوَى بعضُه ببعض**»	٥٢
الفائدة	قال أحمد: «**إنَّما النَّاس بشُيوخهم؛ فإذَا ذهَب الشُّيوخ فمَع مَن العَيشُ ؟**»	٦٢

الفائدة	(محمَّد بن سواء السَّدوسي العنبري) قال الذَّهبي: «أحد الثِّقات المعروفين»، وقد سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه	٥٧
الفائدة	قال أحمد: «ومن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة؛ فسماعه جيِّدٌ، ومن سمع بعد الهزيمة، كأن أبي ضعفهم»	٦٠
الفائدة	سعيد بن أبي عروبة اتَّفق النُّقَّاد على ثقته، وشدَّة ضبطه، وهو من أوثق الناس في قتادة، وتدليسه من الثانية	٦٠
الفائدة	تتبُّعي لكلمات الأئمَّة في الكلام على الأحاديث قد دلَّني على أنَّ قول أحدهم في حديث ما: «رجال إسناده ثقات»، يدلُّ على أنَّ الإسناد غير صحيح، بل فيه علَّة	٨٩
الفائدة	قال أحمد: «أبو إسحاق، والأعمش رجلا أهل الكوفة»	٩٧
الفائدة	توجيه كلمة المغيرة: «ما أفسد أحد حديث الكوفة إِلَّا أبو إسحاق يعني السَّبيعي، وسليمان الأعمش»	٩٩و ١٢١
الفائدة	الأعمش، والثَّوري أثبت النَّاس في (حبيب بن أبي ثابت)	١٠١
الفائدة	سفيان الثَّوري قد روى عن الأعمش، واعتنى بحديثه لجلالة رواية الأعمش؛ حتى كان أثبت أصحاب الأعمش	١٠٢
الفائدة	قال أبو داود: «سفيان أعلم النَّاس بالأعمش، وقد خولف في أشياء»	١٠٢
الفائدة	ينبغي أن يعلم الطَّالب فضل (التَّابع) على (المتبوع)، مثال هذا رواية الثَّوري، وشعبة، عن الأعمش	١٠٣
الفائدة	زيادة الحافظ على الحافظ تُقبَلُ	١٠٤

الفائدة	فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مُطلقاً، ومنهم من لا يَقبلها، والصحيح التَّفصيل، وهو أنَّها تُقبل في موضع دون موضع	١٠٥
الفائدة	كان سفيان الثَّوري – من تحرِّيه– ربَّما شكَّ في بعض الإسناد، أو لفظة في المتن	١٠٦
الفائدة	البخاريُّ لم يحكم فيه بالاتِّصال من أجل كون الوصل زيادة؛ وإنَّما حكم له بالاتِّصال لمعانٍ أخرى رجَّحَت عنده حكم الموصول	١١٦
الفائدة	(الحديث المرسل) إذا كان صحيح السَّند إلى مَن أرسله، ومُرسِلِه ثقة، وحفَّت بهِ قَرائن؛ فهو حجَّةٌ عند الإمام (سفيان الثَّوري)	١١٩
الفائدة	الخلافُ في المرسَل الَّذي لا عيبَ فيه سوى الإرسال؛ فأمَّا إذا انضمَّ إلى كونه مرسلا ضعفُ راو مِن رواته؛ فهو حينئذ أسوأ حالًا من المسند الضَّعيف	١١٩
الفائدة	أصل مذهب مالك – رحمه الله–، والَّذي عليه جماعة أصحابنا المالكيِّين أنَّ مرسل الثِّقة تجب به الحجَّة	١١٩
الفائدة	فقضيَّة التَّدليس الصَّادر من الأعمش – فيما يظهر– نوعان : النَّوع الأول: الإرسال، وذلك بروايته عمَّن لم يسمع منه، وكان جماعة من الأئمَّة المتقدِّمين يسمُّونه (تدليسًا) .	١٢٣
الفائدة	النَّوع الثَّاني: التَّدليس المعروف عند المتأخِّرين، وذلك بروايته عمَّن سمع منه ما لم يسمع منه موهمًا سماعه منه .	١٢٤

الفائدة	قال يحيى بن معين: «**الأعمش سمع من مجاهد، وكلُّ شيء يروي عنه لم يسمع؛ إنَّما مرسلة مدلَّسة**»	١٢٤
الفائدة	قال عبد الرحمن بن مهدي: «**حديث أهل الكوفة مدخول**»	١٢١
الفائدة	قال هشيم: «**كان كبيراك يدلسّان، وذكر الأعمش، والثَّوري**»	١٢٢
الفائدة	قال الذهبي في الأعمش: **فمتى قال (حدَّثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرَّق إليه احتمال التَّدليس، إلَّا في شيوخ له أكثَر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمَّان؛ فإنَّ روايته عن هذا الصِّنف محمولةٌ على الاتِّصال**	١٣٠
الفائدة	اشتراط ابن خزيمة الصِّحَّة في «صحيحه»، وفي كتاب «التَّوحيد»، وما يستثنى من ذلك	١٣٩
الفائدة	**وهذا صريحٌ في اشتراطه الصِّحَّة في كتابيه، ويستثنى من ذلك أربعة أنواع**	١٤٠
الفائدة	صحَّة رواية حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح	١٤٤
الفائدة	قال الإمام أحمد : «**أثبت النَّاس في (عطاء) (عَمرو بن دينار)، و(ابن جريج)، قال: ولقد خالفه (حبيب بن أبي ثابت) في شيء من قول عطاء، أو حديث عطاء؛ فكان القول ما قال (ابن جريج)**»	١٤٦
الفائدة	قال الإمام ابن دقيق العيد (ت٧٠٢) : «**عطاء بن أبي رباح صاحب فتوى معروفٌ بذلك؛ فيجوز أن يكون أفتى بما روى؛ فلا تقوَى القرينة في غلط من رفع كلَّ القُوَّة**»	١٤٨

الفائدة	قال الإمـام أبي جعفر العُقيلي (ت٣٢٢) في ترجمة (حبيب بن أبي ثابت): «**وله عن عطاء غير حديث، لا يتابع عليه**»	١٤٨
الفائدة	قال الإمـام أحـمـد : «**ولقد خَالفه (حبيب بن أبي ثابت) في شيء من قول عطاء، أو حديث عطاء؛ فكان القول ما قال (ابن جريج)**»	١٤٩
الفائدة	**مـمَّـا يُستغـرب أن (حبيب بن أبي ثابت) يروي عن (عطاء)، ويروي (عطاء) عنه**	١٥٤
الفائدة	هل الاختلاف رفعًا وقفًا يقدح في الرَّاوي المُكثر؟	١٥٥
الفائدة	**أمَّا ابن حبَّان؛ فإنَّه خسَّافٌ قصَّابٌ !**	١٥٥
الفائدة	**روايـة أبي بكر بن عيَّاش عن الأعمش ضعيفةٌ مضطربةٌ، وكان سـيء الـحـفـظ لـهـا**	١٧٠
الفائدة	**(حبيب بن أبي ثابت) قد روى عن جـمـاعـة لـم يسمع منهم**	١٧٠
الفائدة	**حبيب بن أبي ثابت: لقي ابن عباس، وسمع من عائشة ، ولـم يسمع من غيرهما من أصحاب رسول الله**	١٧١
الفائدة	**حبيب لـم يسمع من أنس؛ وإنَّمـا رواه عن مولى لأنس، عن أنس بن مالك**	١٧١
الفائدة	**حبيب بن أبي ثابت لـم يسمع من أم سلمة**	١٧١
الفائدة	**لـم يسمع حَبيب بن أبي ثابت من عُروة**	١٧١
الفائدة	**حبيب بن أبي ثابت عن عمر هو مرسلٌ**	١٧٢
الفائدة	**سمع حبيب بن أبي ثابت ابنَ عَبَّاس ؟**	١٧٢
الفائدة	**حبيب بن أبي ثابت لـم يرو عن عاصم بن ضمرة شيئًا قطُّ**	١٧٢

الفائدة	لـم يرو حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة إلَّا حديثًا واحدا	١٧٢
الفائدة	حبيب بن أبي ثابت لـم يسمع عندي من حكيم بن حـزَام	١٧٣
الفائدة	مـا رأيـتُ أحـدًا مـن أصحـابِ الـحـديـث إلَّا يُـدلِّـس إلَّا ابن عَـون، وعمـرَو بن مُـرَّة	١٧٤
الفائدة	اختلف أهل الحديث في حديث الرَّجل عمَّن لـم يلقه، مثل: (مالك عن سعيد بن المسيب)، و(الثَّوري عن إبراهيم النخعي) هل تدليس ؟	١٧٤
الفائدة	(التَّدليس)، وهو أن يروي عمَّن سمع منه مـا لـم يسمع منه مـوهـمًـا سمـاعَـه منه	١٧٥
الفائدة	(الإرسـال) وهو روايته عمَّـن لـم يسمع منه، أو لـم يلقـه	١٧٥
الفائدة	قال ابن معين: حبيب ثبت؛ إنَّمـا روى حديثين ! يريد منكرين	١٧٧
الفائدة	(الإرسـال) نوع من التَّدليس عند طائفةٍ من أهل الحديث، وسمَّـاه آخـرون مرسـلا، وسمَّـاه بعـض الـمـتـأخِّـريـن (مرسـلًا خـفـيًّا)	١٧٨
الفائدة	والإرسالُ له أسباب عدَّة تَقلُّ بها الشَّناعَة عن المُرسِل، بخلاف التَّدليس؛ فإنَّه مَذمُومٌ عند الـحُـفَّـاظ .	١٨٤
الفائدة	من أسباب الإرسـال : أن يكون الرَّجل سمع ذلك الخبر من جـمـاعـة عن الـمَـعـزيِّ إليه الخبر وصحَّ عنده، ووقَـرَ في نفسه	١٨٤

الفائدة	**وقد يكون المرسِل للحديث نسيَ مَن حدَّثه به، وعرف المَعزيَّ إليه الحديث**؛ فذكره عنه	١٨٤
الفائدة	**أو تكون مذاكرة فربَّما ثقُل معها الإسناد، وخفَّ الإرسال**؛ إمَّا لمعرفة المخَاطَبين بذلك الحديث، واشتهاره عندهم .	١٨٤
الفائدة	**ليس كلُّ مَن رُميَ بالتَّدليس رُدَّت أحَاديثُه المعنعَنة**	١٨٧
الفائدة	**سألتُ عليَّ بن المدينيِّ عن الرَّجُل يدلِّس أيكُون حُجَّةً فيما لم يقُل: حدَّثنا ؟؛ فأجاب: إذا كان الغالبُ عليه التَّدليس؛ فلا حتَّى يقولَ حدَّثنا**	١٨٧
الفائدة	**لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تَدليسًا ما أقلَّ تدليسَه**	١٨٧
الفائدة	ذهب الإمام الشافعي (ت٢٠٤) إلى رد حديث من دلس مرة حتى يحدث وهذا خلاف نهج كبار أئمة الحديث	١٨٧
الفائدة	**ممَّن احتمل عنعنة (حبيب بن أبي ثابت) من الأئمَّة الجهابذة النُّقَّاد: الشَّيخان في «صحيحهما»، اللَّذين هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى**	١٩١
الفائدة	قال البيهقي: «**حبيب بن أبي ثابت على شرط البخاري**»	١٩١
الفائدة	سأل السبكي شيخه ابن دقيق العيد: «**هل وُجد لكُلِّ ما رواه [أي: الشَّيخان] بالعنعَنة طُرُق مصرَّح فيها بالتَّحديث ؟**؛ فأجابه: «**كَثيرٌ من ذلك لم يُوجد، وما يسعنا إلَّا تَحسينُ الظَّنِّ**»	١٩٣
الفائدة	**تراجع مُحدِّث العصر العلَّامة ناصر الدِّين الألباني** عن الإعلال بعنعنة حبيب بن أبي ثابت، وعاد إلى تصحيحها	١٩٧

الفائدة	كان النَّاس يرحلُون إِلى جرير بن عبد الحميد لعلمه، وإتقانه	٢٠٠
الفائدة	وكان (جَرير بن عبد الحميد) من تحرِّيه، وضبطه أنَّه كان لا يُحدِّثُ إلَّا مِن كتابه، ويمتنع أن يُحدِّث من حفظه، إلَّا نادرًا لمَا ضبطه، وأتقنه	٢٠١
الفائدة	عُرف عن جرير من شدَّته في هذا؛ فقد كان شديدًا في هذا الباب؛ حتَّى إنه كان يترك الرِّواية عمَّن هذا حالهم، أو خالطوا شيئا من البدع	٢٠٣
الفائدة	من نهج جماعة من الأئمَّة الحفَّاظ: الكتابة عن (الكذَّابين)، و(المتروكين) مع علمهم أنَّ (رواياتِهم) لا تُسمن، ولا تغني من جوع؛ فإذا جاءهم من هو من أهل الفِطنة في الحديث حدَّثوه بها؛ لأجل معرفتها، وتمييزها	٢٠٥
الفائدة	قال ابن المبارك: «من فاته شعبة، وسفيان؛ فليلزم جريرا»	٢٠٥
الفائدة	فرق بين (كتابة حديث الضَّعيف)، وبين (روايتِه)؛ فإنَّ الأئمَّة كتبُوا أحاديث الضُّعفاء؛ لمعرفتها، ولم يرووها»	٢٠٦
الفائدة	كانوا لا يكتبون على النُّسخة طبقة سماع، ولا اسم الشَّيخ؛ فكتب جرير عن هذا كتابًا، وعن هذا كتابا، وفاته أن يُرقِّم على كلِّ كتاب اسمَ مَن كتبه عنه	٢٠٨

الفائدة	«سيئ الحفظ» كلمة إنَّما تطلق في صدَد القدح فيمَن لا يكون جيِّد الحفظ، ومع ذلك يحدِّث من حفظه !؛ فيخطئ	٢١٠
الفائدة	(وتناكد العقيلي !) وشرح المراد بها	٢١٠
الفائدة	شرح مفصل لمراد الإمام أحمد من قوله: «جرِير بن عبد الحميد لا يفصل بين مغيرة، وإبراهيم، كان يكره»	٢١١
الفائدة	«كتَابُ جرير عن مغيرة عن إبراهيم مئةٌ سمَاعٌ»	٢١٣
الفائدة	«أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم نحو عشرين رجلًا»	٢١٣
الفائدة	صفة اختلاط جرير بن حازم، وأن أولاده حجبوه؛ فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه شيئا	٢١٥
الفائدة	«الحافل» هو كتاب كبير للمحدِّث أبي العبَّاس أحمد بن محمَّد النَّباتي (ت٦٣٧) جعلَه ذيلا لكتاب «الكامل» للحافظ أبي أحمد ابن عَديٍّ (ت٣٦٥)	٢١٦

فهرس المحتويات

	الصَّفحَة
المُقدِّمَة	٥
بين يدي الكتاب سبب شدَّة العلامة محدِّث عصره ناصر الدين الألباني في نقده لحديث (على صورة الرحمن)	١٣
(الشَّاذَّ)، و(المنكر) لا يُعتدُّ به، ولا يستشهد به، بل إنَّ وجوده، وعدمه سواء !	١٦
الفَصْلُ الأَوَّلُ: تَخريجُ حَديثِ: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَن»	٢١
المطلب الأول: تخريج طرق حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنه-	٢٣
[الطَّريق الأوَّل: طريق جرير عن الأعمش]	٢٣
تنبيه: سلوك الحافظ البيهقي سبيل الخلف (الكُلَّابيَّة) في كثير من أحاديث الصِّفات، ومنها حديث الصورة	٣١
طعن البيهقي في رواة حديث (على صورة الرحمن) بالظن	٣٢
تبع البيهقيَّ في هذا محقِّقو «مسند الإمام أحمد»	٣٢
[الطَّريق الثَّاني: طريق محاضر بن المُوَرِّع عن الأعمش]	٣٨
فائدة عزيزة : هل سمع (عطاء بن أبي رباح) من ابن عمر - رضي الله عنهُ- ؟	٤٥
تنبيه : هل الحديث تفرَّد به جرير ؟	٤٦
المطلب الثاني: تخريج طرق حديث أبي هريرة - رضي الله عنه-	٤٩

فأما الطَّريق الأولى: وهي طريق (سليم بن جبير الدَّوسي) عن أبي هريرة - رضي الله عنه-	٥١
قال الإمام ابن بطة - رحمه الله تعالى- مبوِّبا، على الحديث مبيِّنا عقيدة السَّلف الصَّالحين، والأئمَّة الماضين ما فيه عظة للمتأخِّرين	٥٣
وأما الطَّريق الثانية: وهي طريق (عبد الرحمن بن هرمز الأعرج) عن أبي هريرة - رضي الله عنه-	٥٥
مناقشة محدِّث العصر ناصر الدِّين الألباني في تشكيكه في رواية ابن لهيعة «عن الأعرج»، و«أبي يونس»	٥٦
قال أحمد: إنَّما النَّاس بشُيوخهم؛ فإذَا ذهَب الشُّيوخ فمَع مَن العَيشُ؟	٦٢
تنبيه: الردُّ على محدِّث العصر في كلامه على رواية «على صورة وجهه»	٦٣
الفَصْلُ الثَّانِي: الأَئِمَّةُ الَّذينَ صَحَّحُوا حَديثَ: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَن» ومُنَاقَشَةُ كَلام العَلَّامَة نَاصِر الدِّين الأَلبَانِيِّ	٦٩
/ ١/ الإمام الجهبذ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الذي يعرف بابن راهوية (ت٢٣٨) - رحمه الله تعالى-	٦٩
/ ٢/ الإمام الجهبذ شيخ الإسلام، وإمام أهل السُّنَّة أحمد بن محمَّد ابن حنبل (ت٢٤١) - رحمه الله تعالى-	٧١
وعنه نقولٌ نافعة في ذلك (تصحيحًا)، و(احتجاجًا)، و(اعتقادًا)، منها :	٧١
النَّقل الأوَّل: رواية الإمام إسحاق بن منصور الكوسج	٧١

فائدة: قصة لطيفة في رحلة الكوسج إلى الإمام أحمد راجلا من نيسابور إلى بغداد ليتأكد مما كتبه عنه من المسائل	٧١
النَّقل الثَّاني: رواية الإمام الحافظ محمَّد بن عوف بن سفيان الطَّائي	٧١
النَّقل الثَّالث: رواية الإمام الجليل أبي بكر أحمد بن محمَّد بن الحجَّاج المَرُّوذي	٧٣
تنبيه: قول الإمام أحمد: «فأمَّا الثَّوري؛ فأوقفه، يعني: حديث ابن عمر» فهم الإمام الفقيه شيخ الحنابلة أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد بن حمدان المعروف بابن شَاقْلَا أنَّ مراد الإمام أحمد أنَّ الثَّوري جعل هذا الحديث من قول ابن عمر - رضي الله عنه- موقوفًا عليه، وهو خطأ	٧٤
النَّقل الرَّابع: رواية الحافظ الثقة محمد بن علي بن عبد الله بن مهران أبو جعفر الورَّاق المعروف بحمدان	٧٥
شبهةٌ وجوابُها: تشكيك محدِّث العصر في تصحيح الإمام أحمد للحديث	٧٨
وممَّن صرَّح بتصحيح حديث ابن عمر - رضي الله عنه-: «على صورة الرَّحمن»: / ٣/ الحافظ النَّقَّاد أبو عبد الله الذَّهبي (٧٤٨)	٨٤
وممَّن صرَّح - أيضًا- بتصحيح حديث ابن عمر - رضي الله عنه-: «على صورة الرَّحمن»: / ٤/ الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)	٨٦
التأويل بدعة جرت الفساد على الإسلام، وجرَّأت الملاحدة والفلاسفة على المسلمين	٨٧

منازعة العلَّامة ناصر الدِّين الألباني في تصحيح الحافظ ابن حجر	٨٧
وكلامه هذا عليه ملاحظ	٨٨
الملحظُ الأوَّل	٨٨
فكان اللَّازم على الشَّيخ - رحمه الله تعالى- أن لا يخالف جادَّة السَّلف؛ بل يلزمها	٨٨
الملحظ الثاني: قوله عن قول ابن حجر: «رجاله ثقات» إنَّه لا يعني الصِّحَّة !	٨٩
الفَصْلُ الثَّالِثُ: مُنَاقَشَةُ العِلَل الَّتي أُعِلَّ بِهَا إسنَادُ حَدِيثِ: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَن»	٩٣
[نصُّ كلام ابن خزيمة]	٩٤
[مناقشة العلل الَّتي أعلَّ بها الإمام ابن خزيمة هذه الرِّواية]	٩٧
مناقشة العلة الأولى	٩٧
والجواب من خمسة أوجه	٩٧
الوجه الأوَّل	٩٧
الوجه الثَّاني	١٠٦
الوجه الثالث	١١٠
[ضَرب مثالٍ بحديث أرسله (الثَّوري)، وشعبة، وكان القول قولَ مَن وصله، ولا يُعَلُّ بإرسَال مَن أرسَلَه]	١١٠
الوجه الرابع	١١٧
الوجه الخامس	١١٩
مناقشة العلَّة الثَّانية	١٢١

والجواب من ثلاثة أوجه	١٢١
الوجه الأوَّل	١٢١
فقضيَّة التَّدليس الصَّادر من الأعمش - فيما يظهر - **نوعان**	١٢٣
النَّوع الأول: الإرسال، وذلك بروايته عمَّن لم يسمع منه، وكان جماعة من الأئمَّة المتقدِّمين يسمُّونه (تدليسًا)	١٢٣
النَّوع الثَّاني: التَّدليس المعروف عند المتأخِّرين، وذلك بروايته عمَّن سمع منه ما لم يسمع منه موهمًا سماعه منه	١٢٤
الوجه الثَّاني	١٢٧
كان من نهج السَّلف الصَّالحين: طاعة ولاة أمرهم في المعروف، والزُّهد في مجالستهم إلَّا لأمر عامٍّ، وكانوا يَمدحُون من يَفعل ذلك، ويجعلونها من مناقبه العالية	١٢٩
اعترف بضعف (تعليل أحاديث الأعمش بالعنعنة): محدِّث العصر العلَّامة ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠) نفسُه !	١٣١
الوجه الثَّالث	١٣٣
فائدة عزيزة: اشتراط ابن خزيمة الصِّحَّة في «صحيحه»، وفي كتاب «التَّوحيد»، وما يستثنى من ذلك	١٣٩
وهذا صريحٌ في اشتراطه الصِّحَّة في كتابيه، ويستثى من ذلك أربعة أنواع	١٤٠
تنبيه نافع: [صحَّة رواية حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح]	١٤٤
فائدة لطيفة: هل الاختلاف رفعًا وقفًا يقدح في الرَّاوي المُكثر؟	١٥٥

مناقشة العلَّة الثَّالثة	١٥٧
والـجـواب مـن وجـوه	١٥٧
الوجـه الأوَّل	١٥٧
الوجـه الثَّـاني : [تدليس حبيب بن أبي ثابت]	١٦٠
الوجـه الثَّـالـث	١٦٤
أدلَّـة من رمى حبيب بن أبي ثابت بالتَّدليس	١٦٤
الدَّليل الأوَّل	١٦٤
الدَّليل الثاني	١٦٤
الدَّليل الثالث	١٦٤
[مناقشة أدلَّـة مَـن رمَـى حبيب بن أبي ثابت بالتَّدليس]	١٦٦
الـجـواب عن الدَّليل الأوَّل على تدليس حبيب بن أبي ثابت	١٦٦
والـجـواب مـن ثـلاثـة أوجـه	١٦٦
الوجـه الأوَّل	١٦٦
الوجـه الثَّـاني	١٦٧
الوجـه الثَّـالث	١٦٨
الـجـواب عن الدَّليـل الثَّـاني على تدليس حبيب بن أبي ثابت	١٧١
والـجـواب مـن وجـهـيـن	١٧١
الوجـه الأوَّل	١٧١
أنكر على (حبيب بن أبي ثابت) حديثان	١٧١
الوجـه الثَّاني	١٧٣
لفظ الحديث الأول	١٧٨

ولفظ الحديث الثَّاني	١٧٩
تنبيهٌ نافعٌ: تعقب المحدِّث شُعيب الأرناؤوط، والدكتور بشَّار بن عوَّاد ابن حجر في قوله عن (**حبيب بن أبي ثابت**): «**وكان كثيرَ الإرسال، والتَّدليس**»	١٨١
الوجه الثَّالث	١٨٤
الوجه الرَّابع - من أوجه الردِّ على العلَّة الثَّالثة-	١٨٧
فائدة نافعة: ذهب الإمام الشافعي (ت٢٠٤) إلى رد حديث من دلس مرة حتى يحدث وهذا خلاف نهج كبار أئمة الحديث **كابن المديني،والبخاري**	١٨٧
فائدة: «**حبيب بن أبي ثابت على شرط البخاري**» كما قال البيهقي	١٩١
الوجه الخامس	١٩١
مناقشة العلَّة الرَّابعة	١٩٩
الجواب من وجوه	٢٠٠
الوجه الأوَّل	٢٠٠
الوجه الثَّاني	٢٠٢
الرد على الكوثري في طعنه في جرير بن عبد الحميد بأنه: (**مضطرب الحديث، وكان سيِّئ الحفظ**)	
الوجه الثَّالث	٢١٤
فائدة: إلزام ابن التُّركماني للبيهقي بردِّ أفراد جرير بن عبد الحميد	٢١٦
الوجه الرَّابع	٢١٨
فالجواب من وجهين	٢١٨

الوجـه الأوَّل	٢١٨
الوجـه الثَّـاني	٢١٩
الفَصْلُ الرَّابِعُ: مُـنَـاقَـشَـةُ شَيخ الإسـلَام ابنِ تَيمِيَّةَ للـعِـلَـل الَّتي أُعِـلَّ بـهَـا إسنَادُ حَـديـثِ: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَنِ»	٢٢٣
عـظـيـم أدب شيخ الإسلام في اجـتـنـاب الألـفـاظ البـاطـلـة، الـفَـجَّـة، ولـو كـان على سـبـيـل النَّـقـض، والـرَّدِّ!	٢٢٨
تخريج أثر ابن عباس: «تَعمدُ إلى خلق من خلقي على صورتي	٢٣٠
الـخـاتـمـة	٢٣٥
فهرس الآيات	٢٣٩
فهرس الأحاديث	٢٤١
فهرس الأشعار	٢٤٥
فهرس المصادر	٢٤٧
فهرس الفوائد الحديثية	٢٧٣
فهرس المحتويات	٢٨٣